جامعة جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الدولة الفاشلة :
بين المأزق المجتمعي و الإمتداد الخارجي
السودان نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

فرع:الدراسات السياسية المقارنة

إعداد الطالبة:

مريامة بريهموش

إشراف الاستاذ:

أ.د.بوريش رياض

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: بوعمامة زهير ..... رئيسا.

الأستاذالدكتور: بوريش رياض ..... مشرفا ومقررا.

الأستاذ الدكتور: ناجي عبد النور ..... عضوا مناقشا.

الدكتورة: حموم فريدة ..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2013/2012

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

المجادلة: 11

شكر و تقدير

أحمد الله الذي وهبنا نعمة العلم والعقل ووفقني إلى إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف أ. د. رياض بوريش لتوجيهاته القيمة وثقته وتشجيعه الدائم لي.

هذا دون أن أنسى توجيه أسمى عبارات الشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جيجل وأخص بالذكر الأستاذ بلال العيساني و مولود صويلح.

شكرا لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بإسداء النصح.

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة وإثراء هذه الأطروحة.

مقدمـــة

أصبحت "الدولة القومية" التي أسّس لها نظام واستفاليا –والتي ظلت مسيطرة على العلاقات الدولية منذ ذلك الحين– مهدّدة في الكثير من أسسها ومعالمها، وذلك نتيجة التحولات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة الشيء الذي شكّل ضغوطات قوية عليها، خاصة مع تدفّقات العولمة المتسارعة التي أفقدت الدولة القدرة على ضبط حدودها وحمايتها من الاختراقات المتزايدة.

إن انتهاء الصراع بين الشرق والغرب قد جعل هذا الأخير يعطي لنفسه مهمة رسم ملامح العالم الجديد؛ على اعتبار أنّ المنتصر هو من يقوم بصياغة المستقبل، ذلك أن متطلبات الهيمنة توجب عليه ضرورة فرض سيطرته وتوجيه لكل الظّروف المستجدّة والوقائع الطّارئة على المسرح الدّولي وفق ما يخدم تطلّعاته نحو الهيمنة،بل إن الولايات المتحدة الأمريكية سعت ليس فقط إلى وضع الإستراتيجيات التي تمكنها من مواجهة تلك التحديات التي قد تهدد زعامتها للعالم؛ بل إلى صناعة تلك القضايا والتحكم في مسارها عبر مجموعة من مراكز صناعة الفكر التي عكفت على إطلاق عدد من المفاهيم شغلت بها العالم؛ من خلال القيام بعملية تسويق مذهلة عن طريق الضخّ الإعلامي المكثّف؛ عبر وسائل الإعلام التي أصبح التحكم فيها أحد أهم متطلبات تكريس الهيمنة على العالم .

ويعتبر مفهوم الدولة الفاشلة أحد أهم تلك المصطلحات التي يزخر بها الفكر الإستراتيجي الأمريكي، والتي يتمّ استدعاؤها من حين لآخر من طرف مراكز صناعة القرار في الغرب من دوائره المنتجة للفكر سعيا وراء الحلم الأمريكي المنشود.

وبالإنتقال من مفكرة الباحثين والنظر في واقع الأحداث يبدوا جليّا للمراقب الموضوعي أن ظاهرة الدولة الفاشلة قد شهدت انفجارا غير عادي في مرحلة التسعينات خاصة في عالم الجنوب؛ كنتيجة طبيعية لعجز الكثير من الدول عن الاستجابة للتّحديات التي فرضتها عليها تحوّلات المرحلة، وكذلك بسبب تراجع الدعم الذي كان يقّدم لها من أحد المعسكرين في اطار الاستقطاب الايديولوجي بين الشّرق والغرب؛ وهو ما جعل هذه الدول تعجز عن صيانة أمنها

الوطني، خاصة مع كل تلك الضغوطات التي باتت تشكلها الشعوب والتي أصبحت تطالب الحكومات بأداء أفضل ولم تعد تقبل منها التغطية على أزماتها.

بل إن الأمر قد وصل ببعض التكوينات إلى رفع غطاء الشرعية عن الدولة وتحويله إلى وحدات أدنى كالقبيلة، العرقية،الإثنية وغيرها من الجماعات التى يعتبر الفرد أنها نجحت حيث أخفقت الدولة، وبالتالي لابد من أن يدين بولاءه لها، وبهذا فقد شهدت العديد من دول العالم الفاشلة إنسحاب الدولة مرغمة من العديد من القطاعات والمناطق على مستوى إقليمها؛ بعد صراع طويل مع هذه التكوينات وهو ما أدى إلى الكثير من المآسي الإنسانية وعمليات الإبادة المتبادلة بين مختلف الجماعات داخل الدولة الواحدة والتي وقفت الدولة فيها عاجزة عن ايقافها،ومحاسبة المتسببين بها.

وأمام فشل هذه الدول في تحقيق الأمن لمواطنيها، بل وإعتبارها في كثير من الأحيان خطرا حقيقيا و جسيما على شعبها بدأت الدعوات ترتفع في المجتمع الدولي لضرورة التدخل؛ من أجل إنقاذ هذه الشعوب ومساعدتها على بناء دولة حديثة قادرة على تحقيق الأمن و الإستقرار لمواطنيها، وقد كانت السودان من أكثر هذه الدول التي شهدت إختراقات خارجية كان لها الأثر الكبير في تحولها إلى دولة فاشلة، كلفها فشلها هذا ضياع شقها الجنوبي عنها، بعد أن استماتت لسنوات في محاولة إخضاعه لنفوذ المركز في الخرطوم، إلا أن الإخفاقات المتكررة لنظام الحكم حالت دون ذلك.

1-مبررات إختيار موضوع الدراسة:

أ-المبررات الموضوعية :

-تتعلق المبررات العلمية أساسا بتطور وتغير المقتربات التحليلية والمفاهيمية في مجال التنظير على مستوى الدراسات الأمنية، التي أصبحت تتعامل مع أنماط مختلفة للتهديد؛ والتي من بينها الجدل الكبير الذي أثاره إنتشار الدول الفاشلة في الأوساط الأكاديمية وبين صناع القرار في مختلف دول العالم، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

-الرغبة في معرفة التحديات التي باتت تواجه الدولة القومية في عالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة مع تعالي الكثير من الأصوات القائلة ليس فقط بـ فشل الدولة وإنما بزوالها، وهو الأمر الذي قد يفتح المجال لظهور أشكال جديدة من التنظيم منافسة لها.

-السعي لتسليط الضوء على التداعيات الأمنية لفشل الدولة؛ وماقد يترتب عنها من مآسي إنسانية، خاصة وأن مسيرة حقوق الإنسان قد إصطدمت بعدة انتهاكات في مطلع الألفية الجديدة.

ب-المبررات الذاتية:

-الإهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالتهديدات الأمنية الجديدة، خاصة وأنها تحتل حيزا ضيقا من الدراسات الأكاديمية في العالم الثالث.

-الوضع الإنساني المزري الذي عادة ما ينتج عن حالات فشل الدولة.

-التوظيف المسيس للمفهوم الذي أصبح يميز معظم حالات إعادة بناء الدول،وهو ما يجعل دول العالم الثالث مجرد ورقة في إطار لعبة المصالح بين القوى الكبرى.

2-إشكالية الدراسة:

لقد وضع عالم ما بعد الحرب الباردة الدولة أمام شكل جديد من التهديدات؛ مختلفة عن تلك التي اعتاد عليهاأثناء الحرب الباردة،أين كان التهديد يأتي بالدرجة الأولى من العالم الخارجي، خاصة إذا كان هذا الخارج يحوز على ترسانة من الأسلحة أكثر كفاءة من تلك التي تمتلكها الدولة.

لكن الذي حدث في فترة ما بعد الحرب الباردة أن مصدر التهديد أصبحصناعة محلية، كما أن الأبعاد الجديدة لأمن الفرد والتي يركز عليها مفهوم الأمن الإنساني؛ معقدة بدرجة عالية تصعب على أكثر الدول تقدما في العالم أن تحققها، فكيف بدول العالم الثالث التي تعتبر فاشلة في معظمها.

إن مايجعل الدولة الفاشلة تحظى بهذا الإهتمام ليس فقط الخطر الذي تشكله على شعوبها، وإنما أيضا تداعياتها الخطيرة على الإستقرار الدولي؛ نتيجة ما يمكن أن ينجم عن هذا الفراغ

الذي يحدثه فشل الدولة من ترك المجال أمام أمراء الحرب ورجال العصابات من أجل تسيير نشاطاتهم الإجرامية غير القانونية بعيدا عن أي محاسبة،وإنطلاقا من هذا نطرح الإشكالية التالية :

كيف عمقت الدولة الفاشلة من حدة التناقضات الداخلية والإضطراباتالأمنية في البيئة الدولية ؟

وضمن هذا السؤال تتدرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة التأثيرات التي يخلفها فشل الدولة؟ وكيف يعمق من حدة المأزق المجتمعي ؟
- كيف فاقمت الدولة الفاشلة من خطر التهديدات الأمنية في عالم مابعد الحرب الباردة ؟
- كيف أدى فشل الدولة في السودان إلى الوقوع في مأزق مجتمعي حقيقيإنتهى إلى الإنفصال ؟

3-حدود اشكالية الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في المجالين التاليين :

أ-المجال الزماني:

بدأ مفهوم الدولة الفاشلة يتردد على نطاق واسع في أدبيات السياسة الدولية منذ تسعينات القرن الماضي؛كأحد التهديدات الأمنية الجديدة الناجمة عن التغير في مفهوم الأمن إلا أن الإستعمال الأكثر كثافة لهذا المفهوم جاء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وذلك عندما تعرضت القوة العظمى في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية رغم كل قوتها إلى التهديد من أطراف ظهرت وصنعت إرهابها في إطار دول ضعيفة.

وعلى هذا فإن الدراسة سوف تنحصر في فترة مابعد الحرب الباردة كبداية حقيقية للتنظير لمفهوم الدولة الفاشلة ولاسيما فترة رئاسة الرئيس بيل كلينتون، وكذلك المرحلة

الموالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث شهد العالم العديد من التدخلات باسم القيام بمهام إعادة بناء الدول الفاشلة إلى أن تستعيد قواها و تعيد بناء مؤسساتها.

ب-المجال المكاني :

ستركز هذه الدراسة على حالة السودان،و ذلك علىإعتبارإحتلالها المراتب الأولى في الكثير من التقارير الدولية التي تصنف الدول الفاشلة، نظرا لإحتوائها على الكثير من مظاهر الفشل بداية بالحروب الأهلية؛ التي إنفجرت أكثر من مرة فيها سواء بين الشمال و الجنوب،أو بين الحكومة في الخرطوم و إقليم دارفور،كذلك خروج الكثير من الأقاليم عن سلطة الدولة وعدم تقديم الولاء لها، إضافة إلى عجز السلطة المركزية عن فرض سيطرتها على كافة إقليمها وعن إيقاف الحروب الأهلية بين مختلف العرقيات التي شهدت حروب إفناء ضد بعضها البعض، ضف إلى ذلك عجزها عن كبح التدخلات الخارجية السافرة في شؤونها.

4-فرضيات الدراسة :

إستنادا إلى الإشكالية المطروحة، تسعى هذه الدراسة إلى إختبارالفرضيات التالية:

الفرضية المركزية:يؤديالفشل الدولاتي إلىتفاقمتهديد الدولة للأمن المجتمعي وتحولها إلى عامل إضطراب في البيئة الدولية.

الفرضيات الجزئية:

- يؤدي فشل الدولة إلى زيادة التناقضات الداخلية المهددة للأمن المجتمعي.
- يسّهل الإنكشاف الأمني داخل الدولة الفاشلة تحولها إلى نقطة إنطلاق للأنشطة غير القانونية.
- أثّر إخفاق السودان في بناء دولة وطنية منسجمة على قدرته في حماية وحدته وبالتالي تحوله إلى دولة فاشلة.

5-الإطار المنهجي للدراسة:

يتطلب البحث الأكاديمي العلمي أن يستعين الباحث في دراسته بأدوات البحث العلمي التي تمكنه من تحقيق دراسة ممنهجة لموضوعه، وعلى هذا فإن طبيعة الدراسة في موضوعنا دفعتنا للإستعانة بالمناهج العلمية والمقتربات التي تمكننا من الإحاطة أكثر بموضوع الدراسة وهي:

أ- المناهج:

-منهجتحليلالنظم:

يعتبرمنهجتحليلالنظممنأكثرالمناهجإستخداماًفيدراسةالظواهرالسياسية،ويقصدبالنظام"مجموعةمنالعناصرأوالأجزاءالتيترتبطفيمابينهاوظيفيابشكلمنتظمبمايتضمنهذلكمنتفاعلوإعتمادمتبادل" وقد إعتمدنا على هذا المنهج في دراستنا من حيث كونه يركز على مسألة بقاءالنظام وكيفيةالحفاظعلىوجودهعبرالزمن،ويكونالتركيزهنا علىأسبابإستقرارأوعدمإستقرارالنظامالسياسي،وذلك لأنكلنظامسياسييواجهتهديداتومطالب،وعليهأنيستجيبلهابشكليضمناستمراروجوده، وتعتبر هذه الأخيرة من أهم النقاط التي تفتقر إليها الدولة الفاشلة.

-المنهج التاريخي:

لقد إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التاريخي ليس بهدف تحقيق سرد تاريخي للأحداث وإنما من البحث في الأحداث التاريخية و الظروف التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة، كما أن التجارب التاريخية و ماتشكله من خبرة يعتبر تعويضا عن التجربة التي تحظى بها العلوم الطبيعية وتفتقد إليها العلوم الإنسانية.

-منهج دراسة الحالة:

كذلك استعملنا منهج دراسة الحالة الذي يعنى بدراسة حالة ما من اجل التعمق أكثر في مختلف تفاصيلها وهو الأمر الذي يسهل علينا الوصول إلى نتائج أكثر دقة تساعدنا في إمكانية التعميم على الحالات المشابهة وعلى هذا الأساس عمدنا إلى توظيف هذا المنهج وذلك في أثناء دراستنا لحالة السودان.

ب- المقتربات:

-**الإقتراب المؤسسي:** إن سعينا في هذه الدراسة إلى معرفة الآلية التي تسير وفقها المؤسسات داخل الدولة وبالتالي تحديد أسباب فشلها، جعلنا نعتمد الإقتراب المؤسسي من أجل الإقتراب أكثر من ديناميكية هذه المؤسسات، وبالتالي تحديد الصورة التي تصبح عليها مؤسسات الدولة عندما تتوقف هذه الأخيرة عن العمل.

6-أدبيات الدراسة :

لقد ظهرت العديد من الدراسات التي إهتمت بدراسة التحولات التي شهدها عالم مابعد الحرب الباردة في محاولة لرصد أهم المستجدات التي ميزت المرحلة، والتي تعتبر ظاهرة الدولة الفاشلة من أكثرها إنتشارا،وقد إعتمدنا في دراستنا هذه على بعض هذه الأدبيات بهدفتوظيفهذهالمادةالعلميةوالاستفادةمنهافي العمليةالتحليلية؛ للوصولإلىالأهدافالمرجوةوتحقيقالنتائجالعلميةالتييمكنالاعتماد عليهاوتبنيهامستقبلا،ومن بين هذه الدراسات:

The New Nature OfNation – States Failure.

وهي مقالة نشرها **رويرت روتبرغ Robert Rotberg**في فصلية**TheWashingthon**ويعتبر روتبرغمن أكثر المفكرين الذين إهتموا بدراسة الدولة الفاشلة، وفي هذه الدراسة يتعرض بالتفصيل إلى أهم مظاهر الدولة الفاشلة؛والتي على أساسها يتم تصنيف دولة ما على أنها فاشلة أو لا، كما يتعرض في هذه المقالة لعملية إعادة بناء الدول ويضع الأسس التي ينبغي التأكيد على توفرها من أجل نجاح عملية إعادة البناء هذه.

أما الدراسة الثانية فبعنوان:

FailedStates And SpreadOf TerrorismIn SubSahara Africa.

وهي أطروحة دكتوراه ل **تيفاني هاورد Tiffiany . O . Howard**من جامعة نيفادا **Nevada**تتناول هذه الدراسة كيف توفر الدولة الفاشلة الملاذ الآمن لنمو الشبكات

الإرهابية، ويركز بدرجة أولى على منطقة الساحل والصحراء على إعتبار أنها منطقة تنتشر بها الدول الفاشلة بكثافة، كما تشهد إزديادا في عدد التنظيمات الإرهابية التي تتخذ من المنطقة مركزا هاما للتحضير لعمليات تضرب من خلالها أهدافا في مناطق عدة من العالم.

وقد إعتمدت هذه الدراسة في تحديدها للأسباب المساعدة على نمو الإرهاب على مجموعة من المتغيرات منها مدى تسلطية النظام القائم، عجز جهاز الأمن عن توفير الأمن للمواطنين، قدرة الدولة على تحقيق الحضور في كافة أنحاء الإقليم، حيث تؤثر هذه العوامل بدرجة كبيرة على تعميق فشل الدولة لأن كل خلل في تأدية هذه الوظائف وغيرها سيفقد الدولة شرعيتها أمام شعبها؛ الذي ينظم بدوره إلى المنظمات الإرهابية التي يجد فيها البديل عن الدولة .

7-تبرير الخطة:

ومن أجل قدرتنا على الإحاطة بمختلف المتغيرات التي أدت إلى تفشي ظاهرة الدول الفاشلة، وكذا تأثيرات هذه الظاهرة على البيئتين الداخلية والخارجية قسمنا الدراسة وفق مايلي:

الفصل الأول: يتضمن دراسة لمفهوم الدولة الفاشلة،والظروف التي ظهر فيها والكيفية التي تم الترويج له بها،وكذا أهم الأسباب والمظاهر التي يتجلى من خلالها فشل الدولة، وذلك من خلال استعراضنا لمختلف مؤشرات قياس الفشل الدولتي.كذلك يتطرق هذا الفصلإلىالمأزق المجتمعي كأحد أهم مظاهر الدولة الفاشلةوالذي يعرض شرعيتها للإهتزاز ويجعل المواطنين ينصرفون عنها وهو ما يفاقم أكثر مشكلة فشل الدولة.

الفصل الثاني:يحلل التعقيد الذي يحدث بين الدولة الفاشلة والبيئة الدولية؛ حيث يبين كيف أصبحت الدولة الفاشلة على درجة من الخطورة تجاوزت خلالها حدودها الإقليمية؛ خاصة مع تلك الهلامية التي أصبحت تتميز بها حدود عالم مابعد الحرب الباردة، ثم نتطرق إلى مختلف الإستراتيجيات التي تعاملت بها القوى الكبرى في المجتمع الدولي مع الدولة الفاشلة

محاولة بذلك إحتواءها وحصر خطرها، ثم ننتهي إلى الحديث عن آفاق نجاح عملية البناء في الدولة الفاشلة ومدى إلتزام الخارج بمساعدتها.

الفصل الثالث:تم تخصيصه لبحثأسباب فشل الدولة في السودان، وكيف تحولت الدولة إلى خطر على مواطنيها وكذا على المجتمع الدولي؛ الذي بات يتوجس خيفة مما يحدث داخلها،ثم نتطرق للخلفيات الحقيقية وراء إعلان السودان دولة فاشلة؛ ورفع دعوات عدة من أجل إسقاطها وإقامة نظام ديموقراطي بها، ثم نركز في الأخير على آفاق تجربة إنفصال جنوب السودان من خلال فحص أهم التحديات التي تواجهها.

8-صعوبات الدراسة:

كل باحث تعترضه صعوبات أثناء محاولته دراسة ظاهرة ما وموضوع الدولة الفاشلة الذي تم نتناوله في هذا البحث لا يخلو بدوره من هذه الصعوبات؛ التي من أهمها نقص المراجع باللغة العربية حول هذا الموضوع مما دفع إلى الإعتماد على مراجع باللغة الأجنبية والتي تتطلب ترجمتها وقتا من أجل ضبط المصطلحات.

ضف إلى ذلك أن إعتماد السودان كدراسة حالة يثير إشكالية كون الحالة السودانية لا تزال لم تستقر بعد؛ بل إن الأحداث فيها متسارعة خاصة منذ إنفصال جنوب السودان؛ هذه الخطوة التي تتطلب الوقت الطويل لمعرفة ما إذا ماكانت هي الحل الأمثل لما كان يعانيه السودان أم العكس.

الفصل الأول

تميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بمنظومة مفاهمية مختلفة عن تلك التي سادت أثناءها، فبدلا من التركيز على قضايا الردع النووي، الحروب بالوكالة، أصبحت الشعارات كل الشعارات تدور حول قيم حقوق الإنسان، الأمن الإنساني، خطابات الهوية مما أدى إلى إحداث ضغط كبير على الدولة القومية في هذه المرحلة خاصة مع المسؤوليات الجديدة التي فرضها هذا الوضع مما جعل الكثير من دول العالم توصف بأنها فاشلة .

لقد كان لنهاية الحرب الباردة وما انجر عنها من تغيرات على مستوى مصادر التهديد وطرق التصدي لها، كان لها دورها في دفع الأكاديميين للبحث عن أطر جديدة من شأنها تفسير هذه التحولات، ففكرة العقد المبرم حسب توماس هوبز بين الأفراد في حالة الطبيعة الأولى؛ وتنازلهم عن حقوقهم مقابل ما يوفره هذا اللوفياثان من أمن لم يعد قائما دائما؛ ذلك أن اللوفياثان بدأ يضعف ويسير نحو الفشل لتنتج لنا شكلا من الدول لا تصل إلى مستوى تطلعات الأفراد.

المبحث الأول:الإطار النظري والمفاهيمي المفسر للفشل الدولاتي:

إن كل مفهوم يتداول في حقل العلاقات الدولية إلا وله إطار نظري ومرتكزات فكرية تعمل على تجاوز الغموض الذي يحيط بالظاهرة قيد الدراسة. ولأن الظواهر في العلوم السياسية لا تتكرر فإنه لا يمكن الوصول إلى تعميمات نظرية مقبولة، وهو ما يستدعي التطرق لمختلف النظريات التي إهتمت بدراسة الدولة قوتها وفشلها.

المطلب الأول: الإطار النظري المفسر للفشل الدولاتي:

تعددت الأطر النظرية و اختلفت تبعا لطبيعة النظام الدولي، وسلوك القوى الفاعلة فيه، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمختلف الأطر النظرية –لا على سبيل الحصر– التي من شأنها تحليل وتفسير ظاهرة الدولة الفاشلة:

أولا: الواقعية الإثنية: لطالما كانت الدولة القوية هي الهدف الذي تسعى أسس المدرسة الواقعية لتكريسه ولهذا فقد كانت تنظر إلى النظام الدولي على أنه مجموعة من الوحدات المستقلة ذات سيادة؛ سياستها الأساسية تتمحور حول **سعيها للبقاء** وليس لديها إهتمام بالأمن الدولي، على أساس أن المجتمع الدولي تميزه الفوضوية التي تشجع على حرب الجميع ضد الجميع؛ مع الإشارة إلى أنها ليست حربا واحدة مستمرة أو مجموعة حروب بل إنها إحتمال دائم للحرب يجعل الدولة مستعدة دائما لإستنزاف مواردها بشكل تدريجي، إلا أن هذا لن يؤدي لإنهيارها بل على العكس الحرب هي أهم عوامل بقاءها،[1] إلا أن المتغيرات الأمنية الدولية فرضت على الواقعية تطوير بعض مفاهيمها ومبادئها حتى تتماشى مع الواقع الجديد وبناءا على هذا كانت **الواقعية الجديدة** التي سعت من أجل تجاوز النزعة العسكرية

[1] –Institute For Safety, "Notions of Security Shifting Concepts And Perspectives", 2007, p24, Available at:

http:// www.transnationalterrorism.eu/tekst/…/Notions%20of%20Security.pdf.

التي طبعت الواقعية التقليدية من خلال عملها على توسيع أبعاد الأمن ليشمل أربعة جديدة هي الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي.[1]

ثم جاء التطور الأهم الذي ساهمت من خلاله الواقعية في تفسير التهديدات الجديدة فقد أصبح أنصارها يطالبون بتجاوز الدولة ودراسة ما يحدث داخلها و بالمثل يقترح **ليفي levy** تنقيح هذه النظرية حتى تصبح قادرة على فهم النظام الدولي الجديد والذي باتت فيه التكوينات تحت الدولاتية تشكل تهديدا قويا للدولة القومية وتنذر بتحولها إلى دولة فاشلة ومن هنا جاءت **الواقعية الإثنية** من أجل أن تبين كيف تصبح الإثنية عامل تقويض لقدرة الدولة، وفقا **ل ديفيد لاك David Lake** يمكن تحديد نوعين من المخاوف التي قد تفجر مخاوف المجموعات اتجاه الدولة:

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية مثل حالة اقليم كيبيك واللغة الانجليزية.
- الخوف على وجود الجماعة في حد ذاتها وسلامة أفرادها البدنية والنفسية.

هذه المخاوف يكون لها ما يبررها إذا كانت الدولة تمارس تضييقا ضد أقلية وتنتهك حقوقها وخاصة إذا كان التوافق مع المجموعة الأخرى أقل وضوحا، كما تتفاقم الحالة أكثر فأكثر في حالة الفوضى عندما لا تستطيع الدولة أن تتدخل لفرض النظام أي ما يسمى **باللبننة؛** وهي تشير إلى فقدان التماسك الهوياتي و تفتيت المجتمع نتيجة فقدان قوة السلطة المركزية، مما يجعل من الصعب تحديد الآليات التمثيلية التي تعبر عن الشعب على إختلاف إنتماءاته ويصعب عمل أجهزة صنع القرار.[2]

وفقا ل **لاك Lake** الفوضى لا تؤدي إلى نقص في الموارد وإنما إلى إنهيار للهياكل يقود تدريجيا إلى فشل الدولة؛ مع الإشارة إلى أن حالة كهذه يمكن أن تكون بسبب عدم الرغبة في فرض النظام خصوصا عندما تكون العوائد من نصيب الجماعة العرقية للحاكم .

---

[1] –Battistila Dario, **Theories Des Relation International**. Paris : Pres de Science Politique, 2003, p140.

[2] -Christian Geiser et Mark Parant, "Approches Théoriques Sur Les Conflits Ethniques Et Les Réfugiés ", Paix des Balkans, 1998, p28, Disponible sur :

http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

لقد نقلت **الواقعية الاثنية** مفهوم المعضلة أمنية الذي كان يعبر عن مخاوف الدول ضمن المجموعة الدولية إلى مخاوف الجماعات داخل الدولة؛ ذلك أنه في كثير من الدول الفاشلة تكون الأجهزة الحكومية متحيزة لمجموعة عرقية معينة وهنا تبدأ المنافسة بين المجموعات العرقية المختلفة من أجل السيطرة على الدولة ومواردها، أما الجماعات الأخرى فيمكن أن تكون حليفا أوعدوا.

بالنسبة للواقعية الفوضى هي عنصر تنظيمي والسبب فيه هو عدم وجود دولة تمثل السلطة الرسمية لتنظيم التفاعلات أما بالنسبة للواقعية الإثنية فإن الفوضى العرقية ليس سببها غياب السلطة الرسمية بل غياب السلطة الشرعية بالدرجة الأولى.[1]

ثانيا: الليبيرالية المؤسساتية: يشير مفهوم قدرة الدولة لدى الليبيرالية الجديدة إلى قدرة الدولة على توفير الظروف الملائمة لحدوث التنمية بقيادة السوق في حين يعبر فشل الدولة عن الهشاشة، الصراع الإجتماعي و إعتبارهما نتيجة للفقر والتخلف كما ينظر لهذا الأخير على أنه متجدر في الدولة الفاشلة بسبب سوء الإدارة والقيادة السيئة التي تسعى للإستفادة من الفرص التي توفرها الأسواق العالمية ذلك أن فشل الدولة يعتبر مولد داخلي أساسي لجعل الدولة منطقة جذب للإستثمار الأجنبي وللقطاع الخاص،[2] الذي تمنحه العولمة الفرصة لكي يتولى مهمة الدولة في تسيير الإقتصاد، بهذا التصور فان سيرورة العولمة ستقود الى فقدان الدولة جزءا مهما من سلطاتها بل في بعض الحالات الى انهيارها ومن جهته يرى **وليام ولاس William Wallas** "أن الإستثمار الداخلي والخارجي، الإنتاج المتعدد القومية، الهجرة، النقل والإتصالات على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر" ويوافقه في نظرته هذه **نويل بورج Noel Borg و فيليب جلوب Philip Globe** إذ يقران بأن العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء، وعلى السيادة بالعجز ونتيجة لهذا فإن الدولة الوطنية المعاصرة ستذبل وتصير مجرد مدير بسيط للإكراهات الإقتصادية التي ستتجاوزها وستشاهد الدولة– وهي ضعيفة – إنقلاب

[1]-Ibid, p30.

[2]-Shahar Hameiri, "Bringing State Theory Back In Why We Should Let Go Of Failed States", **Global Dialogue**, Volume 13, Number 1, Spring 2011, p3, Available at: http://www.worlddialogue.org/content.php?id=504.

علاقات القوى لمصلحة الأسواق العالمية وفي حدودها التاريخية، كما ستنتهي من كونها المكان المفضل للهوية والعمل السياسي ولن تكون الإطار المشكل للتضامن الإجتماعي الفعال والعيش المشترك و الملكية العامة وتتأسس هذه الإستنتاجات على أنه مادامت الدولة أنشئت لتتوافق مع إحتياجات مرحلة تاريخية معينة فإنها لا تملك الآن الإرادة، المصداقية، الوسائل أو القاعدة السياسية لأداء دور فعال في إقتصاد اليوم المتحرر من الحدود ولن تستطيع أن تحقق ذلك بحسب التجربة التاريخية إلا إذا توافقت مع اليد الخفية للسوق عندما تستطيع ضبطها ومراقبتها،[1] وإلا فإن النتيجة ستكون فشل هذه الدول تحت ثقل العولمة الليبيرالية خاصة مع منطق النهب الذي يميز العلاقة بين الإقتصاد العالمي ودول العالم النامي وهو ماكشف عنه قادة الجيوش الذين يستولون بلا وازع على الثروات بالمناطق التي يسيطرون عليها والتي تؤدي في الأخير إلى كوارث إجتماعية تجعل الوضع مناسبا لإنفجار الإثنيات.

إن ضعف الكثير من السلطات القائمة وهشاشة الديمقراطية الذي يحرم النظام من القدرة على معالجة التنوع بطريقة صحيحة، شجع العولمة الرأسمالية على تكريس اللاتجانس، بل إنها تنظمه على أساس مراتب أكثر وضوحا وتمايزا؛[2] يتولى فيه الأقوياء شؤون الضعفاء فحسب النهج الليبرالي فإن الديمقراطيات الغربية تتحمل مسؤولية خاصة لإحلال السلام و الرفاه لشعوب الدول ذات الحكومات السيئة من أجل تجنب التهديد القادم من الدول الفاشلة و ذلك على خلفية وجود تقارب و تشابك بين مصالح دول العالم و بهذا فان استمرار المراقبة الدولية حسب **روبرت كوبر Robert Cooper** و **سيبستيان ملابي Sebasitian Mallaby** هي الثمن الذي تدفعه الفواعل المحلية لعدم قدرتها على توفير الأمن في الداخل و عدم التحكم في التدفقات الى الخارج والتي من شأنها أن تمتد الى أنحاء عديدة من العالم، وقد أكد **باري بوزان Barry Buzan** و**أولي ويفر Ole Weaver** في دراسة لهما بعنوان

---

[1]- سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية و التحديات العالمية الجديدة**. ط1، الامارات: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2008، ص ص 20،21.

[2]- سمير أمين، فرنسوا أوتاو، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**. ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2004، ص297.

"**الليبيرالية والأمن** " أن الدولة الفاشلة تعتبر خطرا على الأمن الدولي خاصة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.[1]

ثالثا: الويبرية: تعتبر الدولة القوية هي النقطة المركزية في فكر ماكس فيبر الذي يعرفها على أنها الدولة التي لها القدرة على ممارسة إحتكار القوة في نطاق ولايتها الإقليمية وتتمحور قدرة الدولة حول نقاط منها القدرة على إختراق المجتمع، تنظيم العلاقات الإجتماعية، القدرة على إستخراج الموارد وتوزيعها والإستخدام الفعال لها، وفي رأيه تمتلك الدول القوية قدرة عالية لإتمام هذه المهام في حين الدول الضعيفة وضعت على حد منخفض، إذن في تعريف فيبر يتم التركيز بشدة على قدرة الدولة على الحفاظ على النظام في نطاق ولايتها من خلال إستخدام القوة المشروعة وهو ما يعني أن الدولة الفاشلة هي التي لا تتمكن من السيطرة سوى على جزء من أراضيها والذي عادة ما يكون العاصمة في حين يتم التحكم في الأجزاء الأخرى من طرف الفصائل المتمردة .[2]

كذلك يتحدث فيبر في نقطة أخرى عن عنصر الشرعية و الذي يعتبر غيابها مؤشرا لفشل الدولة فالشرعية هي المتغير الحاسم في شرح الضعف والقوة النسبية للدول والشرعية عنده أفقية وعمودية:

1-**الشرعية العمودية:** تتعلق "**بحق الحكم**" وهي علاقة بين المجتمع والمؤسسات السياسية، هل يوجد إعتراف من السكان بشرعية من هم في السلطة.

2-الشرعية الأفقية: تشير إلى حدود ومعايير العضوية في المجتمع السياسي وإلى تفاعلات الجماعات مع بعضها داخل الدولة فإذا كانت الجماعات تقبل ببعضها وتتقاسم الأعباء فإن الشرعية الأفقية تكون عالية، وتندثر هذه الشرعية عندما تهيمن جماعة معينة

---

[1] -Peter Marton, "Liberal Vs.Liberation Leviathan Or Predator Vs .Alien In a Critical Theory Of State Failure", Available at :

http:// www.ceeis a conf –uni.wroc-pdf.

[2] - A. Schoeman , "The Dilemma Of The Failed State Thesis In Post-9/11 World Affairs", **Koers - Bulletin for Christian Scholarship**, Volume 73, Number 4, 2008, p 759, Available at :

http://www.koersjournal.org.za/index.php/koers/article/download/182/151

على الحكم وتستفرد بالثروة وتهمش باقي الجماعات الأخرى وهنا نواجه مشكلة أخرى وهي الولاء ذلك أن النظام السياسي الذي يرتكز على الإستبعاد في سياساته يجد صعوبة في توسيع نطاق الولاء إلى المجموعات الأخرى وهو ما نجده في الدول الفاشلة.[1]

رابعا: البنائية: تساهم البنائية في تفسير ظاهرة الدولة الفاشلة من خلال دراستها لأهمية الجماعات المنضوية في ظل هذه الدول وكيف تؤثر تفاعلاتها على مدى قوة الدولة أو ضعفها وكذلك إهتمامها بدراسة الأمن كأحد أهم السلع التي يجب على الدولة أن توفرها وإلا تقع في مصيدة الفشل.

والبنائية مصطلح إستعمل لأول مرة من طرف **نيكولاس اونيف Nicolas Onif** في كتابه الصادر 1989 **العالم من صنعنا World Of Our Making**، ظهرت النظرية البنائية في سنوات الثمانينات وأصبحت نظرية ذات وزن متزايد في العلاقات الدولية حيث تركز على أهمية ودور العوامل الفكرية والبني الإجتماعية في السياسة العالمية .

الأمن بالنسبة للبنائيين لا ينظر اليه على أساس أنه شيء موجود و إنما يمكن بناءه من خلال التفاعلات الذاتية، ووفقا لهذا فإن الفواعل تسعى لتحقيقه من خلال التفاعلات بين أفراد الجماعات الذين يستجيبون للعوامل الثقافية وليس القوة كما يراها الواقعيون فهم لا ينظرون للقوة على أساس مكوناتها المادية فقط بل يركزون على عنصر الإدراك الذي يحدد التفاعل بين الجماعات داخل الدولة، وهذا التفاعل هو الذي يحدد ما إذا كان التعدد هو عنصر إثراء داخل الدولة يزيدها قوتها، أو أن الخلاف سوف يجهض كل المحاولات لتأسيس الدولة الوطنية.[2]

يختلف الإتجاه الواقعي عن البنائي في كون الأول يطرح أسئلته ب **لماذا** ما هو سبب السباق نحو التسلح؟ ما هو سبب تشكيل التحالفات؟ في حين البنائيون يطرحون أسئلتهم ب كيف مثل: كيف يشكل ويغير الفاعلون هوياتهم ويحددون مصالحهم بشأن الأمن؟ كيف

---

[1] -Denisa kostovicova And Vesna Bojicié Djelilovic, **Persistent State Weakness In The Global Age**. England: Ashgate Publishing Limited, 2009, p3.

[2]-Rebert .G. Patman, **Globalization And Conflict :National Security In New Era Strategic**. New Yourk, Routledg, 2006, p 43.

يفهمون العالم؟ و بالتالي تكييف الخطر الذي تشكله بعض العوامل وكذا جعل بعض العمليات منطقية أو حتمية، كما أن البنائية لا تنظر إلى الدولة كمؤسسة جامعة تسير وفق قوانين ثابتة وإنما تتشكل من بنى إجتماعية و على هذا فإن تقييمها لقوة الدولة أو فشلها هو على أساس التفاعلات داخل هذه البنية الاجتماعية وفق الفرضيات التالية :

- الجهة الفاعلة على الساحة السياسية العالمية التي تتكلم بإسم الدولة تمثل بنى اجتماعية تتطور وفق عملية تاريخية معقدة بما في ذلك الأبعاد الإجتماعية، السياسية، المادية، الأيديولوجية .
- يتم تشكيل وإعادة تشكيل هذه الجهات الفاعلة بواسطة الممارسات التي تولد إدراك إجتماعي مشترك وتخصص لكل فاعل هوية و مصالح مترابطة ومتغيرة.[1]

لقد بين مفهومي الأمن البشري والأمن المجتمعي اللذين يعتبران من أهم المفاهيم التي إهتمت البنائية بدراستهما كيف بإمكان الدول خلق جو اللأمن لمواطنيها (جماعات أو أفراد .....) سواء لعدم قدرتها على حماية حقوق شعوبها أو قيامها هي ذاتها باضطهادهم كما أن الأبحاث القائمة حول هذا الموضوع تبرز بوضوح مقاربة مهملة لأمن الدولة و تتغاضى في كثير من الأحيان عن التهديدات المختلفة التي تؤثر اليوم على الأفراد و الجماعات؛ في حين أنه ليس من السهل فك الإرتباط مع الدولة، من جهة أخرى فالبعض يراهن على ان مفاهيم الأمن البشري، الأمن المجتمعي ،... لم يفهما على أرض الواقع إلا عندما فشلت الدولة بمفهومها الحديث في مهمتها الأولى و هي حماية أمن مواطنيها.

يتحدث **بول رو Paul Roe** عن تأثير المخاوف بين الفواعل داخل الدولة؛ من خلال ضربه لمثال أعمال العنف العرقي التي تفجرت في ترانسلفانيا* Transylvania، لتفسير العنف بين الهنغاريين والرومانيين حيث وجد أن المجتمع الروماني أساء فهم نوايا المجتمع

---

[1] – Keith Krause, " Approche Critique Et Constructiviste Des Etudes De Sécurité ", p 603, , Disponible sur:

http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/krause2003.pdf.

*ترانسلفانيا تقع في قلب رومانيا، هي واحدة من أقاليم رومانيا التسعة، سنة 1541 كانت تعتبر دولة مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية وفي أواخر القرن 17 دخلت تحت سلطة الإمبراطورية النمساوية المجرية ثم عاد العثمانيون ليحتلوها و ما لبثت في أوائل القرن العشرين أن أصبحت ضمن الأراضي الرومانية .

الهنغاري الذي لا يريد سوى تعلم اللغة من أجل حماية وجوده كمجتمع منفصل عن الرومانيين. لقد كان المجتمع الروماني يفهم هذا الطلب بأنه الخطوة الأولى نحو الإنفصال عن Transylvania التي بدورها زادت مخاوفها من أن تصبح جزءا من الكيان الهنغاري أدت هذه المخاوف مجتمعة الى معضلة امنية تصاعدت في نهاية المطاف إلى مواجهة عنيفة.[1]

ينفجر المأزق المجتمعي ليس فقط نتيجة المخاوف المتبادلة بين الجماعات، وإنما أيضا لأسباب متعلقة بفشل الدولة وما ينجر عنها من موجات هجرة تؤثر على تركيبة السكان الأصلية أو السياسات التي يتبعها النظام القائم في محاولة تغليب هوية على أخرى وهي نوعان:

1-الهجرة المنَافسَة الأفقية: تستلزم تحولا في هوية المجتمع جراء سيطرة التأثيرات الثقافية، اللغوية، القادمة من ثقافة مجاورة

2-الهجرة المنافسة العمودية: تتأثر الدولة بهذه الهجرة جراء دمجها لتعريف ثقافي أوسع أو جراء تفكيكها إلى وحدات ثقافية صغيرة.[2]

تتسبب الهجرة في حدوث تحول في تركيبة المجتمع؛ فتدفق المهاجرين على نطاق واسع و من خلفيات مجتمعية متباينة يمكن أن يؤدي إلى هيمنة أو طغيان هذه الثقافة.

كما يشير **بوزان** إلى أن إجلاء السكان يمكن أن يكون مصدرا للأمن بالنسبة للمجتمعات سواءا أكان نتيجة الصراع، التطهير العرقي، الأمراض والأوبئة أو تراجع النمو الطبيعي للسكان.[1]

---

[1] -Ibid.

[2] – Scott Watson, "**Societal Security: Applying the Concept to the Process of Kurdish Identity Construction**", Thesis On Doctorat Of Political Science, University Of British Columbia, Department Of Political Science, p6, Available at : http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2005/watson.pdf.

المطلب الثاني: تعريف الدولة الفاشلة :

كثيرا ما ينظر إلى **مؤتمر واستفاليا** على أنه نقطة الإنطلاق الرمزية لنظام الدولة الحديثة؛ الذي كلف الوصول إليه قرونا من الحروب والصراعات حتى تأخذ الدولة القومية شكلها الحالي، بل إنه وحتى بعد سلام وستفاليا فإن العديد من الإمارات في أوروبا قد شهدت أشكالا من الصراعات نتيجة العلاقات المعقدة التي تربط بين مكوناتها بسبب العرق، الدين ، اللغة ...، ألمانيا مثلا شهد توحيدها العديد من الحروب الدموية وهو ما يوضح تلك النزعة العسكرية التي ميزت تاريخ بناء الدولة في أوروبا وحسب **تشارلز تيلي Charles Tilly** فإن الدولة القومية هي إحدى **منتجات النزعة العسكرية**،[2] وقد عبر **والتر أوبلو Walter Oblo**، **وستيفان دال روسو Stefan .D.Russo** عن هذه التطورات بقولهما :" **لم تكن سيرورة بسيطة أو خطية، كما لم يكن مرتبا لها ولا يمكن التنبؤ بها، بل كان معقدا ومفتوحا على عدد كبير من المسارات الممكنة** ". [3]

وعموما تقوم الدولة سياسيا وقانونيا على ثلاثة مبادئ هي:

1. مجموع السكان الذين يشكلون بمحض إرادتهم وكامل وعيهم بنية سياسية، والذين يقبلون بالتنازل عن جزء من حريتهم للدولة .
2. إقليم مستقل ومحدد جغرافيا ومعترف به حيث تمارس عليه الدولة سلطتها .
3. سلطة سياسية محتكرة للعنف المشروع.[4]

وفقا لهذ الشروط تطورت الدولة فحسب **أمدريك سبريت Hemdrik Spruyt** أن النظام الاقطاعي لم يؤدي مباشرة إلى نظام الدولة القومية وإنما إلى عدد من الترتيبات المؤسسية التي كانت أكثر قابلية للتطبيق وفعالة أكثر من المنظمات الإقطاعية في حشد الموارد و تعزيز التجارة وهو يحلل على أساس ظهور ثلاث حالات :

---

[1] – Ibid, p7.

[2] – Rose Brooks, "Failed States Or The States As Failure", p22, 2005, Available at : **http://www.law berkely .edu /.../spring 05broun etats unis**.

[3] –سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير :الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة**، مرجع سابق، ص18.

[4] –Sophie Guillouet–Rochefort, **l'Etat**. Editions Ellipses Marketing, 2010, p25.

- صعود الدولة الاقليمية ذات السيادة في فرنسا.
- ظهور نظام المدينة الهانزية.*
- ظهور الدولة المدينة الإيطالية.

إلا أنه مع ظهور معاهدة وستفاليا إنخفض ذلك التنوع التدريجي في أنواع الوحدات التي كانت موجودة في العصور الوسطى إلى أن بقي نظام الدولة الوستفالي.

يؤكد **سبريت Spruyt** أن شكل الدولة القومية إنتصر على غيره من أشكال التنظيم لأن تنظيمها الداخلي أقل قصورا، فعلى النقيض من نظام الدولة الوستفالي الدولة الهانزية مثلا لا تستطيع توزيع سلطتها حسب المواصفات الإقليمية فهي لا تعرف مكانا نهائي للسلطة، أما الدولة المدينة فإنها تمتلك ترسيما صارما لحدودها إلا إنه على الصعيد الداخلي تم تقسيمها الى مجموعة مدن؛ دائما هناك واحدة تهيمن على غيرها فهي تمارس "**سيادة المركز الرائد** " و بهذا يتفوق نموذج الدولة على باقي النماذج من حيث:

- القدرة على شن الحرب .
- طبيعة الترتيبات المؤسسية .
- قادرة على التكيف مع البيئة الجديدة .

ومن هنا فان **سبريت Spruyt** يعرف الدول الفاشلة على انها "**تلك التي لن تتمكن من المحافظة على حد أدنى من الشروط المدنية أعني بدلك :السلام، النظام، الأمن، بطريقة متآلفة**"

كما يقترح أ، **سون Son / O** ان تتوسع قائمة الدول الفاشلة لتشمل اي دولة تواجه مشاكل داخلية خطيرة؛ تهدد استمرار تآلفها أو صراعات داخلية تهدد نظامها السياسي.[1]

*- تأسست الرابطة الهانزية في أوروبا سنة 1241 لحماية تجار المدن الهانزية من الغارات وهي تتألف من حوالي ثمانين مدينة إستمرت من القرن 12 إلى القرن 17.

[1]- Phil Orchard, "**The State As Villain Weak States As A Cause Of Communal Conflict** " , Seminar Organized By Canadian Political Science Association, University Of British Columbia, 2004, p13, Available at :

http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2004/Orchard.pdf

إن أهم مشكل يواجه مفهوم الدولة الفاشلة هم مشكل التعريف وكذلك الجمع المتزايد لأنواع مختلفة من الدول وعلى أسس متغيرة ضمن خانة الدول الفاشلة ورغم المحاولات العديدة لمختلف الدوائر الأكاديمية والمفكرين لتطوير معايير للتفريق بين مصطلحات فاشلة، منهارة، ضعيفة ، سائرة في طريق الفشل، هشة ، إلا أن الأمر لايزال صعبا .

ولفهم الطابع الدقيق لدولة فاشلة، يجدر بنا مقابلتها بنقيضها، أي **الدولة الناجحة** أو القابلة للحياة التي تستطيع أن تحافظ على سيطرتها على حدودها الإقليمية، وأن تؤمن مستوى لائقا من الخدمات لشعبها، وهي دولة تملك أيضاً بنية تحتية واقتصاداً قويين، قادرة على الحفاظ على القانون والنظام وتكون دولة من هذا النوع متماسكة اجتماعياً وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر.

لا تملك الدول الفاشلة أياً من الحسنات المذكورة سابقاً، هي عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية، الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تملك أي بنية تحتية عاملة، ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية وفي بعض الحالات، تقع السلطة بين أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين، بناءا على هذه الخصائص يمكن الإشارة إلى عدد من الدول، مثل كمبوديا، هاييتي، رواندا وسيراليون،[1] وهو ما عبر عنه **وليام زارتمان Zartman William** عندما عرف الدولة الفاشلة على أساس أنها تتضمن مجموعة خصائص:

– مجتمعات حرب ضد بعضها والسلطات المركزية ليست قادرة على إنهاء الحرب.

–دولة غير قادرة على توفير الأمن وسائر المهام العادية في مجالات الإقتصاد، الخدمات وهو ما يستدعي انجازها من طرف الدخلاء كما فعلت الأمم المتحدة و أمراء الحرب المحليين في الصومال

– قوة خارجية تحسن استعمال سلطة فعالة أو التأثير ضمن اقليم دولة ما ولديها القوة الاضطهادية لمقاومة ضغوطات السلطات الشرعية مثال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان.

[1]– مارتن غريفش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 221.

-هناك "سادة مصغرين " مسلحين ضد الدولة لديهم القدرة على صنع الحكم بشكل فعال ولكن بقوة السلاح مثال قادة القبائل في الصومال.[1]

أما **روبرت روتبرج*** **Robert Rotberg** فإنه يعرف الدولة الفاشلة من خلال النظر في مدى إلتزامها بتأدية وظائفها فيقول "الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في توفير السلع الأساسية لمواطنيها والتي من أهمها الأمن، تنظيم المؤسسات، الفصل في النزاعات، سيادة القانون، تأمين حقوق الملكية وإنفاذ العقود، المشاركة السياسية، تقديم الخدمات الاجتماعية، البنية التقنية وتنظيم الاقتصاد ".

هذا وقد إختلف العلماء حول مجمل الوظائف التي يتوجب على الدولة أدائها ذلك أن وظائفها كانت تتطور على الدوام، فأولى الكتابات حول واجباتها كانت تستند إلى التعريف الويبري إلا أن هذا المفهوم أخد يتسع؛ عاكسا صعود دولة الرفاه في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا ما أفرزه عالم ما بعد الحرب الباردة من وظائف جديدة للدولة تتمحور حول ضرورة حماية الأمن الإنساني بكل أبعاده. فإذا ما طبقت التعاريف القصوى فإن كل الدول بما في ذلك الديمقراطيات الصناعية ستعتبر فاشلة أما إذا ما إستعملت تعاريف أقدم و أضيق كتلك التي استعملها فيبر فما من دولة تفشل مادامت تحمي حدودها وسيادتها.[2] ليست فقط وظائف الدولة هي التي تثير الإشكال وإنما مفهومها في حد ذاته الذي اختلف حوله المفكرون بين مؤيد ومعارض.

ردود الأفعال اتجاه مفهوم الدولة الفاشلة:

---

[1]- K.J. Holsti, "War, Peace, And The State Of The State", **International Political Science Review**, Volume 16, Number 4, 1995 , p320, Available at:

http://www. mises.org/rothbard/warpeace.pdf.

*- روبرت روتبرغ: مدير برنامج الصراع بين الدول في أكاديمية كينيدي في جامعة هارفارد ورئيس مؤسسة السلام الدولي، شغل منصب أستاذ العلوم السياسية و التاريخ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وهو مؤلف و محرر للعديد من الكتب و المقالات حول السياسة الخارجية الأمريكية.

[2]- عمرو حمزاوي، "في تشريح أزمة الدولة الوطنية: ملاحظات على النقاش العالمي"، القدس، 2010، من الموقع:
http://web.alquds.com/docs/pdf-docs/2010/12/17/page17.pdf

- هناك من العلماء من أمثال **ستيوارت باتريك stewart patrick** ، **لوغان جوستين gustin logan**، **اكبة ايكا ikpe eka** يقبلون المفهوم وطريقة تطبيقه على إعتبار أنه تعبير يلاءم حقبة ما بعد الحرب الباردة وما ترتب عليها من ضرورة تغيير طريقتنا في معالجة التهديدات؛[1] إلا أنهم يشيرون إلى أنه لا تزال هناك مؤشرات وبيانات من الصعب تحليلها؛ كما أنهم يرون أن هناك مبالغة في التخوف من التهديدات التي تنشأ عن الدول الفاشلة ولذلك فان السياسات الداخلية أو الدولية التي تحاول معالجة هذه الظاهرة ليست في محلها وغير فعالة.
- أما الإتجاه الثاني فيمثله مفكرون مثل **ادم ديفيد مورتون Adam David Morton** و**كاثلين جنينج kataleen Jennings** فإنهم يعتبرون تسمية الدولة الفاشلة سياسي بطبعه ويستند بالدرجة الأولى إلى التصورات الغربية للتهديد وبالتالي فليس للمفهوم أي فائدة من الناحية التحليلية فالمفهوم يتم إستخدامه إما كجزء من جدول أعمال لإصلاح البلدان النامية أو كذريعة من أجل السيطرة السياسية و الاقتصادية أو التدخل،[2] كما أن معيار الفشل الدولاتي وهو الدولة الناجحة الغربية يؤكد هذه الشكوك حول أن هياكل وعلاقات القوة التي تعتبر نتيجة لفشل الدولة تكون متعمدة ويتم قبولها لأنها تدعم شبكات النخبة وتعزز إستمرارها من خلال خلق أشكال غير رسمية تتولى إتخاذ القرارات بإعادة توزيع الثروات خارج جهاز الدولة، خاصة وأن هذه الخاصية يقدم لها الكثير من التسهيلات إذا كانت تولد محيطا مواتيا للأعمال التجارية العالمية، ولا يتم تصنيف هذه الحالات على أنها دول فاشلة، كذلك أفغانستان ظلت طالبان تحكم فيها لعدة سنوات قبل الحادي عشر من سبتمبر ولم يتولد أي غضب حول حقوق الإنسان أو إيواء الإرهاب بل شهد الكثيرون بأن طالبان

---

[1]– Andra Alexandru, "Failed States: Security Theats For The International Community Or Victims Of Great Powers", Center for European Policy Evaluation, 2012, p2, Available at: **http://www.cepeoffice.comof-great-powers-interests/pdf**.

[2] – Jonathan Di John, " Failed States In Sub Sahara Africa : A Review Of The Literature", **Saharan Africa Literature Review**, 2011, p 4, Available at : http://www.realinstitutoelcano.org/…/ARI52011_DiJohn_Failed_States_SubSaharan_Africa_Literature_Review.pdf?…

حققت الإستقرار في البلاد أكثر من أي نظام سابق وهو ما جعلها بعيدة عن الإهتمام الدولي.[1]

- أما الاتجاه الثالث فيمثله مفكرون مثل **فرنسيس فوكوياما** **Francis** Fukuyama **وتشيسر كروكر** **Tcesr Crocker** وهم يؤيدون المفهوم ويثقون في المؤشرات التي جاء بها الصندوق من أجل السلام .[2]

وهناك من رفض استعمال المصطلح بصيغة "**الفاشلة** " ويستبدله ب "**الدولة الهشة**" هذا المصطلح الأخير هو الذي تبنته المؤسسات التي تعنى بالتنمية مثل البنك الدولي منظمة التعاون والتنمية، وقد إستعانت بهذه التسمية كنوع من تجنب القسوة في وصفها.

و تعرف الدولة الهشة بأنها "تلك التي لا تتمكن فيها الحكومة من أن توفر السلع السياسية لمعظم الناس خاصة الفقراء"

وكذلك وزارة التنمية الدولية **Departement for international developnent** قسمت البلدان الى أربعة فئات :

- الدول ذات الأداء الجيد مع القدرة والإرادة.
- الدول الضعيفة مع الاستعداد.
- دولة قوية و لكن لا تستجيب (الادارة السياسية غير موجودة ضمن نظام قمعي).
- دول ضعيفة و لا توجد بها لا القدرة و لا الرغبة في التغلب على الهشاشة .

إن هذا التعريف ينص على أن الأمر لا يقتصر على الدول المتضررة من الحروب الأهلية فحسب، بل إن الإتجاه الحاسم في هذه التعاريف يتحدث عن العلاقة الحتمية بين التنمية و الامن و لذلك فان **بيسيتا Piccita** وآخرون يحددون الدول الهشة على **أنها تلك لا يمكنها التعامل مع المتطلبات المشتركة لتحقيق الأمن والتنمية.**[3]

---

[1]– Morten Boas And Kathleen .M. jennings, "Failed States And State Failure Theats Or Opportunities", **Globalizations**, Volume 4 , Number 4, decembre 2007, p 481, Available at: http://www.tandfonline.com/doi/pdf.

[2]– Andra Alexandru, Op. Cit, p2.

[3] – Stefan Wolff , "State Failure In A Regional Context", University Of Bath, p 9, Available at:

أيا كان الخلاف بين المفكرين سواء حول صيغ المفهوم أو مؤشراته فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن المصطلح قد عمل كمرجع للمقاربات السائدة لتطوير السلم، الإعانة الإنسانية كما ساعد على لفت الإنتباه إلى الدول التي لا تخدم شعبها وعزز الروابط ليس فقط بين الأمن الدولي والإستقرار الداخلي بل أيضا الروابط بين الحريات الأساسية و ضوابط تحقيق النظام ضمن المجتمعات النامية.[1]

في السابق كانت الرؤى الغربية تدعم القدرات التعسفية للدول مما يؤدي التمكين للحكومات الظالمة والتغاضي عن إنتهاكات حقوق الإنسان عدم الإستقرار الذي عاد ليميز فترة ما بعد الحرب الباردة وهو ما عبر عنه **مارك ليوناردو Marc Leonardo** مدير مركز دراسات السياسة الخارجية الأمريكية بقوله " لقد تم استبدال الإنقسام الذي ساد أثناء الحرب الباردة "**الحرية مقابل الشيوعية** " بمبدأ آخر " **النظام مقابل الفوضى** "؛[2] في دول مثل أفغانستان، نيكاراغوا، أنغولا لم يكن هناك مجهود لدعم الأنظمة الإجتماعية- السياسية لمنع انتشار العنف والإنحلال الإجتماعي، في حالة نيكاراغوا مثلا قتل أناس كثيرون في التسعينيات جراء العنف الإجرامي الذي ولدته الحرب المضادة، كما أن إهمال أفغانستان كان عاملا هاما في نمو القاعدة وانتشار الإرهاب و يرجع هذا إلى ما اسماه **بول برمان** " **Paul Berman**" "**الرومانسية قاسية القلب** ". [3]

المطلب الثالث: الدولة الفاشلة كعملية مستمرة من الضعف إلى الإنهيار.

---

http://www.stefan wolf .com /working.../state failure

[1]-وليد مبارك، "مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة حالة لبنان". ط1، **سلسلة محاضرات الإمارات**، الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2004 ، ص3.

[2] -Minh Nguyen, "The Question Of Failed States" ,Jesuit Social Justice Centre, 2005, p5, Available at :

http://www.uniya.org/research/state_failure.pdf.

[3]-José Manual Pureza and Other, "Peace Building And Failed States : Same Theorical Notes", 2006, p12 , Available at :

http://www.ces.uc.pt/publicacoes/oficina/256/256.pdf

يقول **نيلسون كاسفر Nelson Kasfir** بأن الفوضى، معضلات الأمن، الحروب الأهلية، كلها عوامل تجتمع لتسير بالدولة من الضعف الى الفشل وفي أقصى الحالات إلى الانهيار. [1]

من الواضح أن فشل الدولة ليس حدثا يقع فجأة ودون سابق إنذار وإنما هي عملية مستمرة تتداخل فيها العديد من الأسباب، سيريلانكا مثلا تخوض حربا أهلية مريرة لمدة 19 سنة سيطر خلالها التاميل على نحو 15% من الأراضي في البلاد كما تمكنت الجبهة من تنفيد العديد من عمليات الإغتيال لوزراء ورؤساء ولم تتمكن الحكومة من إخماد ثورة التاميل؛ و هو ما جعل الدولة دائما ضعيفة و لكنها لم تصل مرحلة الفشل، لأنها رغم هذا تمكنت من تحقيق معدلات نمو إقتصادي جيدة إلى حد ما، كما تمكن النظام من إستعادة بعض المناطق التي سيطر عليها التاميل، كذلك تم الحرص على تسليم الخدمات التعلمية، الطبية و غيرها من السلع السياسية اللازمة إلى حد ما حتى في الأجزاء التي مزقتها الحرب، كذلك كولومبيا لديها ثاني أعلى معدل للقتل في العالم فالسياسيون و رجال الأعمال يرتدون سترات واقية ويسافرون مع حراس مسلحين، المؤسسات السياسية الأمنية الرسمية تنازلت عن السلطة في تلك المناطق إلى حركات التمرد و تجار السلاح، و لكن رغم ذلك لم تصل بعد مرحلة الفشل فهي لا تزال تسيطر على 70% من مؤسسات الدولة.

دول مثل كولومبيا، اندونيسيا، سيريلانكا، .... تحمل بداخلها عناصر الفشل إلا أنها لم تفشل بعد ما يعني أن التقييم الذي على أساسه تصنف دولة ما على أنها فاشلة يجب أن يشمل عناصر عدة اقتصادية، سياسية، إجتماعية...وكذا متابعة تطور هذه المؤشرات هل تسير إلى الأسوأ أم أنها في تحسن لأن هناك من الدول من تستطيع أن تبلي بلاءا حسنا وتزيد من فرصتها في الخروج من دائرة الفشل وهناك من العكس تتدهور بين سنة وأخرى فالفشل ليس قدرا دائما(أنظر الملحق رقم1)، وهو ما يحتم على الدارسين ضرورة التمييز بين هذه المراحل وسوف نحاول فيما يلي التفريق بينها:[1]

---

[1] -Robert .I. Rotberg, **When States Fail: Causes and Consequences**. New jersy : Princetion University Press, 2004, p 5.

[1] -Robert .I. Roberg, "Failed State, Collapsed States, Weak States, Causes And Indicators", p18, Available,at:

أولا: الدولة الضعيفة: تعاني هذه الدولة من مشاكل على مستوى شرعيتها، التي تبدأ بالإهتزاز نتيجة الضعف في قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، خاصة مع وجود جماعات أو أكثر متفاوتة الحقوق كما أسماها **سكاريت Scarit و جير Gurr** " **جماعات مشتركة معاملة باختلاف** " لكن ما هو مهم أكثر من وفرة الجماعات، هو أن واحدا أو أكثر من هذه الجماعات مبنى **كأقليات** وليس **كمتساويات.**

تكون الدولة الضعيفة عاجزة في واحد أو أكثر من النظم الفرعية:

إقتصاديا: هناك معدلات نمو منخفضة، عدم مساواة متطرفة في الوصول الى الفرص.

سياسيا: المؤسسات القائمة تواجه أزمة شرعية، لذا تسعى إلى ترسيخ التحالفات.

إجتماعيا: الخدمات الاجتماعية ضعيفة وفي أحسن الحالات تصبح حكرا على النظام.[1]

كذلك تشمل الدول الضعيفة سلسلة واسعة من الدول التي هي ضعيفة أساسا بسبب القيود الجغرافية، الاقتصادية، أو أنها تكون قوية ولكن بشكل مؤقت تشهد ضعفا بسبب العداوات الداخلية، الاستبداد، الهجمات الخارجية، كما يشير **إيرين جون Erin Jenne** إلى شكل من الحكم الاستبدادي يكون فيه النظام صارما والدولة قوية تحكم قبضتها على الأمور، إلا أن السلع السياسية ضئيلة مثال كوريا الشمالية أين يسمح النظام بتجويع الشعب.[2]

تتفاقم الأمور في هذه الدولة لتصل مرحلة **الدولة المتأزمة:** و هي الدولة تحت الضغط الحاد حيث تكون المؤسسات غير قادرة على إدارة الصراعات، ولكن هذا ليس حالة مطلقة فهي تتوقف على نقطة معينة من الزمن؛ فالدولة يمكن أن تصل إلى مرحلة الأزمة و تعود

---

http://wilsoncenter.net/…/Failed%20States,%20Collapsed%20States,%20Weak%20States%20Causes%20and%20Indicators.pdf.

[1]-Crisis Fragile And Failed States: Definition And The CSRS, Crises States Workshop , London, March 2006 ,p 1, Available at :

http://www2.lse.ac.uk/internationalDevelopment/…/crisisStates/…/FailedState.pdf.

[2]-Robert .I. Rotberg ,"Failed States, Collapsed States, Weak States, Causes And Indicators", Op. Cit, p29.

منها أو أن تبقى في الأزمة على مدى فترات طويلة نسبيا من الزمن أو أنها تنتهي إلى الإنهيار.

هذه العملية تخلق جدلا دائما فهي تؤدي إلى التأسيس لأزمات محددة داخل الأنظمة الفرعية للدولة وهو الأمر الذي يمكن أن يكون قاهرا بما فيه الكفاية (و/او) يمتد في الزمن حيث يرفع من حالة الأزمة العامة أو الشاملة للدولة التي تتموضع بين الإستقرار و الهشاشة.[1]

ثانيا: الدولة الفاشلة: يكتب **دايفيد كارمونت David Carment** في كتابه "**محاولات لتوفير الوضوح حول مفهوم الدولة الفاشلة**" أن الدولة الفاشلة تشكل خطرا على أمن شعوبها ويجب التصدي لها ويعتبرون أن الأمن هو المؤشر الأهم الدال على هشاشة الدولة على المستوى المحلي وذلك لأنها:

1 .تفتقر إلى القدرات مما يؤدي الى انعدام سياسة واضحة امنية.

2 .تفتقر الى الحكماء مما لدى الى توزيع غير عادل للمنافع العامة .

3.أنها تفتقر إلى السيطرة على العنف داخل اراضيها مما يؤدي الى المزيد من الانقسام.[2]

وقد حاول كل من **روبرت روتبرج Robert Rotberg وزارتمان Zartman** وضع معايير للتفريق بين الدولة الفاشلة والسائرة في طريق الفشل ، فيعرفان **الدولة الفاشلة** بأنها "**دولة في حالة فوضى**" دلائلها حرب أهلية تمتاز بعنف شديد دائم، عدم التناسق بين الجماعات، فقدان السيطرة على المناطق الخارجية، توقف عمل المشرعين والقضائيين، ضعف الخدمات الإجتماعية التعليم والصحة، إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب التهريب المتزايد للسلع ، استبدال العملة الوطنية...الخ.

---

[1] – Crisis Fragile And Failed States: Definition And The CSRS, Op. Cit, p1.

[2]– Lars Hededam, "Failed Approaches To A Failed States, Somalia And The Union Of Islamic Courts", **Global Studies**, Spring 2010, p34, Available at : http://www.connecting-africa.net/query_2.php?rid=B00026846.

أما **الدولة السائرة في طريق الفشل** فإنها تلك التي تظهر فيها بعض و ليس كل عوامل فشل الدولة بشكل أعلى من الطبيعي.[1]

ثالثا: الدولة المنهارة: تعتبر الدولة المنهارة نقطة النهاية لعملية الاضمحلال المؤسسي التي تبدأ مع ضعف الدولة، وتصل إلى الإنهيار في مسيرة لا يمكن وصفها

بالتلقائية لأن إمكانية وقفها يبقي احتمال؛ في أي مرحلة إذا ما إتخذ اللازم.[2]

يتم الحصول على السلع السياسية بعد إنهيار الدولة من خلال جهات خاصة وهم عادة أمراء الحرب أو بعض الجهات المعارضة في الدولة التي تختار السيطرة على بعض المناطق ليست بصفتها الرسمية، ولكن بناءا على إعتبارات أخرى، عرقية، دينية، أو على أساس إمتلاك القوة، وبهذا تتراكم الأجهزة الأمنية الخاصة، الأسواق السوداء، الترتيبات التجارية، وكذا شكل واهن للعلاقات الدولية هي بحكم القانون الدولي غير قانونية، مثال ذلك جمهورية أرض الصومال.[3]

لقد قدم كل من **جينيفر ميلكين Jennufer Millkine، و كيت كراوس Keith Krause** تصور مفيد للتفريق بين فشل الدولة و إنهيارها فقد أشار الى أن فشل الدولة هو **حدث وظيفي** يقع عندما لا تقوم الدولة بمسؤوليتها الرئيسية، أما إنهيار الدولة فهو **حدث**

---

[1]–Charles .T. Call, "The Fallacy of the Failed State ", **Third World Quarterly**, Volume 29, Number 8, 2008, p 1493, Available at :
www.tweedekamer.nl/images/6706465_118-181480.pdf.

[2]– John Emeka, "**The Failure And Collapse Of The African State: On The Example Of Nigeria**", Thesis On Doctorat Of Political Science, University Of Cologne, 2006, p5, http://www.fride.org/.../the-failure-and-collapse-of-the-african-state:-on-the-example-of-nigeria .

[3]–Robert .I. Rotberg, "Weak And Failing States: Critical New Security Issues", p3, Available at:
http://www.gpia.info/files/u16/rg_Weak_and_Failing_States_TPQ2004-2-rotberg.pdf.

مؤسسي نادر يحدث عندما تنهار المؤسسات تاركة فوضى سياسية وفراغا في السلطة، وقد إستخدم **كريستوفر كلافام Christophar Claphan** المثال المروع عن الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا لتوضيح الفرق بين الفشل و الانهيار، لقد اعتبرت روواند عندما حدثت الابادة الجماعية سنة 1994 بأنها دولة فاشلة بشكل مقنع فهي لا تكفل الحماية لسكانها، لكنها بالتأكيد لم تكن منهارة على العكس من ذلك فوكلاء الدولة كانوا ذوي درجة عالية من الإنضباط يتابعون مهمة قتل كثير من الناس بشكل بشع.

ان تحديد المرحلة التي تعيشها الدولة ضعيفة، فاشلة، أو منهارة، مهم لأنه يساعد على تحديد الوسائل التي يتم تجنيدها للتعامل مع الوضع بدقة.[1]

قسم زارتمان أشكال الفشل الدولاتي في كتابه "**انهيار الدول**" الذي يعتبر أول كتاب كرس كليا لدراسة فشل الدولة وانهيارها سنة 1996 حيث وضعها في خمس فئات:

1 – Anarchic States الدولة الفوضوية: وهي التي تفككت فيها الحكومة المركزية.

2 – Phantom States الدولة الوهمية : مثال ذلك زائير.

3–Anaemic Stats : وهي الدولة التي تم إستنزاف ثرواتها جراء مواجهة التمرد الذي يريد أن يحل محل السلطة القائمة، أو نتيجة نمو السكان بشكل أعلى من قدرة الدولة، وفي حالات أخرى نتيجة زيادة الطلب على الهياكل القديمة.

4 – Captured States الدولة المُلتقَطة: السلطة المركزية تكون قوية، إلا أنها ملتقطة من طرف النخبة .

5 –Aborted States: وهي الدولة التي فشلت في المختبر، أي قبل ولادتها.

يمكن التمييز بين هذه المراحل حسب **برانيا Baranyi و باول Powell** بناءا على:

أولا : الهشاشة: تشير الى عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في تقديم الخدمات العامة.

[1]– Monika francois And Inder Sud," Promoting Stability And Development In fragile And failed States", **Development Policy Review**, Volume 24, Number 2, 2006, p156, Available at: http://www.citeulike.org/article/508772.

ثانيا: درجة الهشاشة: الهشاشة هي مسألة درجات ابتداءا من الدول التي تقدم أغلب الخدمات لمواطنيها مرورا بتلك التي تقدم الحدى الأدنى؛ انتهاءا بتلك التي لم تعد موجودا إلا بالإسم.[1]

المبحث الثاني : تحديد معايير فشل الدولة ومؤشراتها:

المطلب الأول: أسباب الفشل الدولاتي:

أثبث الواقع أن الدول الفاشلة تختلف من حيث الأسباب أو المسبب الرئيسي المؤدي لفشلها، فكما تحدثنا في المبحث الأول هناك من الدول من إنتشر فيها العنف بشدة ولم تنتهي إلى الفشل مثل سيريلانكا، وذلك نتيجة المعدل العالي للنمو الإقتصادي الذي تحققه، ولذلك سوف نتطرق في حديثنا في هذا المطلب عن أهم أسباب فشل الدولة التي يتم التركيز عليها في مختلف الأدبيات التي إهتمت بدراسة الدول الفاشلة:

❖ **أولا: إنهيار شرعية النخب الحاكمة:**

إن نظرية **الفاعل العقلاني** مفيدة جدا لفهم سلوك فواعل النخبة التي أصبح لهم في ظل الدولة الفاشلة إلزامية واحدة وهي **البقاء في السلطة،** فحضور الحاكم الصارم يقلل فرضية حدوث الفوضى الداخلية وكذا الهجمات الخارجية، أما في وقتنا الحالي فمادام الحاكم لا يستطيع أن يتواجد في كل مكان في وقت واحد؛ ولا أن يقوم بكل المهام بنفسه فكيف

[1] – Laura Khor, "Somalia Terrorist Haven And Proxy Wars", p 13, Available at :

http://www.pol.ed.ac.uk/__data/assets/word_doc/0003/15690/Khor_Paper.doc.

يمكن إبراز قوته في المناطق التي لا يكون حاضرا فيها ومن أجل هذا يقترح **فيبر Webar** فكرة البيروقراطية التي تعتبر في نظره أفضل طريقة لحكم الجماهير المنتشرة عبر منطقة واسعة .

ولكن رغم ذلك فان سلوك النخبة يبقى محكوما بجموعة عوامل تجعله يتصرف مع الدولة وكأنها **شيئه الخاص**؛[1] لدرجة أنه أصبح من الصعب التمييز بين المجال الشخصي والمجال العام، فالسلطان يوزع المناصب على حاشيته دون مراعاة أهلية صاحب المنصب من عدمها، ذلك أن الولاء بات يتفوق على النزاهة في عمليات التوظيف وهو ما يعني غياب العقلانية في العلاقات الإدارية لأنها مشخصة في مجملها، فالإداريون يستعملون سلطتهم بشكل مجحف تجعل الإدارة واجهة لدولة فارغة ويمكن أن نذكر هنا الوزارة الكونغولية التي لا تملك ذاكرة إدارية؛ حيث تسحب كل الأرشيفات مع تغيير النظام فيصبح الموظفون تحت رحمة القادة السياسيين الذين وضعوهم في تلك المناصب وذلك ما يجعل الدولة بناية هشة؛ خاصة وأن الدستور لا يلقى ذلك الإحترام اللازم.[2] وعلى هذا تبقى القرابة، الأسس العائلية، الولاء الإثني العامل الرئيسي الذي يعتمد عليه الساسة من أجل خلق وضع إجتماعي سياسي معقد يمكنهم من تعبئة الزبائن المحللين كرد فعل على الشبكات المنافسة، ومع إتساع التفاعلات الزبائنية إتسعت هذه العلاقات لتشمل هياكل الجيش، الإدارة، الخدمات العامة المدارس و الكنائس، كذلك سمح الرفاه النوعي الذي حظيت به دولة الإستقلال للنخبة السياسية بترسيخ شبكات واسعة من الزبائن خصوصا وأن السياسة الحمائية المنتهجة قد سمحت لها بالتحكم في الاقتصاد.[3]

❖ ثانيا: الإحتقان السياسي بين الدولة والمجتمع المدني:

---

[1]–Jean–Gennaln Gros, "Failed States in Theoretical, Historical, And Policy Perspectives ", p517, Available at :

http://www.springerlink.com/index/L032221125J350Q4.pdf.

[2]–Patrick Chabal And Daloz Jean Bascal, **l'Afrique est Partie**. Paris: Economica, 1999, p12.

[3] –Richard Corn Well, "Collapse Of African State" , Available at:

http://www.iss.co.za.

إن الدولة الفاشلة هي نتيجة تراكمات طويلة للمشاكل التي يفرزها الإحتقان السياسي بين النظام القائم والمنظمات الأهلية التي تعبر عن مطالب الشعب؛ وتدهور الظروف الإقتصادية الإجتماعية وصعود طبقة نخبوية إلى قمة المجتمع تستحوذ السلطة والنفوذ السياسي وإنحدار وتلاشي طبقات أخرى مما يعمق مشاعر الظلم و التهميش الإجتماعي، حيث يدعي من هم في السلطة أن أعراض الفشل إنما ترجع إلى تراخي قبضة الدولة و تسامحها مع مظاهر المعارضة و التنظيمات السياسية المضادة؛ و لكن الثابت من أمثلة كثيرة لدول وقعت في حالة الفشل أن **الإفراط** في إستخدام سلطة الدولة وليس **التفريط** هو من الأسباب الرئيسية التي تُسرِع بدخول الدولة في حالة من الفشل والفوضى؛ فمن السهل على الدولة القمعية و أجهزتها أن تسقط في حالة من خداع النفس تتصور فيها أنها وحدها تملك حق الحكم، وأن من يعارضونها هم قلة مندسة وهنا تتجه إلى الإعتماد المكثف على القوة الأمنية، القوانين الإستثنائية.

❖ **رابعا: إهتزاز التماسك الإجتماعي:**

جمع المستعمر الشعوب من مختلف الإنتماءات العرقية، السياسية، والدينية معا لتشكيل الدولة، وهو الأمر الذي صعب انطلاقة الديمقراطية في الدول ذات التعددية الإثنية، فخطورة انعكاس الخلافات الجهوية، الإثنية، الثقافية، هو أمر وارد على مظاهر التعددية الحزبية، وكذلك من الصعب تأمين الإنسجام الذي يؤدي إلى تطوير سياسة فعالة للدولة في ظل هذا الإختلاف، لذلك فإن حجج بعض الدول بعدم السماح بالنشاط الحزبي يأتي بدعوى إحترام الخصوصية الثقافية، الدينية. [1]

وبالإظافة إلى ذلك تم دمج إقتصادياتها في إطار الرأسمالية الأوروبية التي جعلت معظم هذه الإقتصاديات ضعيفة هيكليا للتعامل مع التحديات التي تواجه بناء الأمة.[2]

---

[1] –Sedes ," **l' Afrique Continent Pluriel** ". paris, 2003, p124.

[2]–David Carment, "Anticipating States Failure ", In **Why States Fail And How To Resuscitate Them Conference**, WPF PROGRAM, January 2001, p 32, Available at: http://www4.carleton.ca/cifp/app/serve.php/1018.pdf

❖ **خامسا: صعوبة تبني نموذج الدولة القومية :**

إحتلت العديد من البلدان مراتب متقدمة في مؤشر الدولة الفاشلة لم تظهر أبدا في نشأتها كدولة كاملة الأركان ومستقلة، فهناك 14 دولة من بين العشرين دولة الأوائل وهي دول افريقية بالدرجة الأولى مثل نيجيريا، غينيا، الكونغو تألفت عند ولادتها من قبائل وجماعات عرقية مع القليل من الشعور بالهوية المشتركة ولم تعرف اطلاقا تجربة الحكومة الحديثة، وحسب تعبير الروائي **V. S .Naipaul's** الذي يسميها **Half-Made Societies** أي أنها كانت محاصرة بين ماض لم يعد بالإمكان عودته ومستقبل ليس بالإمكان الوصول إليه، لقد فشلت هذه الدول عندما أيقظت الحداثة آمالا جديدة.[1]

وهذا ما يؤكده كل من **كلافام Clapham وهيربست Herbest** الذين يريان أن فشل الدولة وإنهيارها لا ينبثق عن حدود إصطناعية، إستغلال استعماري أو رقابة غير كافية بل نتيجة ضعف أو حتى انعدام التجربة في إنجاز أو تنظيم الدولة، وهذا ما تؤكده الصعوبات التي رافقت عملية بناء الدولة قبل وبعد الاستعمار، فقد كانت عملية تنفيذ المخططات صعبة ببساطة لأن بعض الدول كانت غير مكتملة ولم يكن مقدر لها سوى الفشل.[2]

ويعبر **جيفري هيربست** عن هذا بالقول " **إن هناك العديد من الدول الافريقية لم تتمتع قط بالسيادة بالمعنى الحديث أي بمعنى السيطرة المادية المطلقة على الأراضي الإقليمية المحددة والحضور الإداري** ".[3]

❖ **سادسا: تغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة:**

تؤكد **سوزان وودورد Susan Woodword** أنه من غير الممكن فهم حقيقة الدول الفاشلة بدون الأخذ في الإعتبار العامل الخارجي لأهميته و ضمن هذا المغزى أشارت الى

---

[1]- James Traub," Think Again : Failed States " 2011, Available at :
http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/think_again

[2] -Jeffrey Herbest, "State failure In Theory And Practice : Implication For Policy" , In Robert .I. Roberg (ed), **When States Fail: Causes and Consequences**. New jersy : Princetion University Press, 2004, p305.

[3] -Richared joseph And Jeffrey Herbest, "Responding To State Failure In Africa", **International Security** , Volume 22, Number2 , 1997, p 179, Available at:
http://www.accessmylibrary.com/article-1G1-20291083/responding-state-failure.africa.html

ما تسميه " **نمودج الدولة المسؤولة** " الذي يتضمن طلبا خارجيا من جميع الدول بما فيها الأكثر هشاشة إلى تحقيق الصرامة في مجموعة كبيرة من المهام فيما يتعلق بحقوق الانسان، حقوق الأقليات، مراقبة الحدود وغيرها، ولهذا فإن **سوزان وودورد** تعتبر أن فشل الدولة ليس بالضرورة **عجزا عما كانت دولة مطالبة بالقيام به، لكن عدم القدرة على مواجهة متطلبات الخارج** .[1]

وفعلا فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات في مفاهيم القوة، حقوق الإنسان، الأمن، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1- تبني القيم الديموقراطية: يعتقد **ايجناتيف Ignatieff و هولم Holm** أن الحرب الباردة تؤكد أن معظم الدول بقيت على قيد الحياة؛ على الرغم من الفجوات الكبيرة بين الدولة والمجتمع بفضل دعم القوتين العظمتين لهذه الأنظمة سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية،[2] في إفريقيا غيرت الولايات المتحدة الأمريكية نظرتها لأنظمة سياسية تقليدية كانت صديقة لها بعد أن أغمضت عينها عما كان يجري في كينيا؛ التي لم تكن المساعدات فيها تصل إلى الشعب بسبب تفشي الفساد وسوء الإدارة، ولكن ما ترتب على النظام الدولي من تغييرات أدى إلى تغيير المكانة الإستراتيجية لكينيا لدى الغرب وخصوصا لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت بأن الكونغرس سوف يزيد من مساعداته للدول التي تهتم بالمؤسسات الديمقراطية وتدافع عن حقوق الانسان وأنها سوف تتوقف عن دفع المساعدات لكينيا طالما لم تلتزم بهذه المبادئ، فكان هذا التوجه الأمريكي الجديد حافزا لتعالي الأصوات المعارضة في كينيا؛ للمطالبة بالديمقراطية مما دفع بالرئيس الكيني إلى تبني التعددية السياسية التي لا تزال كينيا غير جاهزة لها بعد.

2-التحول من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني: لقد همين المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وهو الذي يفترض أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وبالتالي فإن تقاليد الفكر الواقعي تعطي أهمية كبيرة للقوة العسكرية وقدرة الدولة على تعبئة الموارد و تحويلها

---

[1]-José Manual Pureza, Op. Cit, p22.

[2]-Martin Doornbos, "**Failing States Or Failing Models?:Accounting For The Incidence Of State Collapse**", Working Papers Tallinn University Of Technology, Norway, 2010, p8: http://www:technologygovernance.eu/files/main//2010022410385858.pdf.

إلى قوة عسكرية قاهرة،[1] ولذلك ظل النظام الدولي لفترة طويلة يعرف الأمن بمفاهيم عسكرية جعلت الدول تسير نحو سعي دءوب لتكوين الجيوش وإمتلاك الأسلحة؛ وهو ما أدى إلى إهمال الأبعاد التي قد تكون أكثر أهمية لتنمية المجتمعات وبالتالي للإستقرار الإجتماعي والسياسي الحاسمين في تجنب الصراعات الداخلية؛ وهو ما تؤكده تجارب عالم ما بعد الحرب الباردة التي أصبح فيها المجتمع الدولي يواجه أزمة أمن متعدد الأبعاد: التردي البيئي، انتشار الأسلحة، اللامساواة الإجتماعية...، ومن هنا بدء الحقل الأكاديمي يثري الساحة الدولية بمفاهيم جديدة تعبر عن هذا التغير في مركزية الأمن ويعبر عن هذه التحولات رئيس البنك العالمي **جيمس وولفونس James Wolfensohn** في خطابه أمام الأمم المتحدة في إفريقيا فيقول "**عندما نفكر بالأمن علينا أن نفكر أبعد من الفرق العسكرية والكتائب والحدود، علينا أن نفكر بالإنسان وأمنه وأن نفكر بربح حرب جديدة، هي الحرب ضد الفقر** "

لقد تم التعبير عن هذا التحول من خلال مفهوم الأمن الانساني الذي أعطى الأولوية للفرد في مواجهة الدولة، وهو ما جعل سيادتها تتعرض لإعادة نظر من طرف المجتمع الدولي، فالسيادة لم تعد **مقدسة**، وإنما أصبحت **مسؤولية**. [2]

3-التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات: لقد أصبحت الدولة في عصر العولمة مختصرة في منطقة وهمية لحساب هياكل أخرى، فقد أدت ثورة المعلومات إلى فشل معظم حكومات العالم في السيطرة على حجم ونوع المعلومات التي تصل إلى شعوبها وبالتالي صعوبة حصر الأضرار الناجمة عن ذلك؛ سواء فيما يتعلق منها بالتنشئة الاجتماعية أو بتكوين المواقف والأفكار ومدى انعكاس هذا الأمر على درجة الولاء للأنظمة السياسية لأنه ونتيجة لتأثيرات الثورة المعلواتصالية والشبكات الحاسوبية في إدراك الشعوب للزمان والمكان والتحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية يمكن أن يؤدي إلى تشكل إحساس

[1] –Frédéric Charillon, "**Politique Etrangère Regard**." Paris: Presses de La Fondation National des Sciences Politique, 2000, p 66.

[2]–غسان منير حمزة ،علي أحمد الطراح ، **العولمة و الدولة –الوطن و المجتمع العالمي :دراسة في التنمية و المجتمع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية**. ط1 ، دار النهضة العربية ،2002 ،ص ص 124 ، 125.

بالولاء والمشاركة لما يطلق عليها **المجتمعات الاكترونية**؛ التي تتبنى **ثقافة عالمية** كبديل عن فكرة **التعددية الثقافية**. [1]

ومما تجب الإشارة إليه هو الفائدة التي جناها مجال حقوق الإنسان من هذا التطور، فقد قضت الحدود الهرتزية والاتصال الالكتروني على مركزية الإعلام نهائيا، حيث تفرعت الملايين من أجهزة الإعلام الآلي وارتبطت داخليا وخارجيا عبر شبكات معقدة، فلم يعد بمقدور دولة مثل العراق أن تمنع بث صورة الجندي العراقي الذي كان يذبح الطفل الكويتي؛ وهي الصورة التي كان لها تأثير كبير على مجريات الحرب وزادت من تأليب الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية .[2]

4-ديناميكيات العولمة: لقد أعرب المفكر **لوك فيري Luk Fery** في مطلع كتابه "**Familles Je vous Aime**" "**عائلات أنا أحبكم**" عن إستغرابه من مجتمع يسيطر عليه الخوف؛ حتى في الدول المتقدمة فإن الفرد يشعر بالعزلة والضعف. في بلد مثل فرنسا والذي من المفروض أنه يوفر أكثر من غيره الأمن الاجتماعي، رغم كل هذا يظهر الخوف كشعور قاهر للشباب إزاء مستقبلهم .

إن خوفهم هذا نابع من فقدان ثقتهم في الدولة في معركتها مع العولمة، وقد نما هذا الإتجاه خاصة خلال الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، من خلال ارتقاء نظرة ليبيرالية جدا؛ والتي ذهبت في إتجاه رفع القيود لتجعل منها هيكلا قانونيا وسياسيا، فلا تستطيع الإنفراد في قراراتها إلا في القضايا الأمنية الحرجة كما هو في الصناعات العسكرية.

لقد أصبحت الجدوى من وجود الدولة مهدده مع ظهور أشكال منافسة لها؛ تستغل غيابها لتظهر على أنها أشكال تنظيمية جديدة للمجتمع، ونرى هنا كيف أن القطاع الخاص قد أسس لإستثمارات قوية حتى أصبح الولاء لها بديلا للولاء للدولة خاصة وأن هذه الأخيرة لا تملك الوسائل لمنافسة القطاع الخاص، كما أنها لا تستطيع المغامرة في مجالات غير مضمونة. [3]

---

[1]-ثامر.ك. محمد، "تكنولوجيا المعلومات و الدولة الوطنية"، **شؤون الأوسط** ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث والتوثيق ، العدد 100، نوفمبر، 2000، ص41.

[2]-بوعلام بولعراس ، "**إعلام الحرب : القوة من خلال التأثير**" . الجيش الوطني ، العدد 519 ، أكتوبر 2006 ، ص 26.

[3] -Sophie Guillouet-Rochefort, Op. Cit, p144.

ضاعفت هذه التناقضات من مشاكل الرفاه الاجتماعي و أضرت بقدرة الحكومة على التعامل مع المطالب الأساسية؛ أي تدمير الشرعية لهذا النظام وهو الأمر الذي خرب القاعدة الأساسية للعقد الاجتماعي وجرد الدولة من قدراتها الفعلية وسحب عنها آخر علامات الشرعية، كما أن هذه البرامج قد سمحت بشكل لا معهود بتنامي الإقتصادات غير الرسمية مما قلل من قدرة الدولة على الحصول على الفائض الحقيقي، ما زاد من تبعية الدولة للمساعدات الخارجية، وكنتيجة لهذه الحتمية طرح **Ukandauire** مصطلح **Chioce Fess Democracy** وهو مصطلح يرتبط بواقع الدولة الإفريقية حيث يعبر المصطلح عن التناقض الذي يواجهه المصلحيين السياسيين الأفارقة في ظل العولمة، فسياسات التصحيح الهيكلي يكبح نشاط الأجهزة الرسمية على ثلاث مستويات الأهداف، الوسائل، القيود الهيكلية.[1]

لقد أدت ديناميات العولمة الى تحويل الدول إلى ما يسمى **الدول للبيع State For Sale** والتي تعرف بأنها الدول غير القادرة على مراقبة حركات المضاربة المصرفية ولا تستطيع التحكم في تدفقات رؤوس الأموال وغالبا ما تكون عاجزة عن ضبط التوازنات الأمر الذي يفقدها المصداقية على الصعيد الدولي.[2]

إن ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن الدول الفاشلة في كثير من الحالات كانت تحمل داخلها بذور فشلها، إلا أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد زاد من تعميق أزمة هذه الدول، ولكن في الوقت نفسه حفز على لفت الإنتباه إلى المشاكل الإنسانية للشعوب التي تعيش في ظلها، وقد عبر **برتران بادي Bertrand Baddy** عن هذا التحول في كتابه "**دبلوماسية حقوق الإنسان: بين الأخلاقية وإرادة القوة**" على ذلك الحضور الفاعل والمتميز لحقوق الإنسان منذ نهاية الحرب الباردة بما يمنح إمكانيات كبرى لبلورة سياسة دولية لحقوق الإنسان قائمة على مرجعية إنسانية أخلاقية كونية؛ ولكن في الوقت نفسه نجد أن الاستدعاء المكثف لحقوق الانسان لا زال مرتبطا بواقع توازن القوى على المستوى الدولي؛ و بالتالي

[1] –Richard Corn Well , Op. Cit, 64.

[2] –سعيد الصديقي ، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟" ، مرجع سابق ، ص28.

فان دبلوماسية حقوق الانسان مجبرة على مراعاة التوازن بين السيادة وعولمة حقوق الإنسان، بين السياسة والأخلاق، بين المثل والمصالح.[1]

المطلب الثاني: فهرسة الدولة الفاشلة:

نظرا لعدم قدرة الأكاديميين على وضع تعريف واحد، دقيق، شامل للدولة الفاشلة فقد لجأوا إلى اعتماد عدد من المؤشرات تعمل على فهرسة هذه الدول بناءا على النقاط التي تحصل عليها من كل مؤشر.

وقد قدمت **مجلة السياسة الخارجية الأمريكيةFOREIGN POLICY** بالتعاون مع **الصندوق من أجل السلام** "**the Fund for Peace**" أول عمل في هذا الخصوص من خلال تحديدها لمجموعة من المؤشرات على أساسها يتم تحديد حالة الفشل الدولاتي وهي:[2]

*** المؤشرات الاجتماعية:**

1. تصاعد الضغوط الديمغرافية .
2. الحركة السلبية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة .
3. الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر.
4. الفرار الدائم والعشوائي للناس .

*** المؤشرات الاقتصادية:**

5. غياب التنمية الإقتصادية لدى الجماعات المتباينة .
6. الإنحطاط الإقتصادي الحاد .

---

[1]-ثامر كامل محمد ،"الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد و معضلة النظام العربي"، **دراسات استراتيجية**، العدد 172، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 46.

[2]- Robert .I. Rotberg , "The New Nature Of Nation – States Failure", **The Washington Quarterly**, Volume 25, Number 3 , Summer 2002, p86, Available at:
http://www.boell. /…/The_New_Nature_of_NationState_Failure_Rotberg_2002_en.pdf

*** المؤشرات السياسية:**

7. فقدان شرعية الدولة .

8. التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة.

9. الحرمان من التطبيق العادل للقانون وشيوع انتهاكات حقوق الإنسان.

10. تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة يكون فيها الأمن بيد الخارجين عن القانون.

11. تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة .

12. تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين .[1]

وقد قامت الدراسة بوضع 60 دولة تحت الدراسة بعد جمع البيانات وتحليلها، ويعطى كل مؤشر 10 نقاط، ويكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر تعرضا لخطر الفشل وهكذا تنازليا حسب ترتيب الدول داخل الدليل (أنظر الملحق رقم 2).

الفئة الأولى ويرمز لها باللون الأحمر، وهي حالات تقع فعلا في مرحلة الخطر.

الفئة الثانية دول في خطر كامن "منطقة الحذر" ويميز درجة خطورتها اللون البرتقالي.

الفئة الثالثة: تحمل إحتمالية الخطر أي في مرحلة متوسطة يمكن تسميتها "حالة الترقب" وتأخذ اللون الأصفر كإشارة لإحتمالية دخولها لمراحل أعلى.[2]

إلا أن هذا التصنيف بدوره قد شابه الكثير من القصور، فلا يعبر مثلا الترتيب في الجدول عن خطورة دولة ما على السلام و الإستقرار العالميين، فزيمبابوي والتي تحتل المرتبة 2 على القائمة بشكل تقني هي أكثر فشلا من العراق صاحبة الترتيب رقم 6 على القائمة ذاتها و لكن التداعيات الجيوسياسية لفشل العراق أكثر حدة من زيمبابوي.

[1] –Ibid, p 88.

[2] –Ibid,p 91.

كما أن هذه المؤشرات الفرعية ركزت على الأعراض وغيبت الأسباب، عنصر النسيج الإجتماعي وهو عنصر أساسي يضمن إستقرار المجتمع ضعف الدولة لم يشر إليه، ضف إلى ذلك فقد ركز المؤشر على قياس أمور عائمة مثل الشرعية التي هي مفهوم نسبي.

هناك تقرير آخر يصدر عن **مؤسسة بروكنغز*** باسم "**الدول الضعيفة** " و الذي يتعامل مع أربعة مؤشرات فقط هي:

- النمو الاقتصادي.
- المؤسسات السياسية خاصة البرلمان و قوته .
- الأمن .
- الرفاهية .[1]

كذلك إهتم البنك الدولي بظاهرة الدول الفاشلة من خلال تركيزه على الجانب التنموي فيها ووضع مؤشرات تشمل 213 بلدا تدور حول الحكم الراشد الذي يعتبر وسيلة وهدف للتنمية في نفس الوقت وتدور هذه المؤشرات حول:

1- التصويت و المساءلة: إلى أي مدى يمكن لمواطني البلد المشاركة في إنتخابات حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

2-الإستقرار السياسي و غياب العنف: التغيير في النظام السياسي هل يحدث عبر الوسائل السلمية أم يتم بوسائل عنيفة وغير دستورية .

*- معهد بروكينغز هو مركز أبحاث أمريكي مقره واشنطن، تأسس عام 1916، يعتبر أول منظمة خاصة مكرسة لتحليل قضايا السياسة العامة على المستوى الوطني" مهمته المعلنة " هي تقديم توصيات مبتكرة وعملية من أجل تحقيق ثلاثة أهداف: تعزيز الديمقراطية الأمريكية، تعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، الأمن، وتأمين نظام دولي أكثر انفتاحا.

[1]-Valentin Cojanu And Alina Irina Popescu, "Analysis of Failed States: Some Problems Of Definition and Measurement, "**The Romanian Economic Journal**, Number 25, November2007,p 119, Available at :

http:// www.rejournal.eu/Portals/0/…/JE%2025%20-%20Cojanu%20Popescu.pdf

3- فعالية الحكومة: نوعية الخدمات العامة، درجة الإستقلالية عن الضغوطات السياسية، مصداقية إلتزام الحكومة بتلك السياسات، نوعية التنظيم والضبط، قدرة الحكومة على صياغة و تنفيد سياسات تنمي القطاع الخاص.

4-سيادة القانون: إلى أي مدى يمتلك العملاء الثقة ويلتزمون بقواعد المجتمع .

5-مكافحة الفساد: إلى أي مدى تعمل السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة؛ فضلا عن تعرض الدولة **للإعتقال** من طرف النخب.

تعريف البنك الدولي للدول الضعيفة يحد دائرة الدول الهشة في تلك الدول الفقيرة جدا التي هي مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف البنك الدولي، صحيح أن هذا المنهج مساعد لهذه الوكالات الدولية إلا أنه مقيد للمحللين السياسيين المهتمين بالآثار الأمنية المترتبة عن ضعف الحكم في مجموعة كاملة من البلدان النامية.[1]

إن هذا الإختلاف في المعايير المعتمدة في التصنيف أدى إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن العدد الدقيق من الدول الضعيفة و الفاشلة، حسب **باتريك patrick** تقدر **لجنة الدول الضعيفة و الأمن القومي الامريكي** عدد الدول الفاشلة ما بين 50 إلى 60 دولة فاشلة، أما **إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية** فتصنف 46 دولة، في حين البنك العالمي فيصف 30 دولة على أنها دولة هشة .

ثم أتى تقرير **فرقة العمل للدولة الفاشلة*** الذي حدد 113 حالة فشل على أساس المتغيرات التالية:

-معدلات وفيات الرضع: مما يوحي بتدني المستويات العامة للرفاة المادي .

[1] - Valentin Cojanu And Alina Irina Popescu, Op. Cit, p 115.

*- أنشأت هذه الوحدة بطلب من كبار صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحديد العوامل الداخلية و الخارجية للأزمات السياسية المسببة للفشل الدولاتي ، وقد عمل هذا الفريق على دراسة جميع الحالات التي شهدها العالم بين سنتي 1955 و 1998 ، تعتمد طريقة هذه الوحدة على دراسة الأوضاع في الدولة قبل سنتين من فشلها ثم تقارن بين الدول في مرحلة أخرى لتحديد لماذل تفشل دول و تعود أخرى من حافة الفشل.

-**إنفتاح الاقتصاد** : المزيد من الصلات الاقتصادية مع بقية العالم يقلل من فرص فشل الدولة(وهي نظرة ليبيرالية) .

-**الديمقراطية** : البلدان الديمقراطية تكون اقل عرضة لفشل الدولة .

وقد أثبت فرقة العمل من أجل الدولة الفاشلة بدورها أن هناك إرتباط بين المستوى الإقتصادي و فشل الدولة؛ حيث وجدت أنه في إفريقيا جنوب الصحراء تعيش العديد من المجتمعات على حافة الإنهيار نتيجة النكسات الإقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الصراع وتحدد هذه الفرقة أربعة أسباب للفشل الاقتصادي ومنه لفشل الدولة :

- **مصيدة الفقر**: في بلد فقير تحقيق النمو الاقتصادي المستدام صعب ان لم يكن مستحيل
- **حالة الافلاس**: الدولة تصبح غير قادرة على خدمة ديونها مما يزعزع الإستقرار في المجتمع، وتؤكد العديد من الأحداث التاريخية كيف أن الافلاس ساهم في إثارة الثورات، فرنسا سنة 1789،الاتحاد السوفياتي سنة 1991.
- **أزمة السيولة**: شهدت الأسواق الناشئة ما يسمى بأزمة السيولة، المكسيك مثلا سنة 1997 مما تسبب في إنخفاض مفاجيء في الناتج القومي الإجمالي.
- **أزمة المرحلة الإنتقالية** : يعاني النظام من صعوبات أثناء مرحلته الإنتقالية؛ التعافي من الحرب أو من الحكم الإستبدادي إلى الحكم الديمقراطي.[1]

إستنادا إلى هذه المؤشرات وغيرها تعرف فرقة العمل الدولة الفاشلة على أنها الصورة التي تنهار فيها سلطة الدولة المركزية لعدة سنوات وكذلك التي تقع فيها الأحداث التالية :

- **الحروب الثورية**: تعرف على أنها الصراع العنيف المستمر بين الحكومات ومنظمات سياسية منافسة؛ تسعى للإطاحة بالحكومة المركزية.
- **الحروب العرقية**: تعرف بأنها الصراع العنيف المستمر بين القوميات، أو غيرها من الأقليات الطائفية التي تتحدى الحكومات من أجل إحداث تغييرات في الوضع.

[1] - Jack .A. Goldstone And Others, State Failure Task Force Report, Sebtember 2000, p 73, Available at:

http:// www.cidcm.umd.edu/…/SFTF%20Phase%20III%20Report%20Final.pdf.

- **التغيير السلبي للنظام:** والذي يعرف بأنه التحول الكبير المفاجئ في أنماط الحكم بما في ذلك إنهيار الدولة والذي يتبع بفترات شديدة من عدم الإستقرار والإبتعاد عن الديموقراطية بإتجاه الحكم الاستبدادي .
- **جرائم الإبادة الجماعية:** تعرف بأنها سياسات متواصلة للإبادة من قبل الدولة أو وكلائها في الحروب الأهلية؛ وهو ما قد يؤدي زوال مجموعة طائفية او سياسية.[1]

نلاحظ من خلال هذه المؤشرات المعتمدة من قبل الجهات البحثية المختلفة، تلك الذاتية التي يتميز بها طرح الدولة الفاشلة؛ حيث نجد أن كل جهة تتناول الموضوع من الزاوية التي ترى أنها الأكثر تأثيرا في ظاهرة الفشل.

رغم مساوئ الدولة وتهديد الكثير منها بالإنهيار فإنها حسب **بوزان** تظل مطلوبة حتى وإن لم تستوفي جميع إستحقاقات الشرعية وهذا نتيجة لشعور المواطنين بأنها أفضل من العودة لحالة الطبيعة؛ ذلك أن السجل التاريخي يبين أن الدولة يمكن أن تكون قابلة للحياة حتى لو أنها لا تقدم سوى البعض اليسير من وظائفها؛ ويؤكد الواقع أن هناك من الدول من استمر في الوجود أطول مما كان يتوقع لها دون إمتلاك أي سمات الحيوية، وذلك يكون حسب **Laitin لاتين** من خلال الدعم الدولي، الرشاوي، العنف وتسمى الدولة هنا ب **lame leviathans اللوفياثان الأعرج**، أو **الدولة المثالية الفاشلة.**[2] القوة في نهاية المطاف هي **القدرة على إرسال شخص ما ببزة نظامية وبندقية لإجبار الناس على التوافق مع القوانين**،أما الدولة الفاشلة فكا ماتمتاكه حسب **بلا كيثنان Bla Kitnan** هو **خيال موضوعي فعال** .

فشلت النظريات حول الدول الفاشلة في تفسير الظاهرة وذلك بأخذ مثال الدولة القومية الأوروبية الحديثة كمرجع، فبدلا من البدء مع المفهوم المثالي للدولة الحديثة علينا بالتقرب ودراسة الدول غير الغربية؛ من خلال التركيز على العلاقة بين أنظمة الحكم والأساس الإجتماعي والإقتصادي لقوة الدولة وعلى هذا فان **الدولة الفاشلة هي عبارة عن غياب الشروط الممكنة لتأسيس دولة حديثة.**

[1] –Ibid.

[2] – Phil Orchard, Op. Cit , p7.

كما أن الباحث بدوره يتأثر بهذا الإسقاط الدائم لمركزية الدولة الغربية في الدراسات حول الدول الفاشلة، وهنا يقول **ساديبتا كافيراج Sadepta Kaviraj** علينا في نفس الوقت استعمال عدم الثقة والشك في هذه المصطلحات، فالتموضع دائما ضمن السياق الغربي للدراسة يجعل الباحثين ينتجون الحقائق التجريبية التي فيها أمثلة وإفتراضات الباحثين تشكل وتنظم تفسيرات الحالات السابقة لكن في نفس الوقت التفسيرات السابقة الغربية لهذه الحالات تنظم وتشكل امثلة الباحثين.[1]

المبحث الثالث: إنفجار المأزق الأمني المجتمعي داخل الدول الفاشلة:

المطلب الأول: المأزق الأمني من المستوى فوق الدولاتي إلى المستوى تحت الدولاتي:

أولا: المأزق الأمني داخل الدولة:

إن المقاربات التي أنشأت حول الأمن تفترض أن الدولة والمجتمع مترادفين إلا أن الواقع أثبث أن هناك توتر بين الإحتياجات الأمنية للمجتمع و مصالح الدولة، وهو ما أثبتته التغيرات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة ممثلة في النزاعات الإثنية التي أثبتت أن الإحتياجات الأمنية للدولة والمجتمع مختلفة؛ بل في بعض الأحيان متصارعة فقد وقفت الإثنيات في وجه الدولة ورفضت سلطتها.[2]

يتطلب ضمان الأمن المجتمعي تدعيم النسيج الوطني الإجتماعي وتذويب الإختلافات والفوارق وإشاعة العدالة الإجتماعية؛ من أجل ضمان الولاء التام وعدم الإحساس بالتمييز و الحرمان الذي يحرك النعرات الفئوية ذلك أن المجتمع الآمن ينطوي على المشاركة العاطفية ولو بحد أدنى في إهتمامات وإحتياجات الآخر، وفي المقابل فإن غياب الهوية يوافق تفشي

[1]–Stein Sundstol Eriksen, "State Failure In Theory And Practice: Extraversion, Domestication And The Idea of The State ", **Review of International Studies**, Volume 37, January 2011, p231, Available at:

http:// www.nupi.no/content/download/3623/.../Paper-Sundstøl%20Eriksen.pdf.

[2] –Groupe d'Etudes et d'Expertise, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Sécurité et Technologies**, Spring-2009, Available at :

http:// www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf

الإحساس "بنحن" و "هم"،[1] وقد أثبتت التجربة أن فشل الدولة في تحقيق توزيع عادل للثروة و ضمان الأمن داخل المجتمع يؤدي إلى إفتقاد العناصر المدعمة للثقة وهو ما يؤدي إلى تفجر ما يسمى **المأزق الأمني المجتمعي**.

ثاراس Taras و **جرانجولي Granguly** يقولان أن المعضلة الأمنية هي دوامة تصاعدية من الأمن بين جميع الفواعل، كذلك **سنايدر Snyder و والتر Walter** يعتبر أن المعضلة الأمنية لا تنطبق فقط على الصراع بين الدول ولكن أيضا على التكوينات تحت الدولاتية، فالمعضلة الأمنية هي وضعية إجتماعية بالدرجة الأولى ناتجة عن أسباب إجتماعية وإدراكات حسية، تجعل الشعب يرد من خلالها على ما يعتبره **خللا في العقد الإجتماعي مع الحكومة**.[2]

يعرف **جيرفس Jervis** و **سنايدرSnyder المعضلة الأمنية** بأنها الحالة التي تكون فيها كل الجهود المبذولة من كل طرف لزيادة أمنه تقلل من أمن الآخرين يحدث هذا عندما تكون الظروف الجغرافية، التكنولوجية، أو الإستراتيجية تجعل العدوان النموذج الأكثر فائدة للدفاع عن النفس، وكذا عندما تكون الدولة غير قادرة على التخفيف من حدة هذا الإحتقان بين المجموعات بل إنها في كثير من الأحيان تكون هي المسؤولة عن هذا الشرخ .

أثناء المعضلة الأمنية تتخذ الفواعل قراراتها بناءا على توقعاتها حول قرارات الآخرين، الذين يعتدون على حصصها، **فجيرفس** يعتبر أن محاولات إقامة مناطق عازلة ممكن أن يزعج الآخرين الذين لديهم حصص هناك وخاصة إذا كانت الدولة هي بدورها جهاز للإحتكار، وهو ما ينتهي إلى فكرة **تشالنج Schelling** بأن الأمن **مخاوف لولبية** ما يجعل البحث عن السلامة سببا في إستمرار الصراع وهو ما يفسره نموذج **Micromotives و Macrobehavior** الذي يقر بأن كل واحد منا يعتقد أن الآخر سوف يهاجمه دون سابق إنذار في أول فرصة و بالتالي يجوز لكل واحد الدفاع عن نفسه

---

[1] -Thomas Lindemann, **Sauver La Face Sauver La Paix, Sociologie Constructiviste Des Crises Internationales**, Paris : l'Harmattan,2010, p39.

[2] -Matthew kirwin, "The Security Dilemma And Conflict In Cote D'ivoire" , **Nordic Journal Of African Studies**, Volume 15, Number 1 ,2006 ,p 50. Available at: http://www.njas.helsinki.fi/pdf-files/vol15num1/kirwin.pdf

من خلال هجوم دون سابق إنذار في أول فرصة وذلك بالإعتماد على قدراتها الخاصة، لأن الدول عاجزة عن توفير الأمن لمواطنيها وتنقسم طموحات الجماعات بين :

-مجموعات تعمل من أجل تحقيق ثروة في الموارد.

-مجموعات تتصرف دفاعا عن النفس .

هناك بديل رئيسي للمعضلة الأمنية لإستمرار الصراع هو الجشع وهو الذي يتميز عن المعضلة الأمنية ب:

-الدافع وراء هذا الهجوم يأتي من داخل الجماعة .

-المجموعة واثقة من أمنها .

-المجموعة تعرض الأفضليات التي تتوافق مع المنافس.[1]

ثانيا: تداعيات الإنهيار المجتمعي:

وضع **كولبير Collier، هوفلي Hoeffler ، فيرون fearon، لاتين Laitin** أسس هامة لدراسة العلاقة بين الحرب الأهلية، الموارد، والدولة الضعيفة ووجدوا أن السبب الرئيسي يكمن في عدم قدرة الدولة على السيطرة على المناطق النائية ووضع إستراتيجيات فعالة لمكافحة التمرد، ويزيد الأمر سوءا الطبيعة الإستبدادية لهذه الأنظمة مما يؤدي الى تراكم المظالم و بالتالي إمكانية التعبئة، حيث يفقد القادة والفئات الإجتماعية المختلفة التفاعل فيما بينهم مما يجعل التحالف حول النخب ضعيفا تواجهه تحديات عدة خاصة إذا لم يتمكن هذا التحالف من الوفاء بوعوده لمختلف قطاعات السكان مما يدفعها إلى الطعن بعنف في سياسة الدولة .[2]

---

[1] -Dominic Burbidge , "The Security Dilema In Norty kivu, The Democratic Republic of The Cong Conflict trends ",2009, Available at :

http://www.mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/109813/.../96ceefc3.../6.pdf

[2] - Cristina Bedea,"**Natural Resources , Weak States And Civil War: Can Rents Stabilize Coupprone Regimes**", Working Paper The World Bank, May2006, p22, Available at: http:// www.siteresources.worldbank.org/intdbetdept/Resources/.../WPS6071.pdf

يؤكد الكثير من الدارسين على أن إنفجار المأزق المجتمعي داخل الدولة الفاشلة يحدث نتيجة للحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان كالأمن، الرفاه، الإعتراف بالهوية الثقافية، المشاركة في السلطة، توفير عدالة التوزيع، وهو ما دفع **سيسك Sisk** إلى الإشارة إلى الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في بلورة النزاع و التنبؤ بحدته و يتساءل إذا كانت الدولة تسمو بنفسها فوق شبهة التحيز وتتوسط لحل النزاعات أم أن الجماعة التي تهيمن على الدولة تعمل لغير صالح الجماعات الأخرى.[1]

مع الإشارة إلى أن نمو هذا الشعور يتوقف على عدة عوامل أهمها درجة الضرر الجماعي الذي تتعرض له الجماعة مما يثير سخط وغضب أعضاءها، ويبلور تصوراتهم عن عدم وجود مصلحة مشتركة في العمل الجماعي ويتمثل هذا الضرر في عدم المساواة الإجتماعية، وحرمان أعضاء الجماعة الإثنية من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الاخرى أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة ... و هذه العوامل يتخذها القادة الإثنيون في بلورة هوية الجماعات الإثنية وتعبئتها للعمل السياسي أو المسلح و ينبغي توفر ثلاثة عوامل حتى تتمكن الجماعة الإثنية من إحداث الحشد و هي:

- **الهوية Identity**
- **الغبن Crrevan**
- **القيادة الفاعلة Leadership**

كما يساعد على حدوث التعبئة الإثنية ضعف مؤسسات الدولة أو إنهيارها بحيث تصبح هذه الاخيرة لا تلبي الإحتياجات الأساسية السياسية الثقافية لمختلف الجماعات الاثنية.[2]

يرى **Collier** بأن الإستبعاد الذي تمارسه الحكومة على أسس عرقية يزيد من مخاطر الحرب الأهلية و بالتالي فإنه من أشكال ضعف الدولة؛ تلك العلاقات الصراعية بين القادة

---

[1]–محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية : دراسة نقدية و تحليلية**.الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم.ج1 ، بوزريعة: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2003،ص161.

[2] –Pierre De Samarchens, "**La Mondialisation : Théories Enjeux et Débats**", 2eme Edition, Paris : Edition Dalloz, 1998,2001, p45.

المستبدين و النخب المحلية وهو ما يؤثر على مكافحة التمرد و تصبح المعضلة الرئيسية هنا هي بين رغبة الديكتاتور في زيادة قوته في مواجهة الإئتلاف الحاكم وهو ما يدفع هذا الإئتلاف الى التحضير إلى إنقلاب على الديكتاتور، وهنا يشير **كيفير keefer** إلى أن الصفقات داخل النخبة في الأنظمة الإستبدادية تفتقر إلى المصداقية حيث يحتفظ الزعيم بالقدرة على إعتقال و إغتيال أعضاء هذه النخبة بينما هذه الأخيرة تسعى لمنع هذا الزعيم من تحقيق أسباب الزعامة المطلقة من خلال إبقاء اللعب على ورقة التمردات.

وهنا نتحدث عن دور الجيش في الإنقلاب، فالجيش في الأنظمة الضعيفة إما أن يشهد إنشقاقات ينضم بعضها إلى الموالين للنظام والبعض الآخر ينضم إلى مجموعة عرقية محددة، أو أن يبقى موحدا وتتشكل داخله وحدات متعددة ومتداخلة متوجسة من بعضها البعض ويتحدث **keefer** عن خطورة إنخفاض المصداقية مع الجيش، حيث يضطر القائد من أجل كسب الولاء إلى الحرص على دفع الأجور و المكافآت.[1]

مع هذا الضعف تسعى الجماعات لتشكيل هويتها الخاصة؛ بشكل منفصل عن الدولة، وقد تحدث **أندرسون** في كتابه الموسوم **المجتمعات الخيالية** عن التأثير الخطير لسعي الجماعات لتشكيل هويتها الخاصة و ذلك نظرا لما يترتب عنه من ضرورة رسم الحدود المميزة لها عن الآخر و هو ما يوحي بإحتمال خطير لتأجيج الصراع .

يقول **Waever** بأن الامن المجتمعي يمكن فهمه بصورة أفضل من خلال دراسة العمليات التي بموجبها تدرك مجموعة او جماعة بان هويتها تتعرض للتهديد سواءا من الجماعات الأخرى أو من النظام نفسه.

تعمل النخب داخل المجتمع كفواعل أمنية من خلال تحديد الأخطار أو التهديدات للجماعات ومحاولة إقناع أو إجبار المجتمع بصحة إدعائها، وبمجرد قبول الإدعاء من قبل المجتمع يشرعون في تجميع الوسائل من أجل توجيه حدة التهديد مع الإشارة إلى أنه؛

[1] -Cristina Bedea , Op. Cit, p32.

وحسب بوزان **Buzan** فإن تصورات التهديد لا يمكن أن تُفرض بل يجب أن تقتنع المجتمعات بأن بعض الجماعات أو التصرفات الأخرى يمكن أن تشكل خطرا.

بحسب هذه التحليلات فإن هوية المجتمع تكون غير موجودة حتى يتم تحديد الأخطار بطريقة يصبح بها تحديد التهديدات كأنه عنصر مكون للأمن المجتمعي بحيث تشكل الهويات فيما بينها ما يسمى **الهويات التنافسية** وهذا ما يعتبر تهديدا صارخا للأمن المجتمعي. [1]

حسب **بيكير Baker** و**أوسينك Ausink** فإن الدولة تبدأ بالإنهيار عندما تبدأ السلطة المركزية في التدهور مما يؤدي إلى انقسام المجتمع؛ مع تحول في الولاء من الدولة الى المجتمعات التقليدية التي توفر البديل الأفضل، خاصة داخل الدولة **تحت التوحيد Under Consolidate** والتي تكون غير فعالة في أداء واجباتها خاصة إذا طالت المدة فإنها تصبح خطرا على السكان وعموما يتم إضمحلال الدولة جراء الوقوع في المأزق المجتمعي خلال ثلاث مراحل:

1- فشل المؤسسات في توفير خدمات ملائمة للسكان .

2- المنافسة العرقية، تقوض فعالية المؤسسات التي هي اصلا ضعيفة .

3-المشاكل الناتجة عن الفقر.

4-كما أن ضعفها يبدو واضحا على المستوى الدولي حسب **هيويت Hewitt** فإن مستويات عالية من عدم الإستقرار الداخلي تحد من قدرة الدولة على العمل رسميا في المجتمع الدولي.

[1]- Scott Watson, Op. Cit, p 9.

تشبه الدول الفاشلة الى حد ما مشكلة **Eniergingnarcly الفوضى الناشئة** حيث الجماعات تفتقر إلى الكثير من سمات الدولة،[1] ويحدث أن تنحرف التوازنات الداخلية التي توفر البيئة الإستراتيجية للعداء بين الجماعات ويبدأ الخوف من الإنقراض والإستسلام لعنف العصابات، وهنا تسعى المعارضة السياسية لمحاكاة السلوكات التقليدية للدولة من خلال السعي لمكاسب القوة النسبية ضد المجموعات الاخرى.

وفقا ل **كرافورد Crawford و ليبشتي Lipchuty** فإن كسر العقد الاجتماعي وإضعاف المؤسسات يفتح الفضاء لحشد الدعم العرقي والنتيجة هي أنه إذا كانت المكاسب السياسية التي تحققت لمختلف التكوينات؛ من خلال إعادة تخصيص الموارد أو الحرمان الاقتصادي غير متناسبة بين المجموعات فان النتيجة تكون تصاعد العنف.

هناك نقطة في غاية الأهمية يشير إليها **تيلي Tiley** حول إستعمال العنف وهي أن الإستخدام الناجح لأدوات القمع من قبل الدولة؛ من أجل مجابهة التحديات المحلية على الأسس العرقية من شأنه أن يكون منهجا مستقبليا ناجح، وبالتالي النخب تصل إلى مرحلة من التعود على استعمال العنف فيصبح هذا الأخير جزءا من الثقافة السياسية للنخبة و يتم إستيعابها في الهوية الوطنية فيصبح العنف وسيلة مفيدة للسياسة.

ورغم كل هذه الطروحات هناك من يقول أن المعضلة الأمنية داخل الدولة الفاشلة ليست وحدها سبب هذا اللأمن و يؤكد ذلك **بوزان Posen** من خلال مثال الصومال التي إنهارت ليس بسبب العداوات العرقية، و إنما بسبب الإخفاقات المتكررة لنظام سياد بري.[2]

إن غياب الحروب الأهلية المرتكزة على الإثنية أو الهوية في الدول القوية رغم إحتواءها العديد من الأقليات الإثنية أو الدينية يوفر نقطة بداية هامة للتأكيد بأن الدول الضعيفة و

---

[1]- Barry .R. Posen," The Security Dilemma And Ethnic Conflict", Available at : **http:// www. web.mit.edu/ssp/people/posen/security-dilemma.pdf**.

[2]-Ibid.

ليس الإثنية تؤدي إلى الحرب الأهلية الطويلة، فغياب المؤسسات السياسية القوية يحدث تحرك سياسي حول الجماعات المتمكزة حول الهوية، العرقية، الدين، و التي تكافح من أجل الوصول إلى مصادر الثروة، السلطة، النفوذ، إلا أن الغريب في الأمر أن مثل هذه الحروب يمكن أن تفهم على أنها عملية سياسية عادية مشتركة عند العديد من الدول الضعيفة، وهو ما يوضح أهمية بنيات الدولة عند مقارنة الصراعات القائمة على الهوية في الدول القوية مع تلك الموجودة في الدول الضعيفة؛ إلا أن هذا لا يعني أن الدول القوية محصنة تماما من الحروب الأهلية وإنما تتمكن من أن تحصر الإحتجاجات في عمليات شغب، مظاهرات، دون أن تصل إلى درجة حرب أهلية وذلك من خلال:

1-الدول القوية تملك أنظمة مؤسساتية يمكنها أن توفر قنوات للتغيير السياسي السلمي كما رأى **أولزاك Olzak** و **تسوتسي Tsutui** أن هذه القنوات تدرس الشكاوى فيصبح الحوار بديلا هاما للتمرد، مثلا مقاطعة كيبيك في كندا سعت إلى إصدار مذكرة تضمن بها حقوقها كمرحلة أولى في نضالها متفاديا الحاجة إلى ثورة مسلحة؛ بينما تجد هذه القنوات صعوبة شديدة في العمل داخل الدول الضعيفة هذا إن كانت موجودة في الأصل،[1] كما أن الثقافة السياسية لأغلب السكان حول ضرورة التفاعل السياسي ضعيفة، بحيث يصبح المواطن يمتلك من الوعي ما يمنحه الأحقية والكفاءة للمشاركة في حكم وطنه. الفرد الصومالي مثلا يعيش في مرحلة بحث دائم عن الكلأ و الماء، و ليس له ارتباط دائم بالأرض، إن نمط الحياة التقليدي في الصومال المبني على القبيلة كتقسيم إجتماعي و الرعي و المقايضة كنمط إنتاجي، لم يتغير ببناء الدولة الحديثة بعد الإستقلال، لذا تعتبر القومية الصومالية واقعا هشا لا يصلح لبناء الهياكل الإجتماعية للدولة الحديثة.[2]

2-تملك الدول القوية إمكانيات عسكرية يمكن إستعمالها لمراقبة تمردات الأقلية وإتخاذ الإجراءات اللازمة في حدود الإستعمال الشرعي للإكراه، وهو ما يساعد على منع إنتشار

---

[1] - Ann Hironak, "Neverending Wars", Harvard University Press, 2004, p 93 , Available at: **https://webfiles.uci.edu/.../9%20Hironaka%20Ethnic%20Conflict%20part%201.pdf**

[2]-Youssouf Karieh, "Esquisse D'une Sociologie Des Clans Somalis : Les Termes, La Situation, La Strucure", Disponible sur:

http://www.lesnouvelles.org/P10_magazine/16_analyse16141_somalis_karieh1.html

العنف إلى ما وراء منطقة الصراع وهو ما يعني استمرار الحياة بشكل عادي في باقي أنحاء الوطن، إلا أن هذا لا يعني أنها قادرة على التحكم في مسار الإحتجاج دون تجاوز القانون، فقد إنتقدت بريطانيا كثيرا في قمع الإحتجاجات الشعبية التي شهدتها بريطانيا بالتزامن مع الربيع العربي، على عكس الدول الضعيفة التي تكون غير قادرة على منع مشاغبيها و متمرديها من الوصول إلى درجة الحرب الأهلية؛ هذا العجز راجع لعدم وجود مصادر المعلومات والبنيات البيروقراطية المؤسساتية.[1]

عندما تعجز الحكومة عن توفير الخدمات وتستعين بمؤسسات خاصة تتولى الحفاظ على الأمن وتشرف على العملية الإقتصادية تظهر قوى خارجية تستغل الوضع، في نيجيريا مثلا ظهرت جماعات مسلحة بسبب التوترات المتزايدة بين شركات النفط الأجنبية والحكومة النيجيرية والأقليات العرقية الذين يشعرون بأنهم مستغلون، حيث تشكلت شريحة واسعة من سكان دلتا النيجر لها ثقة قليلة أو معدومة في الحكومة؛ نظرا لأن ثروات النفط لا يستفيد منها الشعب و أصبح الفساد الرسمي وسيلة للحياة، مع كل هذه الممارسات أصبح الشعب أكثر فقرا مما كان عليه سنة 1960، الكثافة السكانية هي من بين الأعلى في العالم، إلا أن هذا الإرتفاع ليس نفسه بخصوص النمو الإقتصادي وفرص العمل، ولذلك بدأت هذه الحركة المسلحة خاصة في أوساط الشباب غير الراضين عن عدم قدرتها على توفير وظائف لهم، وتأسست حركة تحرير دلتا النيجر التي ركزت هجماتها على خطوط أنابيب النفط والمنشآت النفطية وهي تعتبر من الأقوى في المنطقة وقد قامت الحركة بعدة عمليات؛ أهمها سنة 2008 عندما هاجمت إحدى منصات إنتاج النفط حتى أن إنتاجها توقف لشهرين.[2]

المطلب الثاني: العجز الوظيفي داخل الدولة الفاشلة كمقدمة لإنهيار التماسك الأجتماعي:

[1] –Ann Hironak, Op. Cit , p 92.

[2]– Richard Shltz , "The Sources Of Instability In The Twenty First Centry Weak States, Armed Groups Irregular Conflict", **Strategic Studies Quarterly**, Volume 5, Number 2 Summer 2011, p 88, Available at :

http://www.au.af.mil/au/ssq/2011/summer/shultzgodsonhanlonravich.pdf

حسب **جيمس مايال James Mayall** فإن عملية بناء الأمة و بناء الدولة في الدول الفتية لا سيما في إفريقيا التي تنتشر فيها أغلب الدول الفاشلة(أنظر الملحق رقم 3) كانتا تعملان ضد بعضهما البعض مما يؤدي إلى أزمات في شرعية الدولة ويضعف مؤسساتها، وهو ما يعطي الفرصة للجهات الفاعلة غير الحكومية لممارسة درجات متفاوتة من السلطة السياسية على السكان المحليين.[1]

وسوف نتعرض فيما يلي إلى أهم مظاهر فشل الدولة والتي تؤدي إلى حدوث المأزق المجتمعي:

أولا: ضعف المأسسة في الدولة الفاشلة: تجد الدولة الفاشلة صعوبة كبيرة في رسم سياستها التي يمكن تحديدها من خلال مجموعة مداخل:

1-مدخل الفاعلين الرئيسيين في رسم السياسة العامة: في الدولة الفاشلة تنفرد مؤسسات الدولة وخاصة التنفيذية بعملية رسم السياسة العامة أما منظمات المجتمع المدني، وباقي جماعات الضغط فلا يجد لها دورا يذكر وحتى الأحزاب السياسية، فإن دورها لا يرى إلا إذا كانت في السلطة.

2-مدخل المشاركة الشعبية: إتخدت هذه المشاركة التي تديرها الدولة وتشرف عليها، أشكال عدة كان أحدها الإنتخابات الإستفتائية الدورية التي يحرص فيها عملاء الحزب الحاكم على التهليل بإنجازاته،[2] فلا يتمكن المواطنون في الدول الفاشلة من المشاركة في دفع الإصلاحات الضرورية لأن الحكومات مكونات متسلطة فاسدة غير فعالة، مما يشكل حاجزا صعبا لمجهودات الإصلاح.[3]

---

[1] – Simon Chrsterman, **Making State failure And The States Crisis Of Governance Work** . New York : United Nation University Press,2005,p38.

[2]-جابريل إيه ألموند، جي. بنجام باويل الإبن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**. تر: هشام عبد الله، ط1، الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 919.

[3] -Marla .C. Haims," Breaking the Failed-State Cycle", Rand Corporation, 2008, p12, Available at :

http:// www.rand.org/pubs/occasional_papers/2008/RAND_OP204.pdf.

3-مدخل الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم صنع السياسة العامة: يضع الدستور القواعد الأساسية التي تحكم طريقة إتخاذ القرار، صنع السياسة العامة، تنفيذها وكذا شروط السباق السياسي، حيث يسعى الأفراد والجماعات للتأثير في السياسات بالعمل ضمن تلك الأحكام أما في الدول الفاشلة التي تغيب فيها الترتيبات الدستورية فإن القرارات تتخذ بالقوة وتخضع لمزاجية الحاكم وهذا يقود تدريجيا لإنهيار الحكومة.

4-مدخل أهداف السياسة العامة: وفي إطار الدول المتقدمة يدعم الفرد السياسة العامة للدولة طالما أنها تحقق مصلحته الشخصية ضمن إطار المصلحة العامة للمجتمع، أما في الدول الفاشلة، فقلما تنجح السياسات العامة في تحقيق الأهداف المطلوبة لأنها لا تنبع من المصلحة العامة بقدر ما تنبع من مصالح النخبة الحاكمة.[1]

5-مدخل تقويم السياسة العامة: يشير التقويم إلى مدى الفجوة أو التطابق بين أهداف السياسة العامة المعلن عنها والنتائج المحققة، ويساعد التقييم على تحقيق التوزيع بين البرامج المعتمدة والسياسات التي ستنفذ،[2] أما في الدول الفاشلة فإن أي خلل يحدث في التنفيذ يتم على إثره إلغاء السياسة من الأصل بدلا من تقويمها.

كما تتفشى في الدولة الفاشلة مستويات عالية من الفساد يعمل من خلالها الموظفون في القطاع العام على عقد إتفاقيات مع الشركات التي تذر لهم أرباحا طائلة حتى وإن كانت تنتهك حقوق الإنسان مع إعطائها إمتياز الإعفاء الضريبي ما يعني أن الميزانية العامة لا تجني أي فائدة جراءها،[3] كما قد تعمد الحكومات الى تدمير قدراتها المؤسسية عمدا بنفسها و

---

[1]- مها عبد اللطيف الحديثي، النظام السياسي والسياسة العامة، 2012، من الموقع:

http://sadakasoft.ahlamountada.net/t9727-topic

[2]-فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل**. ط1،الأردن: دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، 2001، ص109.

[3]-Natalia Chantzi," **The Threat Of Failed States**", Anatolia College Model United Nations 2012, p3, Available at :

http:// www.acmun.gr/documents/guides/GA1_Failed_States.pdf

يحدث هذا حسب **William Peno** عندما يسعى رأس النظام إلى تدمير أي جهاز يكون أداءه جيدا لأنها تنظر إليه كمنافس.[1]

ثانيا: إجرام الدولة:

تعتبر الدولة هي المسؤول الأول عن أوضاع حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لولايتها وهذه المسؤولية لها بعدين:

معياري : معظم الناس متفقون على أن الدولة يجب أن تمنع إنتهاكات حقوق الإنسان.

تجريبي: الدول قد لا تكون دائما قادرة على منع إنتهاك حقوق الإنسان.

في الدول الضعيفة و الفاشلة تؤدي فقدان الوكالة وعدم القدرة على التحكم في جهاز الأمن؛ إلى جعل مثل هذه الدول تمتلك أسوأ سجلات انتهاك حقوق الإنسان مقارنة بالدول القوية.[2]

إن إنهيار سيادة القانون والنظام وتفشي إنتهاكات حقوق الإنسان هو نتيجة عن تخبط النظام وعجزه عن التعامل مع الأحداث المتسارعة أثناء الأزمات؛ حيث يصبح القانون في درجة أدنى وتصبح الدولة ووكلاؤها يرتكبون جرائم باسم حماية النظام، و الذي يزيد الأمر سوءا هو عجز الدولة عن تقديم الجناة للعدالة وهو ما يفقد الشعب ثقته في دولته.[3]

إذا كان من حق الدولة أن تحتكر العنف الشرعي وتستعمله في حدود ما يتيح لها ضبط النظام والأمن الداخلي وتنظيم المجتمع، فإن الدول الفاشلة تتجاوز هذا الإستعمال الشرعي و

---

[1]-Kenneth J. Menkhaus, "State Fragility as a Wicked Problem", Working Paper Produced For The Stanley Foundation **"Forging a U.S. Strategy For Strengthening Fragile States**, 87, http:// www.ndu.edu/press/lib/images/prism1-2/6_Prism_85-100_Menkhaus.pdf

[2] -Neil .A. Engbehart , "States Capacity, State Failure And Human Rights ", **Journal Of Peace Reserch**, Volume 48, Number 2 , March 2009, p 163, Available at: http:// www.ukrainianstudies.uottawa.ca/pdf/Englehart%202009.pdf

[3] - Jacob .k. Lupair, "Failed States Symptomatic Of Reactionary : Leaderships", South Sudan News Acrency , Available at :

http:// www.southsudane wsagency.com/opinion/ analyses.

تستعمله بشكل تعسفي داخل مجتمعاتها وضد شعبها فما الذي يغدي هذه النزعة إلى ممارسة الإجرام:

1-لقد تغذت هذه الإجرامية من الطابع العسكري للنخبة التي تصل إلى السلطة فالعسكري اعتاد في الثكنة أو ساحة المعركة على مواجهة خصمه بالقوة، ولأن الدول الفاشلة تتميز بوجود قيادة رجعية ترفض التغيير السياسي، فإنها تعارض الإصلاح حتى في حالات الدول متعددة الأعراق التي يحتاج النظام فيها إلى المرونة من أجل الحفاظ على كيان الأمة.

2- تتعمق ظاهرة الإجرام هذه خاصة إذا كان في السلطة شخص من هوية أو قبيلة تكون معادية لأقليات أو قبائل داخل الدولة، وبالتالي يجد الحاكم وقبيلته فرصة للإنتقام، خاصة إذا كان له ميليشياته الخاصة.

أمام هذه الكوارث كانت الدولة دائما عاجزة ولم يعد ينظر إليها أبدا على أنها الحامية للمواطن والحريصة على أمنه؛ بل الخوف كل الخوف أصبح منها نتيجة الشكوك و أصابع الإتهام التي توجه في كل مرة يتم الحديث فيها عن كارثة إنسانية إلى مسؤولين في الدولة أو مقربين منهم، كما أنها كثيرا ما تورطت في جرائم اغتيال سياسيين أو اختطافهم مثال ذلك الشكوك التي دارت حول من يقف خلف الحادث الذي تعرضت له طائرة جون جارانج، والتي كان من المفروض أنها زيارة سرية إلى أوغندا لا يعرف تفاصيلها الكثيرون، كذلك الجرائم ضد الأطفال من خلال ما فعله الرئيس تشارلز تايلور الذي أعاد تأسيس الجيش الليبيري المنحل من 15% أطفال و جعلهم جند الصدمات.[1]

[1]-جيفري هربست، فهم أسباب النزاعات في إفريقيا الصلات بين الأيديولوجيا و علم الأمراض وضعف الدولة و الفقر، في: **إفريقيا بعد 11 سبتمبر : إستراتيجيات الإنخراط و التعاون**. ط1، تر: كاظم هاشم نعمة، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص84.

في دراسة ل **Tilly تيلي و Muller مولر** أثبث فيها أن أغلب التمردات تكون رد فعل على إرهاب الدولة التي تعمل بشكل منهجي على قمع الحقوق السياسية والحريات المدنية، وتكون عمليات الإبادة خاضعة لإشرافها.[1]

ثالثا: غياب العدالة في التوزيع:

حسب دراسة ل **باسودو Basedau** فإن الثروة النفطية عند حسن إستغلالها؛ يمكن أن تقلل من فرص ظهور الحرب الأهلية ، وذلك من خلال بحث على عينة من البلدان التي تعتمد على عائدات النفط يبين بأن الدول الغنية بالنفط مقابل الفقيرة تستطيع أن تشارك في توزيع واسع للثروة و بالتالي الحفاظ على السلم الإجتماعي ولكن تتحول الموارد في الدولة الفاشلة إلى لعنة من خلال النقاط التالية:

-تدني المصداقية لدى المواطنين المستبعدين في البلدان الغنية بالموارد مما يزيد من أزمات النظام نتيجة زيادة إحتمال إستعمال العنف من أجل الوصول إلى الموارد، وكلما زاد الإستياء الشعبي من هذا التهميش زاد خطورة ردود فعل الجماعات المهمشة لدرجة يصبح فيها اللإستيلاء على الدولة أو الإنفصال أكثر جاذبية.

-تمويل التمرد يكون أسهل في البلدان الضعيفة هذه الأخيرة التي تكافح لمراقبة أراضيها بسبب عدم الإستقرار السياسي، وكذلك لمنع الوصول إلى الإستغلال غير المشروع للثروات خاصة في المناطق التي يتولى فيها المتمردون المسؤولية الأمنية، أيضا تجد الحكومة صعوبة في منع الإبتزاز من أصحاب الأراضي التي تمر عبرها الموارد مثل النفط الألماس بل و حتى الضرائب، بحيث ترفض هذه المناطق منحها للدولة التي لا يكاد يكون لها أصلا وجود في هذه المناطق، في حين أن هذه الموارد من المفروض أن تكون موارد لتعزيز هذه

[1] -Nicolas Rost, "**Weak States, Human Rights Violatio, And The Outbreak Of Civil War**", Thesis Prepared For The Degree Of Master Of Science, University Of North Texas, May 2005, p 43, Available at :
http:// www.digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc4748/m2/1/high…/thesis.pdf

الحكومات الضعيفة حيث يرى كل من **سميث Smith و موريسون Morrisson** أن زيادة الريع النفطي قد زاد من متانة النظام في كل من الديمقراطيات و الديكتاتوريات.[1]

مسؤولية الدولة القومية في تعظيم الرفاه لجميع مواطنيها تكون غائبة عندما يكون كل شيء يتدهور ويقتصر على العملاء من النخبة الحاكمة وأصحاب المشاريع،[2] وتبقى الدولة هي المستفيد الأكبر من هذه الثروات لأن تركيز القوة السياسية يدعمه تركيز للقوة الإقتصادية وهو ما يخلف خلل بالقدرة التوزيعية للنظام السياسي، وهو ما يؤدي إلى إتساع الفجوة بين المطالب الإجتماعية و قدرة النظام على الإستجابة،[3] وهنا يحدث التمرد ويتفاقم الوضع أكثر إذا كان نتيجة لتمييز عرقي داخل الدول الفاشلة مما يجعلها أكثر عرضة للحرب الأهلية أكثر بـ 13 مرة من تلك التي لا تشهد تمييز عرقي، وبهذا تتحول المظالم الإقتصادية إلى دافع قوي للصراع.

تتحدث **ميسون كرين Mason Crane** عن تطور لنموذج الإختيار العقلاني يبين كيف أن القمع يخلق دوامة صراع بين المدنيين و المتمردين تدفع في النهاية بالمدنيين إلى تبني طريق التمرد، ذلك أن الحكومات التي هي على إستعداد لإطلاق برامج لإعادة التوزيع و تحقيق العدالة بهدف إستيعاب مطالب المعارضة قد لاتملك الموارد الإقتصادية الكافية لذا تضطر إلى التحول إلى الإستراتيجية القمعية .

إن ما يحفز هذا الجشع هو أن الدولة الضعيفة توفر مكاسب هامة للمتمردين مكاسب يصعب تحقيقها من العمل الشرعي، خاصة وأن إندلاع الحرب الأهلية توقف نشاط الشركات الأجنبية التي يحتاج عملها إلى الإستقرار.[4]

هذه القدرة المتأزمة للدولة تجعل شرعية الدولة محل تساؤل، خاصة و أن القدرة و الشرعية هما مفهومان مختلفان إلا أنهما مترابطان و يعززان بعضها البعض، فالشرعية تعزز

---

[1]-Cristina Bedea ,Op .Cit,p22.

[2] - Robert .I. Rotberg , The New Nature Of Nation – States Failure, Op. Cit,p 89.

[3] –Richard Carn Well, Op. Cit, 74.

[4] - Nicolas Rost ,Op. Cit, p34.

قدرة الدولة في الحالات التي لا تعتمد فيها على القسرية بحيث ينخرط المواطنون عن رغبة في العمل الجماعي، وهذا بدوره يسمح للدول بتحسين إدارة المصالح المتنافسة، أما القدرة فتحسن وتحفز على المزيد من الشرعية فالدولة تكون قادرة على التواصل مع الشعب عبر قنوات شرعية و الإستجابة لها بشكل يحقق الرضى لدى مختلف فئات الشعب.

والملاحظ أن الشرعية داخل الدولة الفاشلة تتفاوتا تفاوتا كبيرا بين مختلف القطاعات و الطوائف داخل إقليم الدولة الواحدة وهذا يختلف استنادا إلى العديد من العوامل منها السوابق المترسخة في فكر الشعب اتجاه الدولة، شرعية القادة المحليين وعلاقاتهم بالدولة، فبعض المناطق تخلوا من ممارسة السيطرة ويتم الإعتماد على الجهات الفاعلة غير الحكومية، وهو ما يضعف حوافز النخب للتفاوض و بالتالي دمج المناطق الطرفية ، لأن ما قد يعزز الشرعية مع مجموعة في منطقة ما يختلف في منطقة أخرى ومع جماعة أخرى.[1]

رابعا: العجز عن تحقيق الأمن:

يشير **روتبرج** إلى أن ما يحدد ما إذا كانت الدولة فاشلة ليس شدة العنف وإنما الطبيعة المستمرة لذلك العنف، وكذلك توجيه هذا العنف نحو الحكومة أو النظام القائم، والطبيعة النشطة للمطالب السياسية بتقاسم السلطة أو الاستقلال التي تضفي عقلانية أو تبرر ذلك العنف و يهدد الفشل الدولة عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة، تتدهور أثناءها مستويات المعيشة بشدة.[2]

و في غياب الحد الأدنى من الأمن و النظام يتشكل إعتقاد لدى المواطنين بأن هناك شرعية أكبر لإستخدام العنف السياسي كوسيلة للوصول الى السلع المادية الإقتصادية التي

[1]–Richard Cary, **Conflict And Fragility The State's Legitimacy In Fragile Situation**. Secretary General Of The OECD , 2010, p9.

[2]–"السودان في المصطلح الأمريكي، فهل هو دولة فاشلة"، مرجع سابق.

لم تعد الحكومة تستطيع توفيرها، بعبارة أخرى **الفوضى هي القاعدة**، وهنا تلجأ الدولة إلى خصخصة الأمن معلنة بذلك فشلها في حماية شعبها.[1]

إن الذي يخيف في عملية الخصخصة هذه ليس فقط إعلان فشل الدولة وإنما أيضا عملية التسييس التي يمكن أن تعرض من خلالها هذه الشركات مصير الدولة لخطر أكبر. يكمن في أن ولاءها قابل للبيع لمن يدفع أكثر فهي لا تقاتل لتنصر مظلوما او لتعيد حقا مسلوبا.

وقد أكدت التجارب أن الإستعانة بهذه الشركات الخاصة لا يحل المشكلة وإنما يؤدي لتذمر الجيوش الوطنية قادة وجنودا، مما يؤثر على العلاقة بين النخب العسكرية والنخب السياسية؛ التي استعانت بتلك الشركات مما يؤثر على حالة الإستقرار في الدولة ودفعها لحرب أهلية وإنقلابات عسكرية مستمرة ، والتوتر هنا لا يحدث فقط بين النخب وإنما أيضا الشعوب التي بدأت ترفض عمليات النهب الممنهج لثرواتها، خاصة مع ظهور نمط جديد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تحصل مقابل خدماتها على جزء من الثروات، وهو ما يجعلها نوع من الإستعمار حيث تقوم الدول بالدور العسكري في الاحتلال وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بالدور الاقتصادي بنهب الثروات.[2]

مع الإشارة إلى أن هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تدعم الدكتاتورية وتعدم الديموقراطية، حيث تلجأ اليها الحكومات الظالمة للقضاء على حركات التحرر الوطني وقوى المعارضة؛ مما يجعل مستقبل الشركات العسكرية الامنية الخاصة مرتبط بمستقبل الحكومات

---

[1] – Louis Andersen, "**International Engagement In Failed States** " , Working Paper Of Danish Institute For International Studies, p 12, Available at :
http://www.diis.dk/graphics/Publications/…/20_lan_international_engagement.pdf

[2]–حسن الحاج علي أحمد، "خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة"، **دراسات إستراتيجية**، ط1، العدد 123، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص 20.

الديكتاتورية فقد ساعدت وساهمت هذه الشركات في إسقاط حكومات منتخبة ديمقراطيا وأتت بحكومات ديكتاتورية.[1]

لقد أحدث مفهوم الدولة الفاشلة جدلا كبيرا في الأوساط الأكاديمية كنتيجة لعدم التمكن من وضع تعريف دقيق وواضح له؛ نتيجة الاختلاف في المعايير المعتمد عليها في تأكيد حالة الفشل الدولاتي، خاصة وأن التقارير تعتمد على مؤشرات تتميز بالعمومية وقلة الإحصائيات الدقيقة حولها، إلا أن المتفق عليه أن الدولة في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تعد دائما هي الوصية على حقوق المواطنين وأمنهم، وإنما يمكن أن تكون في بعض الأحيان هي نفسها مصدر العنف والفساد؛ الذي يؤدي إلى تعميق المأزق المجتمعي داخل الدولة ويفقدها لشرعيتها وهو ما يدفع المواطنين إلى التطلع لجهات اخرى داخليا او خارجيا بدلا عن الدولة؛ تكون قادرة على توفير السلع الأساسية والخدمات لمواطنيها، بل قد تصل إلى أسوأ من ذلك وتهدد وحدة الدولة ذاتها إذ تظهر في إقليم أو أقاليم عدة داخل الدولة جماعات تطالب بالإنفصال والتأسيس لدولة جديدة .

[1]- حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص21.

الفصل الثاني

وفقا **لفكرة الضعفاء يحتاجون إلى القوة والأقوياء يحتاجون إلى النظام** فإن الدولة الفاشلة وبالنظر إلى حجم الفوضى التي تعيشها وتؤثر بها في مجمل تداعياتها على باقي المجتمع الدولي؛ أصبحت تشكل بؤر لا إستقرار حقيقية تشجع على نمو الجماعات الخارجة عن القانون، وتفاقم حدة النزاعات اللاتماثلية الناجمة عنها والتي تجد الدولة صعوبة في تعقبها والقضاء عليها؛ نظرا لما تتميز به من درجة عالية للإنتشار وهو ماجعل القوى الكبرى في النظام الدولي تولي إهتماما خاصا بهذا الشكل الجديد للتهديد الذي تمثله "الدولة الفاشلة" وتتبني إستراتيجيات لمواجهته سواءا بشكل منفرد أو في إطار المؤسسات الدولية.

المبحث الأول : التأثيرات الخارجية للدولة الفاشلة:

يقول **روبرت كوبر Robert Cooper** مؤكدا على خطر الدول الفاشلة على المجتمع الدولي أن "**الإمبراطورية الرومانية لم تسقط من تلك المنظمة جيدا أي الامبراطورية الفارسية ...ولكن من البرابرة**".[1]

لا بد من الإشارة بداية إلى أن النشاطات غير المشروعة من الصعب تحديد ما اذا كانت سبب للفشل الدولاتي أم نتيجة له، لذلك سوف نأخد في تحليلنا بفكرة أن هذه الأنشطة لا تسسب الفشل الدولاتي بشكل مباشر وإنما تستغله و تعمق منه .

وفي هذا يحلل **توماس شلنج Thomas CHellenj** أن النشاطات الخارجة عن القانون لا تأتي فقط كرد فعل على الفرص السياسية؛ ولكن بوصفها عملية مستمرة تسعى لتقويض الحياة السياسة في الدولة، من خلال التمويل المستمر للجماعات المسلحة الذي يوفر الموارد الإقتصادية للأطراف الفاعلة غير الحكومية للطعن في الدولة والحفاظ على العنف الدائم الذي هو سمة الدولة الفاشلة، في دولة مثل أفغانستان حيث تعد الفرصة الإقتصادية المشروعة عملة نادرة، أصبحت المخدرات أساس التعاملات الإقتصادية و أصبح المزارعون يحصلون منها على أرباح أكثر بكثير من الزراعات القانونية، وهو الأمر الذي أثر على قدرة الدولة على توفير دخل ثابث لمواطنيها، وبالتالي تصبح المخدرات ملاذهم الآمن وهذا يؤدي إلى تفاقم جذب المواطنين إلى الإقتصاد غير الرسمي.

لقد تم التأسيس لهذه النشاطات بمساعدة تنامي ظاهرة الفساد والترهيب وكلاهما مدمر لأمن الدولة، بل ويحولها إلى منظمة إجرامية في حد ذاتها، وهو ما يؤكده استدعاء أمراء الحرب المحليين في أفغانستان للظفر بمناصب سياسية في محاولة لإحتواء جميع الفصائل المتناحرة، في محاولة لتجاوز الأحقاد، إلا أن الذي حدث لم يساهم سوى في إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأنشطة غير القانونية، كما أن هذه الأخيرة تساهم في إدامة العنف

[1] -Charleta .B. Tavares, And Others, "Failed States Fixing A Broken World :The Planet's Most Aretched Places Are Not Always The Most Dangerous ", p2, 2000, Available at: **http://www.economist.com/node/13035718**.

والفوضى من خلال تمويل الجماعات المسلحة الذين يشاركون فيه ويوفر حافزا إقتصاديا للحفاظ على دولة فاشلة.[1]

المطلب الأول: ديناميكية إنتقال التهديد في عالم ما بعد الحرب الباردة.

على النقيض من التهديدات الأمنية التقليدية فإن التحديات الأمنية العابرة للحدود لا تعبر عن وجود نقطة محورية محددة يسعى واضعوا السياسات إلى إتخاد إجراءات إزاءها، كما أنها تبرز على فترة زمنية طويلة تبقى متداولة بين الأجيال ما تشكل تحديا للحكومات وخاصة في العالم الثالث التي إعتادت على التعامل مع قضايا آنية.

أصبحت الدول الضعيفة من "**قنوات الظل** " في عمليات العولمة؛ التي تجري عبرها التدفقات العالمية غير المشروعة، وقد تحدث **مالون Malone و نيتز Nitzs** عن تعدد الشبكات وعلاقاتها المعقدة التي نشأت من خلال المشاركة في إقتصاد الحرب والتي لها إمتدادات عبر وطنية، كما أن إقتصاديات الحرب هذه تعمل على المحافظة على إستمرار هذه الصراعات المتأصلة بعمق في تاريخ الدولة؛ عبر روابط سياسية، إقتصادية، عسكرية، وكذا روابط مع الدول المجاورة، بدأت تتوسع هذه الشبكات ضمن نظامها الاقليمي ثم تتضاعف من حيث المجال ،الدوافع، الأهداف لتشكل **Networks of Networks شبكة الشبكات.**

وبهذا أصبحت الشبكات عبر الوطنية تتحرك ضمن ماتسمى "**البنية التحتية للعولمة** " والتي تمكنت من الربط بين المحليات والجهات الفاعلة في أي منطقة من العالم حيث أصبح من الصعب التمييز بين "الوطني و الدولي"،" العام و الخاص ".[2]

[1] - Jessica West, "The Political Economy Of Organized Crime And State Failure: The Nexus Of Greed, Need And Grievance", **Innovations A Journal Of Politics**, Volume 6, p4, Available,at:
http://www.pec.ucalgary.ca/.../West%20The%20Political%20Economy%20Organized02pdf.

[2]-Denisa Kostovicova And Vesna Bojicic-Dzelilovic, Op Cit, p39.

ثم أتت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتنقل الدولة الفاشلة من خانة **وضع انساني يستدعي مساعدة انسانية** إلى **خطر أمني يستدعي خطة إستراتيجية** ، لقد حل خطاب الأمن محل خطاب التنمية.[1]

لقد أظهرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثلاثة سمات لأواخر القرن العشرين وهي :

- شبكة إرهابية.

-قدرتها على نشر القوة التدميرية القائمة على التكنولوجيا.

-دولة فاشلة قدمت لتلك الشبكة المساحة اللازمة لتنظيم وتخطيط الهجمات.

ترتبط هذه الشبكات غير الرسمية بالدولة على إعتبار أنها المصدر الرئيسي للموارد، أما إذا أمكن أن تتولد موارد كبيرة خارج الدولة في الظل؛ فإن الشبكات هنا تعمل دون أي روابط رسمية مع الدولة.[2]

كما أن الدولة الفاشلة أصبحت تشكل قلقا متزايدا؛ زاد نتيجة للآثار المترتبة على الإندماج في الإقتصاد العالمي أي نتيجة عمليات العولمة، وهو ما يعبر عنه **جيمس رايت James Wright** عندما يقول " **لقد أصبحت الدولة الفاشلة دائمة الوجود معنا** " ما يعني أنه لا توجد مخازن جغرافية وذلك نتيجة ل :

- التفاوت في الثورة بين الدول المتقدمة و العالم النامي مما حفز التوترات والمطالب.
- ثورة المعلومات و انتشار التكنولوجيا حرض على الارهاب .
- الدعم الذي تفرضه أوروبا على المنتوجات الزراعية قوض الزراعة ومن ثم

الإقتصاد في الدول المتخلفة.[1]

---

[1] -Luke Godfrey , "Are Failed African States A Threat To The Western World?", **International Relation**, August 2012, Available at:
http://www.e-ir.info/.../are-failed-african-states-a-threat-to-the-western-world.

[2] - Louise Andersen, Op. Cit, p16.

المطلب الثاني: : تهديد الدولة الفاشلة للمجمع الأمني الاقليمي:

لقد صورت المنظمة غير الحكومية **سايف وورلد Safe World** الخطر الذي تتكبده البلدان المجاورة للدولة الفاشلة ولاسيما تلك التي تشهد نزاعات أهلية من خلال مثال الموزمبيق التي كانت طريقا تجارية هامة للبلدان المحيطة بها مثل زيمبابوي، مالاوي، بوتسوانا، سوازيلاند، لقد فقدت مالاوي كل تجارها مع موزمبيق و قدرت التكاليف الإضافية للنقل إبان ذروة الحرب بحوالي 11 % من مداخيل الصادرات السنوية، وبالمثل فقد إنخفضت التجارة الخارجية مع زيمبابوي إنخفاضا دراماتيكيا حيث قدرت نفقات تصدير السلع عبر جنوب إفريقيا بحوالي 825 مليون.

وعموما يمكن أننتحدث عن أهم الأزمات التي تحدثها الدولة الفاشلة في الإقليم فيما يلي:

أولا: تأثير مشكلة اللاجئين على دول الجوار :

لا يقتصر تأثير التجمعات الضخمة من اللاجئين على تشكيل عبء إقتصادي هائل على بلدان هي أصلا فقيرة؛ إنما أيضا تمثل مصدرا دائما للتوتر بين اللاجئين وسكان البلدان وذلك لأسباب عدة :

لأسباب اقتصادية : لأنهم ينافسون على الموارد.

لأسباب سياسية : لأنهم يشكلون ضغطا دائما على الحكومات المضيفة لإيجاد الاجراءات لإعادتهم إلى أوطانهم .

لأسباب أمنية : لأن المخيمات كثيرا ما تستخدم قواعد لمختلف الفصائل المتطرفة.[2]

ثانيا: التضامنات العابرة للقومية

---

[1] – Derek Fraser , "Failed States Whey They Matter And What We Should Do About Them", **International Insights**, Volume 5, Number 2, p6, Available at: http://www.journals.hil.unb.ca/index.php/JCS/article/view/11243.pdf.

[2]–ماري كالدور، **الحروب الجديدة و الحروب القديمة :تنظيم العنف في حقبة الكونية**. ط1، تر: حسني زينة، بغداد: دراسات عراقية، 2009، ص45.

وفق فكرة صدام الحضارات التي جاء بها صاموئيل هنتتكتون فإن العامل الرئيسي الذي يدفع الدول للتدخل لدعم جماعتها العرقية هو القرابة العرقية، إن هذا التعقيد الذي تحدثه التضامنات العابرة للقومية يصبح أسوأ عندما تتحول إحدى دول الإقليم إلى **دولة فاشلة.**

فشل الدولة نفسها يمكن أن يكون معديا حيث يمكن للحرب الأهلية التي غالبا ما ترافق فشل الدولة وإنهيارها أن تمتد بسهولة إلى البلدان المجاورة؛ مما يؤدي إلى الفشل في تلك البلدان لان الحروب الاهلية غالبا ما تكون في شكل" **Cluster** " "**كتلة**" كما يتضح مما حدث في أمريكا الوسطى 1980، منطقة البلقان والبحيرات العظمى الافريقية في 1990 .

تميل الحروب الأهلية أيضا إلى تشجيع السباق نحو التسلح؛ فأثناء أو مباشرة قبل حرب أهلية تميل الدول إلى زيادة نفقاتها العسكرية بشكل كبير لأن أحد أقوى العوامل المحددة للنفقات العسكرية هو مستوى الإنفاق في الدول المجاورة، هذا الإنفاق المتزايد سوف يؤدي في الأخير إلى إستنزاف قدرات الدول ومن ثمة فشلها.[1]

كذلك يظهر التضامن في صورة الدعم المالي، المعنوي، البشري، بين الجماعات ذات التوجهات المشتركة وفي هذا نضرب مثال بتدفق المساعدات المالية بسخاء من طرف أثرياء الخليج المتعاطفين مع الإسلام المتطرف، فقد كان بالإمكان لتنظيم القاعدة أن ينتهي في أفغانستان بعد أن فقد واحدا من أهم ملاذاته ولكنه سرعان ماتكيف وسعى إلى إعادة تأسيس روابط مع الجماعات السلفية الجهادية المحلية؛ من خلال إنشاء محمية على الشبكة الافتراضية التي باتت وسيلتها لنشر البيانات وأشرطة الفيديو، كما تلقى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين مساعدات هامة، حيث كشفت التقارير عن إنتقال سبعمائة جندي إلى داخل العراق قادمين من السعودية بنسبة 41 %، ليبيا بنسبة 18%، سوريا، اليمن، الجزائر.[2]

ثالثا: تراجع النمو الاقتصادي

كذلك فإن فشل الدولة له آثار سلبية على النمو الاقتصادي في البلدان المجاورة، ففي دراسة حديثة أجراها البنك الدولي قامت بها **ليزا شوفيه Lisa Chauvet و بول كولبير**

[1] – Valentin Cojanu And Alina Irina Popescu, Op. Cit, p118.

[2] –Richard Shulty, Op. Cit, p89.

Paul Collier وجد أن الدول التي تتقاسم الحدود مع دول هشة أو فاشلة أو **Low-Income Country Under Stress (licus) أي دول ذات دخل منخفض او محدود تحت الضغط** كما يطلق عليها في مصطلحات البنك العالمي وجد بأن معدلات النمو الاقتصادي فيها تكون أقل بـ 1.6% من تلك الدول التي لا تجاورها، كذلك التكلفة الكبيرة لإنتشار أمراض مثلا الملاريا فيروس نقص المناعة المكتسبة، تدفق الاجئين إن التكلفة الإقتصادية السنوية ل **Licus** تكون 2.5 نقطة مئوية وهذه تكلفة بالنسبة للدول المجاورة مرتفعة.[1]

تبين هذه الأخطار الناجمة عن الفشل الدولاتي أهمية الأبعاد الإقليمية لسياسات التخطيط وهو مايؤكده **لوكهارت Lokhart** الذي يقر بان القضايا العابرة للحدود تتطلب وجود مشاركة مرنة بما فيه الكفاية للانتقال الى البعد الاقليمي لعملية التنمية.[2]

كثيرا ما يشدد على أهمية الإقليم ودوره في الفشل وفق فكرة **المناخ الاقليمي** المحفز للفشل بين الدول والدور الاقليمي في مواجهته، فالتعامل مع الدول الفاشلة يفرض تعاونا إقليميا مكثف، مثلا جواتيمالا عانت من مشكلة الإتجار بالمخدرات التي أدت إلى إزدياد معدلات العنف والقتل وبحسب آخر تقديرات **مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات United Nations Office For Crine And Drugs** فإن بعض الأقاليم في جواتيمالا التي تتفاقم فيها معدلات الإتجار بالمخدرات تشهد أكبر معدلات لجرائم القتل في العالم، وترجع المقالة ذلك إلى أن دول أمريكا الوسطى أصبحت الممر الآمن لهذه التجارة في رد فعل لسياسات الرئيس المكسيكي التي تضيق على هذه التجارة وعلى إستخدام أراضي بلده في تسيير عملياتها مما أدى إلى الإتجاه جنوبا في الوقت نفسه عملت كولومبيا على محاربة هذه التجارة لتتجه في محاولة أخرى نحو الشمال.[3]

في دراسة لمعهد **تشاتام هاوين Chatham Hous** حول فشل الدولة في اليمن و الصومال و تأثيرهما على الأمن الإقليمي تحدث عن تعرض المملكة العربية السعودية إلى

---

[1]- Monika francois And Inder Sud, Op. Cit, p 157.

[2] - Stefan Wolff , Op. Cit, p8.

[3]-"المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة" ، من الموقع:

http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=34747

موجة متنامية للهجرة من الصومال واليمن نحو أراضيها من جهات مختلفة إفريقية بالدرجة الأولى، مما دفع بها إلى محاولة إيقاف تأثيرها في منبعها، ففي الشمال من اليمن نشرت قوات على الحدود لمساعدة الحكومة اليمنية في قمع تمرد محلي للحوثيين يهدد بالإنتقال إلى المملكة العربية السعودية، أما اللاجئين والمهاجرين من القرن الافريقي فتعتبر اليمن بلد عبور بها شبكات فعالة لترحيل البشر إلى المملكة العربية السعودية؛ وهو ما دفع بها إلى إغلاق مؤقت للحدود السعودية اليمنية؛ إلا أن المهربين دائما يجتهدون في إكتشاف ممرات جديدة بعيدا عن مراقبة جهاز الدولة –والذي في أغلب الاحيان هو غير موجود – مما يتيح للمهربين الحصول على عائدات مالية قد تصل الى حوالي 20 مليون، و هي الضريبة التي يدفعها اللاجئون من أجل عبور الأراضي اليمنية و بهذا يشكل إقتصاد الهجرة شبكة إقليمية مريحة تعمل كعائق قوي للأشكال الرسمية.[1]

المطلب الثالث: البعد العالمي للفشل الدولاتي :

إن الضعف في الدولة حسب **جيفري هربست Jeffry Herbst** راجع ليس فقط إلى نقص في الإمكانيات وإنما أيضا إلى عدم وجود رغبة سياسية حيث ترى السلطات الرسمية أنه من غير المنطقي تحمل تكلفة عالية لمشاريع وإجراءات في مناطق غير مأهولة بالسكان وغير محفزة إقتصاديا؛ فهي تبدأ بالإهتمام فقط بهذه المناطق عندما تبدأ المشاكل الأمنية بالإشتعال مما يسبب إحراجا سياسيا للحكومة أو عندما يتم إكتشاف الثروات الإقتصادية ومثال ذلك كينيا التي تبدل جهودا لتحسين وجودها الأمني في المناطق الحدودية النائية في شمال وشمال شرق البلاد لتفادي العنف الطائفي وكذا التهديدات القادمة من الصومال.[2]

ويجدر هنا الإشارة إلى ضرورة التمييز بين السيطرة على الاراضي وتوفير الخدمات حسب **جون Jenne**، حيث يقدم فكرة التمييز بين الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة

---

[1]– سالي هيلي ، جيني هل ، "اليمن و الصومال : الارهاب وشبكات الظل وحدود بناء الدول" ،أكتوبر 2010، من الموقع:

http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/109494.

[2] –Anne–Sophie Poncelet, "**Comment Aider Au Mieux Les Etats Défaillants** ", Pax Christi Wallonie–Bruxelles, 2006, P3, Disponible sur :

http://ww. paxchristiwb.be/files/files/etats–defaillants.pdf.

المركزية والتي لا تسيطر عليها ليس فقط بناءا على مدى إحتكارها للعنف المشروع وإنما أيضا على أساس قدرتها على توفير السلع العامة بطريقة جيدة، متوسطة أو منعدمة.[1]

تتميز الأراضي غير المسيطر عليها من طرف الحكومة بكونها مساحات ممتدة داخل الدولة تكون خارج سيادة القانون الذي تمارسه الحكومة المركزية، وتقع هذه المساحات عادة في المناطق الريفية ما وراء نفوذ الحكومة أوفي مناطق جبلية حيث الفاعلين غير الحكوميين مثل الجماعات المتمردة، الخلايا الإرهابية، الوحدات شبه العسكرية، يمكن أن تنظم نفسها في هذه الاماكن وتشارك في انشطة غير قانونية؛[2] تمس مناطق عدة في العالم، والخريطة التالية تبين التشابك القوي بين الشبكات عبر العالم وكيف تصل الى الدول القوية التي تصبح فاشلة أمام شدة تعقد التهديد.

الخريطة رقم 1: تبين الترابط بين المنظمات الإرهابية عبر العالم.

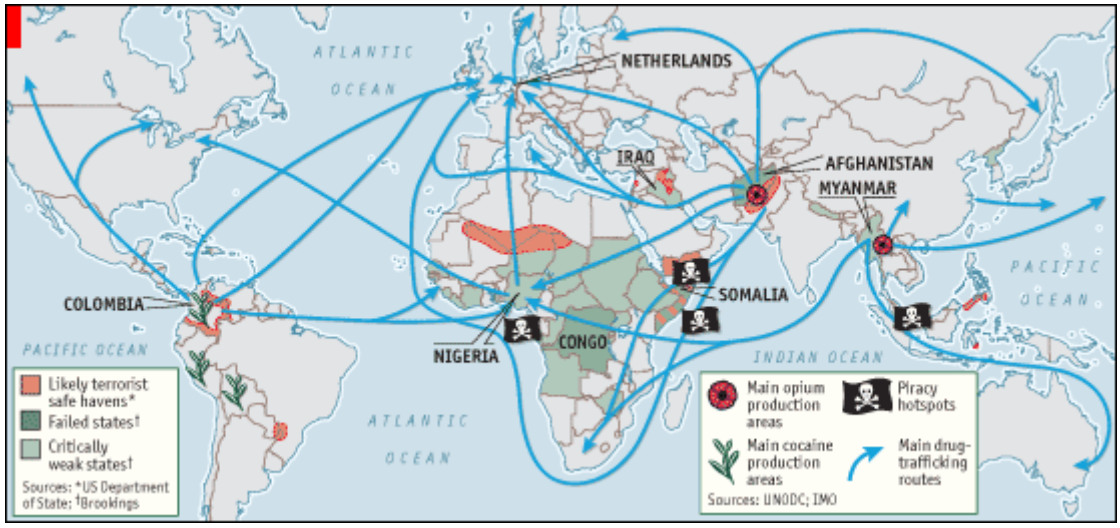

المصدر:

Failed states, Fixing A Broken world, Op. Cit,p2.

[1] – Stefan Wolff, Op. Cit, p8.

[2] –Tiffiany .O. Howard, "**Failed States And Spread Of Terrorism In Sub Sahara Africa**", Thesis On Doctorat Of Political Science, l'University Of Nevada, Department Of Political Science, 2010, p 963, Available at :
http://www.psa.ac.uk/journals/pdf/5/2010/1598_1514.pdf

وهو مايؤكده **روبرت كبرمنت Robert Kuppermant** و **دارلت ترنت Darrelt Trent** في كتابهما **الإرهاب: التهديد، الواقع، والإستجابة ,Terrorism :Threat Reality, Respons.** يؤكدان على أن هناك أدلة متزايدة على زيادة التعاون بين المنظمات الإرهابية الوطنية والدولية في شكل دعم مالي، بشري وتقني مشترك، وقد وجد أن الدول الفاشلة تستقطب الإرهاب نظرا للنقاط التالية:[1]

-**الهدف** : تتضمن الدول الفاشلة عددا من الأهداف الدولية مثل المطارات، الفنادق مراكز التسوق أو الثروات الاقتصادية، مصافي النفط خطوط الأنابيب الموانئ البحرية وهي التي يؤثر تضررها كثيرا على الإقتصاد العالمي .

- **التمويل:** الدول الضعيفة تتميز بمستويات عالية من الفساد، ضعف الجهاز الأمني، إنخفاض القدرة على مراقبة الأنشطة التجارية، تهريب المخدرات كلها أنشطة تعتبر مدرة للربح خاصة مع وجود الأنظمة غير الرسمية لغسل الاموال .

- **التجنيد** : إن سجل التجنيد في تنظيم القاعدة يدل على أن الفقر في الدول الضعيفة و البطالة ليست بالضرورة حافزا لتجنيد الإرهابيين لأن أكثر المجندين نحو هذه الأفكار هم الطلاب و الطبقة الوسطى والمهنيين في الدول البوليسية القمعية مثل باكستان، مصر والمغرب .... كذلك الدول التي تهمش الجماعات داخلها سواءا على أساس ديني أوعرقي فيعامل بعض المواطنين فيها و كأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.[2]

أما المعارضون لهذا الرأي فيعتبرون الدول الفاشلة ليست تهديدا للأمن الدولي لأن :

- المناطق المصنفة على أنها منهارة تكون أكثر عرضة للعمل الدولي في مكافحة الإرهاب

---

[1]-Michael Stohl, "**Networks Of Terror Failed States And Failing Policies After Septembe**" Paper Prepared For The Workshop On Failed States, University Of California, Santa Barbara, Department of Communication, 2002, p4, Available at : http://www.comm.ucsb.edu/faculty/mstohl/failed_states/2002/papers/MStohl.pdf.

[2] - keneth .j. menkhaus, Op. Cit, p87.

- هذه المناطق تكون غير آمنة لأن الشعب يجد سهولة في التعرف على الإرهابيين الأجانب وهو أمر لا يخدم أبدا الجماعات الإرهابية التي يشترط نشاطها السرية.
- في منطقة خارجة عن القانون يزيد إحتمال إلقاء القبض على هؤلاء الإرهابيين من طرف وكالات إنفاد القانون، كما يزيد من إحتمال تعرضم للجرائم الأكثر إنتشارا مثل الإختطاف، الإبتزاز، الإغتيال، فالتهديدات نفسها التي قد تعرض لها وكالات المساعدة الدولية يمكن أن تتعرض لها الجماعات الإرهابية والتي يمكن أن تجد نفسها تحت رحمة الجنود الذين يقدرون تماما قوة المساومة لديهم على أمل الإستفادة من عمليات مكافحة الإرهاب، حتى أن مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكي يقول " **البيئة هناك انتهازية .... إن وجود أي جماعة إرهابية من شأنه أن يباع في الخارج** ".

كذلك تعاني الأطراف الخارجية في المناطق الموبوءة بإنهيار الدولة والنزاع المسلح من صعوبة الحفاظ على حيادها، و هو ما قد يؤدي بهذه الجماعات لأن تصبح متورطة في تلك النزاعات أو حتى في النشاطات التجارية هناك، عندما تم القبض على عبد الله سليمان في مقديشو والذي إتضح فيما بعد أنه قد لعب دورا أساسيا في التفجيرات التي تبناها تنظيم القاعدة لسنة 1998 إتضح أنه كان مالكا لأحد الفنادق وقد تم القبض عليه ليس من طرف الشرطة الصومالية لأنه لا توجد أصلا قوة نظامية صومالية، وإنما من طرف مزيج من القوات الكينية الأمريكية، ولكن هذا لا يعني أن الإرهاب لم يستغل الدول الفاشلة؛ فعبد الله سليمان عاش أربع سنوات في الصومال قاد وحضر لعمليات إرهابية دون أن يعوقه شيء.[1]

في كتابه الجديد **Weak Kinks** يخلص الباحث **باتريك ستيوارت** إلى أن مجموعة ضعيفة ولكن ليست فاشلة كليا من الدول توفر مزايا أكثر على المدى الطويل للإرهابيين:

- الإرهابيون بحاجة إلى بنية تحتية فهجمات 11 سبتمبر 2001 كانت موجهة من أفغانستان ولكنها كانت ممولة ومنسقة في أوروبا بإستغلال الدرجة العالية من

[1] – Ken Menkhaus , "Quasi-States, Nation-Building, And Terrorist Safe Havens", **The Journal Of Conflict Studies**, Volume 23, Number 2 ,2003, p 8, Available at: http://www journals.hil.unb.ca/index.php/jcs/article/view/216/374.pdf.

تكنولوجيا الإتصالات التي تتميز بها هذه الدول، ونفذت معظمها من مواطني المملكة العربية السعودية كما إن اغلب المنفذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

- الجريمة المنظمة ربطت بين مزارعي الكوكايين في أمريكا اللاتينية والتجار في غرب إفريقيا والمستخدمين في أوروبا، فمهربي المخدرات يبحثون عن دولة فاشلة غرب افريقيا تكون موانئها وقوات الأمن فيها فاسدة يمكن أن تستبيح الممنوع في حال رشوتها مما يجعلها نقطة مثالية لإعادة شحن منتجاتها.[1]
- الإرهابيون بحاجة إلى الحماية ولابد من تأمينها من طرف السكان المحليين كما هو الحال في منطقة القبائل في باكستان.

يرى **باتريك ستيوارت** أن الإرهابيين الدوليين لا يجدون رهانهم الكبير في الدول الفاشلة وإنما يفضلون دولا ضعيفة ولكن بإعتدال وظيفي، أي دولة ذات سيادة تحميهم من التدخل الخارجي ولكن أيضا ضعيفة تمنحهم مساحة للعمل بصورة مستقلة فأفغانستان عندما حكمتها طالبان لم تكن ساحة غير خاضعة للحكم وإنما دولة راعية للإرهاب.[2]

وسوف نتطرق فيمايلي إلى أهم التهديدات التي عادة مايزيد الفشل الدولاتي في حدتها:

أ- **الهجرة غير الشرعية** :هناك هجرة جماعية للاجئين من الدول الفاشلة؛ حيث يسعى المواطنون لإيجاد بيئة ملائمة في الملجأ الجديد، ولكن الذي يحدث أنهم عندما يصلون إلى البلد المضيف؛ تبدأ الصعوبات بملاحقتهم ولا يجدون ما كانوا يعتقدون به لذا يلجؤون إلى الأنشطة الإجرامية التي تؤثر على سلامة وأمن البلد المضيف .

[1] - James Traub, Op. Cit, p1.

[2] - Charleta B. Tavares And Other, Op. Cit, p8.

ب- الأمراض الوبائية :تعتبر الدول الفاشلة حاضنات قوية لمختلف الأمراض إلا أن معظم هذه البلاد تعاني عزلة نسبية فدول مثل إفريقيا جنوب الصحراء تعاني أكثر من غيرها من معدلات عالية جدا مقارنة بباقي دول العالم.[1]

حسب خبراء إقتصاد التنمية على غرار **كلايف بيل Clive Bell** و **مورين لويس Maureen Lewis** فإن الدول الفاشلة التي لا تؤدي و ظائف الصحة العامة الأساسية تضع بقية العالم في خطر فمند سنة 1973 أكثر من 30 مرضا لم يكن معروفا نشأ في أشد البلدان فقرا مثل الإيدز، الإيبولا، فيروس غرب النيل، تنتشر هذه الأمراض خاصة أثناء فترات الإضطراب السياسي مثلا فيروس AIDS وجميع السلالات المتطورة منه نمت في بورما الشمالية وهي بها الكثير من المناطق غير المحكومة، كما أن فشل الحكومة النيجيرية قد أدى إلى إنتشار وباء شلل الأطفال الذي كاد العالم أن يقضي عليه.

ولكن هناك القليل من البيانات الدقيقة حول العلاقة بين قدرة الدولة وأنماط الوباء فمن المعروف أن عبىء الأمراض المعدية يقع غالبيته (90%) في البلدان منخفضة الدخل و كذا متوسطة الدخل والتي تشكل مجتمعة 11% من الإنفاق العالمي على الصحة العامة.[2]

تلتزم الدول الغنية في العالم أخلاقيا بتعزيز النظم الصحية في إفريقيا؛ من خلال مبادرة الصحة العالمية التي تتصدى لإنتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة ولكن رغم المساعدة فإن ضعف الأداء من جانب البلدان النامية في منع الأمراض المعدية لا زال يخيم على الأوضاع.

ج- **أسلحة الدمار الشامل:** بإستثناء كوريا الشمالية وباكستان فإن الدول الضعيفة في العالم تشكل الحد الأدنى من مخاطر الإنتشار النووي نظرا لأن لديها مخزون محدود من المواد الإنشطارية في حين الدول الأكثر تهديدا في هذه النقطة هي الدول المصنفة على أنها

---

[1] – Stewart Patrick, "Why Failed States Shouldn't Be Our Biggest National Security Fear", 2011, Available at : **http:// www.articles.washingtonpost.com/.../3526565_1_security-concerns national-security-state-hillary-rodham-clinton**

[2] –Stewart Patrick ,"**Weak States And global Threats: Assessing Evidence Of Spillovers**" Centre For Global Development Working Paper, January2006, p 250, Available at : http://www.cgdev.org/files/5539_file_WP_73.pdf.

مارقة مثل إيران وسوريا، دول فاسدة مثل روسيا، دول ذات جهاز أمني سيء مثل جورجيا والتي من خلالها يمكن تهريب المواد غير المشروعة.[1]

وفقا للحكومة البريطانية فإنه من بين 17 دولة لديها برنامج تصنيع أسلحة الدمار الشامل أوعلقت برنامجها –هذا طبعا خارج الدول دائمة العضوية –هناك 13 دولة معرضة لعدم الاستقرار، إلا أن ما يقلق أكثر ضمن هذه الدول هو وجود إمكانية كبيرة للتعرض للسرقة وذلك نتيجة وضع الأسلحة في أيدي أنظمة قد تكون غير حليفة أو في يد العصابات و كمثال على هذا يذكر أنه ولأكثر من عقدين من الزمن دبر **قادير خان Qadeer Khan** وهو عالم نووي باكستاني عمليات سرية عدة لبيع الخبرات التكنولوجية النووية بما في ذلك الوسائل اللازمة لإنتاج المواد الإنشطارية وتصميم الأسلحة النووية و بيعها إلى إيران كوريا الشمالية، وللإشارة فإن عمليات **قدير خان** هذه ما كانت لتنجح. حسب **ديفيد أولبرايت David Albright** و **كوري أندرسون Cory Hindrsen** من دون وجود فساد وعمالة من الحكومات المتعاقبة والتي لعقدين من الزمن تقريبا سارعت إلى نفى أي مشاركة لعلمائها في عمليات البيع والشراء غير المشروع.[2]

ضف إلى ذلك أنها ما كانت لتصبح عالمية دون وجود المزيد من الضعف المؤسسي في البلدان ذات الدخل المتوسط بما فيها ماليزيا جنوب إفريقيا والتي تملك قدرات التصنيع و لكنها تفتقر إلى المعرفة و القدرة أو الرغبة في تنفيذ قوانين حظر الإنتشار النووي .

هذا دون أن ننسى خطر الأسلحة الصغيرة، فحسب مؤسسة مسح الأسلحة الصغيرة و التي مقرها جنيف فإن هناك أكثر من 640 مليون قطعة سلاح تعم العالم؛ وتتواجد في ظروف تخزين سيئة وهو ما يشكل إغراءا كبيرا لإنفجار الحروب الأهلية.

د– الإرهاب والدولة الفاشلة: قدمت **جامعة ميرلاند University Maryland** دراسة أكدت فيها أنه في الفترة من 1991 الى 2001 أكثر الإرهابيين جاءوا من البلدان

---

[1] – Stewart Patrick, Op. Cit, p251.

[2] – Stewart Patrick, "Weak States And Global Threats: Fact Or Fiction", **The Washington Quarterly**, Volume 29, Number 2 ,2006, p29, Available at :
http://www.cgdev.org/files/7034_file_06spring_patrickTWQ.pdf

الإستبدادية ذات الدخل المنخفض المنغمسة في الصراع وهذه الخصائص من أهم مظاهر الدول الفاشلة مثل السودان، الجزائر، افغانستان ، وتؤكد **آلين آمشر Allen Amushar** التي ترى بأن تحول أسامة بن لادن إلى إرهابي راجع ليس فقط الى كراهيته المعروفة للولايات المتحدة الأمريكية وإنما إلى معارضته الشديدة لسياسة دولته المملكة العربية السعودية؛ وتعبر **آمشر** عن هذا فتقول "هي في الواقع حرب تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية في معركة بين متطرفين إسلاميين وحكومات عربية" وفي الصدد يقول **أنور إبراهيم** نائب رئيس الوزراء الماليزي "إن أسامة بن لادن و المنتسبين اليه هم نتاج اليأس، فهم ينتمون الى دول لاجدوى فيها من النضال السياسي بوسائل سلمية، فالمعارضة السياسية في دول اسلامية عديدة هي ببساطة غير مشروعة" .

المؤرخ **والتر لاجور Lagueur Walter** لديه بعض الملاحظات التي تقر بعدم حتمية الرابط بين الدول الفاشلة و الجريمة، من خلال تحليل بعض النتائج:

– الدول التسعة والأربعون التي وضعتها الأمم المتحدة ضمن الأقل نموا لا تكاد تشهد أي نشاط ارهابي.

– يتركز الإرهاب بشكل أكبر في دول جنوب شرق آسيا، العالم الاسلامي، أكثر من الدول الافريقية، وهو ما يعني وجود إلى جانب عامل الفشل إعتبارات أخرى دينية، ثقافية...الخ.

– ليس كل الإرهاب الذي يحدث في الدول الضعيفة عابر للحدود الوطنية؛ فهو أحيانا يكون من قبل المتمردين بدافع من المظالم السياسية المحلية مثل القوات المساحة الثورية في كولومبيا **فارك Fark**. [1]

يبين الجدول التالي الدول العشرين الأولى على قائمة الدول الفاشلة وما تأويه من منظمات ارهابية :

[1] –Ibid.

الجدول رقم 1: يبين الجدول عدد المنظمات الإرهابية الموجودة في الدول العشرين الأولى على مؤشر الدولة الفاشلة.

مؤشر الدولة الفاشلة	الدولة	التنظيمات الإرهابية
1	الصومال	تنظيم القاعدة
2	السودان	تنظيم القاعدة
3	الكونغو الديموقراطية	(0)
4	كوت ديفوار	(0)
5	العراق	تنظيم أبو نضال تنظيم القاعدة.
6	زيمبابوي	(0)
7	تشاد	(0)
8	هاييتي	(0)
9	باكستان	تنظيم القاعدة، لشكر طيبة، حركة المجاهدين، الحركة الإسلامية الأوزبكية، جيش محمد.
10	أفغانستان	تنظيم القاعدة، الجماعة الإسلامية المقاتلة المغاربية، الحركة الإسلامية الأوزبكية.
11	غينيا	(0)
12	ليبيريا	(0)
13	جمهورية إفريقيا الوسطى	(0)
14	كوريا الشمالية	(0)
15	بورندي	(0)

16	اليمن	تنظيم القاعدة
17	سيراليون	(0)
18	بورما	(0)
19	بنغلاديش	تنظيم القاعدة
20	نيبال	(0)

المصدر:

Hehir Aidan, Op Cit, p315,

معظم الدول التي تحتل مراكز متقدمة في مؤشر الدولة الفاشلة لا تحمل أرقاما مرتفعة بشكل غير عادي من المنظمات الإرهابية فقط هي: أفغانستان، العراق، باكستان، تظهر وجودا ملحوظا للجماعات الإرهابية فمن بين عشرين دولة فاشلة على المؤشر هناك ثلاثة عشر دولة لا تحتوي على منظمات إرهابية .

الجدول رقم 2 : يبين عدد الهجمات الإرهابية التي تمت في الدول التي تحتل مراتب متقدمة في مقياس الدول الفاشلة.

مؤشر الدولة الفاشلة	الدولة	الحوادث
1	الصومال	11
2	السودان	10
3	الكونغو الديموقراطية	2
4	كوت ديفوار	1
5	العراق	6801
6	زيمبابوي	0

7	تشاد	1
8	هاييتي	11
9	باكستان	14
10	أفغانستان	758
11	غينيا	904
12	ليبيريا	1
13	جمهورية إفريقيا الوسطى	1
14	كوريا الشمالية	0
15	بورندي	0
16	اليمن	2
17	سيراليون	83
18	بورما	18
19	بنغلاديش	136
20	نيبال	440

المصدر:

Hehir Aidan, Op Cit, p 318.

تؤكد النتائج التي في الجدول أنه لا توجد علاقة حتمية بين فشل الدولة و الحوادث الارهابية التي تتم فيها، حيث توجد دول مثل: الكونغو، كوت دفوار، زيمبابوي لم تشهد سوى عدد ضئيل من الهجمات الإرهابية.

كذلك الاستفزاز الذي يولده العامل الخارجي قد يكون له دور في جعل الدولة الفاشلة ملاذا للارهابيين، وهو ما يؤكده **بورتر جوس Porter Goss** مدير وكالة المخابرات الامريكية CTA الذي أكد بأن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية وحول العراق الى دولة علمانية هو ما إستفز الحركات الجهادية في العالم الاسلامي .

هـ- أمن الطاقة: لقد أدى عدم الاستقرار في الدول المنتجة: العراق، نيجيريا، فنزويلا الى اضطرابات في السوق العالمية، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بدفع علاوة "**انعدام الامن**" " **Insecurty Premum** ".

البروفيسور في الدراسات الامنية **مايكل كلار Michual Klare** يوضح أن توفر الطاقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، لمجموعة صغيرة من البلدان مثل نيجيريا، العراق، روسيا، المملكة العربية السعودية،[1] حتى أنه في أوائل سبتمبر 2008 أعلنت حركة تحرير دلتا النيجر أنها تعتزم شن حرب النفط مع جميع شركات النفط المستثمرة في النيجر، وهو ما أقلق الولايات المتحدة التي تعتبر نيجيريا خامس مورد لها.[2]

المبحث الثاني: إستراتيجية القوى الكبرى في مواجهة خطر الدولة الفاشلة:

يتم تقديم تصنيف دقيق من طرف **"روبرت كوبر" "Robert Cooper"** وهو دبلوماسي بريطاني في كتابه **"كسر الأمم" "The Breaking Of Nations"** يقسم العالم مناطق.

1-هوبزية: "ما قبل الحداثة" مناطق الفوضى.

2 -مناطق ما بعد الحداثة: يكون النظام حيث السيادة الوطنية تأتي طوعا مثل الإتحاد الأوروبي.

[1] -Stewart Patrick , Op. Cit, p253.

[2]-Richard Shulty, Op. Cit, p89.

في رأيه أن الفوضى التي تتميز بها **المناطق الهوبزية** لابد من مواجهتها ومراقبتها بعناية،[1] أما مناطق مابعد الحداثة فتسيطر فيها أقطاب النظام الدولي؛ التي تسعى إلى كبح خطر الفوضى القادمة من المناطق الهوبزية؛ تخوفا مما قد ينتج عنها من زعزعة لمكانة هذه القوى المسيطرة. وقد عرف العالم العديد من القوى التي تمكنت خلال مراحل تاريخية معينة من بسط نفوذها على رقعة واسعة من هذا العالم وطبعا كل حسب حجم القوة المتاحة له آنذاك، وقد إختلف المصطلح الذي أطلق على هذه القوى حسب درجة القوة التي تميزت بها:

قوة عظمى: كان **وليام فوكس William Fox** هو أول من إستخدم هذا المصطلح سنة 1944، وقد عرفها على أنها "دولة تمتلك قوة عظيمة بالإظافة إلى تميز قوتها بحركية كبيرة"، وقد أسند هذا الوصف آنذاك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفياتي وبريطانيا وهو مايؤهل هذه الدول لكي ترسم عالم مابعد سنة 1945 في حين كانت وقتها ألمانيا إيطاليا و اليابان مهزومة و أوروبا في حالة تمزق أما الصين فقد كانت غارقة في الحرب الأهلية.

ولكن تجب الإشارة هنا إلى أن هذه الدول لم تكن متساوية في القوة فالإتحاد السوفياتي ما كان لوحده أن يهزم ألمانيا على الجبهة الشرقية لولا الدعم الأمريكي، أما بريطانيا فقد كان وضعها مزري بعد معاناتها من الإفلاس إلا أن فوكس يصنفها كدولة عظمى بالنظر إلى مواردها الإنسانية و المادية الهائلة وقيادتها لمنظمة الكمنويلث. وعلى هذا فإن القوة التي كانت تستحق أن يطلق عليها وصف القوة العظمى سنة 1944 هي الولايات المتحدة الأمريكية[2].

قوة كبرى: يقول فوكس بوجود فرق بين القوى العظمى في حقبة ما بعد الحرب الباردة سنة 1945 و القوى الكبرى الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كفرنسا، إسبانيا وبريطانيا. فالقوة الكبرى كانت من ناحية أصغر بكثير من القوة العظمى وقامت بنشاطاتها على مسافات قريبة، حتى لو كانت هذه الدول من اللاعبين الدوليين المهمين؛ إلا أنها لم تبلغ يوما المدى العالمي والتأثير الذي بلغته الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الإتحاد

[1] –Charleta B. Tavares And Others, Op. Cit, p8.

[2]- مارتن غريفش، تيري أوكالاهان، ص332.

السوفياتي، فعلى إمتداد خمسة قرون شهد العالم دولا عديدة قوية أطلقت عليها لقب قوة كبرى البرتغاليون، الإسبان و الإيطاليون في القرن السادس عشر السويديون و الدنماركيون في القرن السابع عشر، البريطانيون و الفرنسيون في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر.[1]

قوة مهيمنة: بعد سقوط حائط برلين وتفكك الإتحاد السوفياتي برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة لا منازع لها بعد إنتصار الليبيرالية وإقتصاد السوق، وقد ورد في تقرير بول وولفوفيتز مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية سنة 1992 بأن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو الإبقاء على الهيمنة و بأنه يجب إقناع أي خصوم محتملين بأن ليس عليهم التطلع إلى لعب دور أكبر. وهو مارفضه كينيدي الذي حدى حدو ماركس في تبني الحتمية التاريخية القائلة بسقوط الإمبراطوريات معتبرا أن أعباء الإمبراطوريات تتزايد مع مرور الوقت حتى يختل التوازن بين أعباء الأمن المتزايد وقدرتها على الحفاظ على قاعدة تقنية وإقتصادية تلبي الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية لمواطنيها وتضمن في نفس الوقت إستمرار النمو. و لإثبات نظريته قام كينيدي بتتبع قيام الإمبراطوريات و سقوطها منذ 1500 حتى الإمبراطوريتين الأمريكية و السوفياتية.[2]

لقد أبرزت خبرة الإمبراطوريات التاريخية عدة دروس تنطبق على الظروف العالمية المعاصرة، ومن أهمها أنه لم توجد دولة تستطيع أن تمارس نفوذا فائق القوة في مختلف الأوقات خاصة في ظل ظروف العولمة حيث يصبح من الصعوبة بمكان على أية قوة حتى و لوكانت الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه حجم التهديدات التي باتت تواجه أقطاب النظام الدولي والتي على رأسها الدول الفاشلة. خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي ساهمت في إخراج الدول الفاشلة من مفكرة الباحثين والدوائر الأكاديمية إلى الدوائر الرسمية كما أعطت قضية بناء الدولة في مرحلة مابعد الصراع إهتماما خاصا ضمن الأجندة العالمية سواء لدى الدول أو الهيئات متعددة الأطراف مع الاشارة الى ان عملية البناء هذه لا تشمل ما يسمى **عالم اليوم المتفاعل.**

---

[1]- المرجع نفسه، ص334.

[2]- غسان العزي، "مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي"، من الموقع:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4360

كتبت **روزا مونوساس Rosa Meneses** أن الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك أوروبا راجعت سياستها الخارجية لإدخال الدول الفاشلة كواحدة من التهديدات العالمية لأمنها لتوضع من حيث خطورتها الى جانب الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل.[1]

ومن بين الوكالات الدولية التي إهتمت بخلق إستراتيجية تتعلق بالدول الفاشلة يمكن أن نذكر البنك الدولي ،الوكالة الأمريكية للتنمية **USAID**، منظمة التعاون و التنمية **OECD** لجنة المساعدة الانمائية **DAC**، وزارة التنمية الدولية **DFID** وطبعا مع إختلاف السبب الذي سعت من أجله هذه الوكالات للإهتمام بالدول الفاشلة إنسانيا كان أو ماديا.

ليست الوكالات والمنظمات الدولية فقط التي كان لها إستراتيجيات إتجاه الدول الفاشلة و انما ايضا الدول التي باتت ترى في فشل الدول تهديدا لأمنها القومي.[2]

وفيمايلي سوف نتعرض لاستراتيجيات القوى الكبرى لمواجهة خطر الدول الفاشلة .

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الدول الفاشلة:

لقد أصبح العالم اليوم متقلصا بالنسبة ل الولايات المتحدة الأمريكية أو كما يسمى **Shrinking World** فهو قابل لأن تحتويه قبضتها طالما أن أمريكا تستمتع الآن بما يسمى **اللحظة الأحاديةUnipolar Moment** وهذا أيضا تعبير أمريكي لتخفيف تعبير الهيمنة الأحادية بالمنطق الإستعماري ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإيجاد " **الشعوب البديلة** " أو "**الأنظمـة البديلة**" **Alternative Systen** وذلك بإحتواء الشعوب ثقافيا على حساب ما هو سائد أيديولوجيا، دينيا، قوميا وحضاريا.[3]

---

[1]- José Manual Pureza And Others, Op. Cit, p17.

[3]- Finn Stepputat And Lars Engberg-Pedersen, **Fragile States :Definition, Measurements And Processes** ", Danish Institute for International Studies REPORT 2008, p22, Available http://www.diis.dk/…/2008_11_fragile_states-definitions_measurements_processes.pdf

[3]-"السودان في المصطلح الامريكي :فهل هو دولة فاشلة"، مرجع سابق.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية أنفقوا مبالغ مالية طائلة على مشاريع بحث متعددة تعنى بدراسة ظاهرة الدولة الفاشلة. تم إنشاء ما سمي **قوة مهمة فشل الدولة** في جامعة ميريلاند وقد ركز المشروع على أسباب فشل الدولة التي عرفتها هذه الوحدة على أنها " رقعة تشمل مجموعة من الصراعات السياسية الصعبة والأزمات وتضرب الأمثلة بأحداث سنوات التسعينات في الصومال البوسنة، ليبيريا، افغانستان، الكونغو"،[1] قبل هذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الدول الفاشلة وفق فرضيات تقليدية تتمحور حول الإيمان الأساسي بالديمقراطية الانتخابية، معايير السوق الحرة، مشروطية برامج صندوق النقد الدولي وهذا يدخل في إطار ماتسميه **رايس** "**الدبلوماسية التحولية**" **Transformational Diplomacy** حيث يشار في التقارير إلى أن الديموقراطية هي حجر الزاوية للإستقرار ومفتاح الأمن القومي الأمريكي، لكن هذا لا يعني ضرورة إلتزام طويل المدى ذلك أن الولايات المتحدة تعطي أهمية كبيرة لبناء الجيش و تحقيق الأمن على حساب التطور الإقتصادي، فبدون أدنى إهتمام لمتطلبات إعادة البناء في أفغانستان نقلت الولايات المتحدة قواتها منها إلى العراق مما حولها إلى دولة فاشلة بإمتياز و كذا دولة مخدرات .

ضمن إستراتيجية الأمن الوطني لسنة 2006 أفغانستان تستحق فقط فترة قصيرة؛ تضمن خلالها الحد الأدنى من متطابات إعادة البناء وفق وجهة النظر الأمريكية:

- إنتخابات نزيهة.
- تحول أفغانستان إلى حليف للغرب.

ولكن رغم تحقيق هذا بقي الخطر فإقتصاد أفغانستان لا يزال قائما على تجارة المخدرات، وطالبان عادت لتسيطر على الكثير من المناطق ضف إلى ذلك توتر الحدود بين أفغانستان و باكستان.[2]

إن من بين ما تقوم عليه فكرة **الفوضى الخلافة** التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها العسكرية بقيادة المحافظين الجدد؛ هو فكرة استبدال الدول القائمة بدويلات

[1] – Marla C. Haims, Op. Cit, p 3.

[2] –José Manual Pureza And Others , Op. Cit. p22.

أصغر تتسم بأحادية الطابع العرقي وتحييد هذه الدويلات بجعل كل واحدة منها ضد الاخرى؛ على نحو مستمر وهو مايعني أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تعمل معاكسة لنفسها فهي من جهة تسعى لمواجهة خطر الدولة الفاشلة عن طريق التدخل لإسقاط الحكومات الفاشلة وبناء أخرى فعالة إلا أنها في الوقت نفسه تضعف دولا قومية أخرى عندما لا تقتضي مصالحها التدخل لإنقاذها.[1]

واحدة من الإنتقادات الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية هي أنه على الرغم من تحدث الرئيس أوباما كثيرا عن الخطر الذي تشكله الدولة الفاشلة إلا انه لم يضع سياسة متماسكة لمنع أو التعافي من فشلها و بهذا الصدد أكدت **آن ماري سلوتر Ane Marie Slaughter** أن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة التمرد المدني والعسكري في أفغانستان عبارة عن **Petri Dish** * نمت فيه الجريمة أكثر فأكثر، وهذه السياسة بدرجة أكبر نجدها لدى المحافظين لأنهم يهتمون أكثر بالطراز التقليدي للتهديد الذي تشكله الصين، روسيا، ايران، ولذلك فإنهم غير قلقين لعدم وجود إستراتيجية إتجاه الدولة الفاشلة لأنها أساسا لا تزعجهم،[3] أما الصقور في البيت الابيض فيفضلون الإستراتيجيات القائمة على الهجمات الجوية، المطاردات الإستخباراتية، وقد كان هذا هو سبب تبني الولايات المتحدة لحرب موسعة ضد الإرهاب والدخول في تحالفات غريبة مع حكومات هشة مثال تحالفها مع الحكومة اليمنية في التحقيق في الهجوم الارهابي على المدمرة **يو أس أس USS** رغم أن قدرات هذه الدول منخفضة، وأحيانا كثيرة تكون هي نفسها خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة وجود ولاءات مختلفة داخل المؤسسة الرسمية الخدمة المدنية، الجيش.[4]

سنة 2006 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع تحت مسمى "**تحدي الألفية**" تم التأكيد فيها من جديد بأن الدولة الفاشلة هي ملاذ آمن للإرهابيين لا بد من تصفيته وقد

---

[1]–بودربالة بركان "المحافظون الجدد...منظرون لخراب العالم" جريدة السفير نت ، العدد 118،أكتوبر 2007، ص13.

* عند ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية فهو يعني "طبق بيتري" وهو عبارة عن وعاء مسطح شفاف؛ يصنع من الزجاج، وقد ظهر هذا الإختراع من طرف علماء الأحياء، ويستعمل لزراعة الخلايا خلال التجارب المخبرية وبالتالي مراقبة نموها، أما المقصود به في هذه المقالة هو أن السياسة الأمريكية قد حولت أفغانستان إلى مكان يشبه هذا الطبق، ولكن في هذه الحالة بدلا من نمو الخلايا تنمو فيه المنظمات الإرهابية و الفساد.

[3] – James Traub, Op. Cit, p 4.

[4] – Ken Menkhaus , Op. Cit ,p 10.

خصص دعم مالي كبير من أجل المشروع وهو مخصص لدعم الدول التي تتبنى الديموقراطية وتحكم بالعدل وطلب الرئيس ثلاثة مليارات دولار من الكونغرس لهذا الصندوق سنة 2006 وتعهد بزيادة تصل إلى خمسة مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.

لكن هذه المشاريع ووحدات البحث التي أنجزت لم تنجح بالصورة المطلوبة، ولذلك لطبيعة الإلتزامات الأمريكية التي تتميز بالنفس القصير، خلال الحملة الإنتخابية للرئيس جورج بوش الإبن سنة 2002 أنكر أي مسؤولية للولايات المتحدة لإقامة السلام في العالم فقال "لا أعتقد أن قواتنا تستستخدم لما يسمى **بناء الأمة**" وهو بهذا يحصر عمل القوات الأمريكية في التدخل لإسقاط الحكومة الفاشلة ثم الإنسحاب مباشرة.[1]

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأوروبية إتجاه الدول الفاشلة:

إعتبر الإتحاد الأوروبي في إستراتيجيته الأمنية الجديدة أن الدول الفاشلة هي ظاهرة "مقلقة" للأمن العالمي، ولهذا فإن تزايد المجتمعات المختلة وظيفيا، إنفجار النمو السكاني على حدود أوروبا يطرح العديد من المشاكل لها.

في تقرير أوروبي حول التنمية سنة 2009 حاول الإتحاد الأوروبي التغلب على التحديات المالية السياسية والمؤسسية لتنفيذ إلتزاماته بشكل خلاق في الممارسة العملية بعنوان **"الحماية الإجتماعية لتنمية شاملة "** وقد أعد التقرير من طرف **Andrew Sherrifأندرو شرف و Fernanda Faria فرناند فريا** وهو يركز على هشاشة الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء، بحيث يسعى لوضع الإستراتيجيات لتعزيز قدرة منطقة الساحل جنوب الصحراء على الصمود [2].

إلا أن إتجاها في الأوساط الأوروبية ظهر يرفض مايسميها المغامرات الخارجية بشكل واسع النطاق، كما أن الإستراتجيين أصبحوا يفضلون التركيز أكثر على إحتواء روسيا،

---

[1] -Hehir Aidan, Op. Cit, p 318.

[2] - ECDPM Editorial Team," **Failed States Or Failed Donors ? Eu Challenged To Better Align Its Policy And Practice On Fragil States** " , European Centre For Development Policy Management Working Paper, Available at :

http://www.ecdpm-talking points.org.

وتحديد الدول الفاشلة التي تستحق الإهتمام فقط في أوروبا االشرقية والضفة الأخرى للمتوسط.

لكن هذا لم يمنع الإتحاد الأوروبي من المشاركة في عمليات تدخل من أجل إعادة بناء الدولة مثلما حدث في البوسنة، الكونغو الديموقراطية حيث تولت قوات الإتحاد الاوروبي تدريب وإصلاح قطاع الأمن تدريب الكوادر العليا في نظام القضاء ، السجون...الخ.[1]

تمثل تدخلات الإتحاد الأوروبي البعد العسكري للتدخل في الدولة الفاشلة كما هو الحال في أفغانستان، وهذا البعد سوف يكون أكثر فعالية عندما تكون المنظمة متعددة الأطراف مثل حلف الأطلسي؛ رغم أن هذا الأخير لا يريد أن يأخد التزاما مفتوحا لمعالجة مشكلة الدولة الفاشلة في جميع أنحاع العالم، ولكنه لا يمتنع في أن يبدي إستعداده للتعامل مع المهام المطلوبة خاصة وأن الأمم المتحدة سوف تظل المؤسسة الواجهة للتعامل مع الدول الفاشلة لكنها ليست دائما المنظمة الأقدر؛ مادامت الولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي ترفضان وضع قواتهما تحت إدارة الأمم المتحدة ومع ذلك فإن جهود الأوروبيين تبقى متواضعة خاصة مع تفاقم حالات الفشل إلى وضعية الإنهيار وهو ماجعلهم يركزون على منهج وقائي أكثر منه تدخلي علاجي مثال ذلك عقود الشراكة التي تبرمها مع دول الضفة الأخرى للمتوسط والتي تتضمن العديد من البرامج التنموية.[2]

وتبقى الدولة الفاشلة هاجسا لدى الأوروبيين يتردد في كل مرة في تصريحات كبار المسؤولين في أفريل 2005 صرحت **ميشيل أليو ماري** وزيرة الدفاع الفرنسية قائلة أن الدول الفاشلة هي مصدر رئيسي للإضطرابات السياسية، الإقتصادية، الإنسانية، و التي تهدد أمننا والتي يمكن بسرعة تصديرها للدول الأخرى إذن هي تهدد أمننا وأمن مواطنيها خاصة من

---

[1] - Simon Mason, **Failed States Post Conflict States And Reconstruction**" , Center for Security Studies working paper, p 3. Available at :
http://www.swiss peace –ch/fileadmin user-upload.

[2]- Sonali Huria, "**Failed States And Foreign Military Intervention** ", Institute of Peace and Conflict Studies Report , New Delhi, february 2009 , p4 , Available at :
http://www. ipcs.org/pdf_file/issue/SR66-Sonali-Final.pdf.

حيث كونها تشجع تطوير الهجرة غير المتحكم فيها كما عبر عنها رئيس الوزراء البريطاني بقوله "**عندما نغادر الدولة الفاشلة فإننا نتعامل مع نتائجها** ".[1]

ورغم هذا التخوف الشديد من المسؤولين إلا أنهم يفضلون الوسائل السلمية وليس إستخدام القوة العسكرية التي تصر عليه الولايات المتحدة الامريكية؛ و التي تركز على **إعادة النظام** ومن ثم الإنسحاب وإلقاء عبء **إعادة البناء** على مايسميه **إينياتيف Ignatieff بالأوروبيين الإنسانيين European Humanitarian** فهي إمبراطورية تتسم بكونها متعجلة **Imperialisme In Hurry** .

المطلب الثالث: الإستراتيجية الروسية إتجاه الدول الفاشلة:

إن إنزعاج روسيا المتزايد من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى تكريس إنتصارها في الحرب الباردة وفرض هيمنتها في عالم الأحادية القطبية؛ وسعيها لإستبعاد روسيا من القيام بدور فاعل في السياسة الدولية، وكذلك توجسها من آراء يكررها مسئولون سابقون لايزال لهم دور فاعل في رسم الإستراتيجيات الأمريكية من أمثال بريجنسكي الذي لا يكف عن التأكيد بأن طموحات روسيا للإضطلاع بدور الدولة العظمى لا يتناسب مع وزنها الفعلي الراهن؛ الذي لا يخولها القيام بأكثر من دور قوة إقليمية.[2]

وهو ماجعل روسيا تسعى للعودة للساحة الدولية من خلال جعل سياستها مع بداية التسعينات تصالحية مع الغرب ولكنها فيما بعد إتسمت بعدم الوضوح، وقد أعرب القوميون المتطرفون الشيوعيون عن قلقهم وإنتقدوا بشدة ما أعتبروه سياسة موالية للغرب، وجادلوا بأن علاقات وطيدة بالغرب تشكل خطرا على الأمن القومي لروسيا لأن الغرب لايزال العدو الرئيسي لها، إلا أن السياسة الخارجية الروسية أرادت أن تظهر روسيا بصورة القوة العظمى مع عدة أولويات :

- ضمان الأمن القومي من خلال الدبلوماسية.

---

[1] – Francois Gaulme ," Etats Failis ,Etats Fragil Concepts Jumeles D'une Nouvelle Reflexion Mondiale " , **Politique Etrangere**, Printemps 2011, p9, Disponible sur : http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2011-1-page-17.htm.

[2]–محمد دياب، "روسيا و الأزمة العراقية حماية خط الدفاع الأخير"، **شؤون الأوسط**، العدد 70، مارس 1998، ص 19.

- حماية السيادة ووحدة الدولة.
- تعزيز التكامل بين دول رابطة الدول المستقلة.
- السعي لعلاقات جيدة مع دول الجوار.[1]

من أجل أن تنجح روسيا في الوصول لهذه الأهداف التي تسعى إليها كان لابد من التصدي إلى ما بات يواجه العالم من تهديدات؛ تلقي بظلالها على كافة دول العالم وحتى أكثرها نجاحا والتي من أهمها خطر الدول الفاشلة أو الضعيفة، وهو ما جعل روسيا ولأكثر من خمس سنوات تعمل إلى جانب أكثر منظمة كانت في عداء معها وهي حلف شمال الأطلسي ضمن قوات حفظ السلام التي يقودها الأطلسي في البلقان، وذلك من أجل إستعادة الإستقرار وإحلال السلام في هذا الجزء المضطرب من العالم ولكن مع إصرارها الشديد و الدائم على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا بقرار أممي.

ويقول **ديمتري شلابنتوك Demitry Shlapentok** وهو أستاذ بجامعة **إنديانا** إن رفض روسيا لسياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء في شكل عمليات عسكرية أو عمليات إعادة بناء للدولة راجع إلى تشكيكها في الأسس الأخلاقية للتدخل الإنساني، لقد تجاهل الكثير منهم ليس فقط فكرة التدخل الإنساني ولكن أيضا فكرة حقوق الإنسان ومبادئ الليبرالية الرأسمالية الغربية بشكل عام، وقد أثار هذا التراجع في الإهتمام بحقوق الإنسان في روسيا إستياء بعض المراقبين الذين صاغو عبارة **"Weimer Russia"** وهو تشبيه لروسيا بعنصرية الألمان.[2]

إن التدخل من وجهة النظر الروسية هو مرادف لمصطلح الغزو؛ بل إن الروس يتحسسون من مصطلح الإنسانية وهذا بالنظر لتصوراتهم الراسخة في الذاكرة عن إنهيار الإتحاد السوفياتي؛ نتيجة ذلك التركيز على تعزيز قيم حقوق الإنسان وكيف أن الغرب قد

---

[1]- Leon Aron And Kenneth .M. Jensen, "The Emergence Of Russian Foreign Policy", Available at:

http://www.country studies .us/russia/77.htm.

[2]-Dmtry Shlapentokh,"The Russian Approach To Human Rights Intervention", **Contemporary Review**, Volume 278, Number, p 1622, Mars2001, Available at : http://www.findarticles.com/p/articales/mi_m2242/is_1622_278_ai.

إستخدم هذه القيم كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على الإتحاد السوفياتي مما قوض تماسكه، ولهذا فإن مفهوم التدخل لإعتبارات إنسانية لا يثير تلك الجاذبية لدى الروس، ويرجع هذا كذلك إلى تاريخ الإمبراطورية الروسية أين كانت الأولوية تعطي دائما للدولة على حساب الفرد،[1] حتى أن قيمة الحق في الحياة آنذاك كانت أقل مقارنة بالعالم الغربي، ولكن هذا لا يعني أن الروس عديمي الشعور البتة حيث أصبحت وسائل الإعلام لا تترد في إظهار المآسي الإنسانية في مختلف أنحاء العالم وتدعوا إلى إيقافها كما أن هذا التردد الروسي إتجاه الإهتمام بالقضايا الإنسانية في العالم يتعلق بمسألة ترتيب الأولويات، التي تتمحور حول:

- الأفضل بالنسبة للروس اليوم هو تركيز موارده لمواجهة التحديات الداخلية وهو ما يجعل النخب تولد القليل من الدعم للتدخلات؛ خاصة تلك التي لا تهدد بشكل مباشر المصالح الروسية، خاصة وأن الحكومة على ثقة من أن طلبها للمشاركة في عمليات حفظ السلام سيحظى بالرفض من قبل مجلس الدوما للموافقة على الميزانية.
- قناعة روسيا بأن إحترام حقوق الإنسان والحريات في جميع أنحاء العالم يكون على أساس تطبيق قواعد القانون الدولي دون حاجة إلى التدخل.
- كما أن رفض روسيا تسليط الإهتمام على قضايا حقوق الإنسان وحماية الشعوب في مواجهة الأنظمة الفاشلة الإستبدادية ناتج عن خوفها من أن دعمها لمثل هذه القضايا قد يوقد الشرارة داخل روسيا نفسها التي لا تخلو بدورها من مثل هذه الأزمات الحقوقية.
- إيمان الروس بصعوبة تنفيذ هذه العمليات و الإحاطة بجميع جوانب الأزمة الإنسانية.
- الجهة التي تقرر هذا التدخل حيث يشدد الروس على أن أي قرار بالتدخل يجب أن يصدر عن مجلس الأمن وليس من حلف شمال الأطلسي وتؤكد روسيا دائما على مركزية "مجلس الأمن الدولي"، على إعتبار أنها تحظى بمقعد دائم فيه وهو إمتياز من الإمتيازات القليلة التي بقيت تتمتع بها؛ كما تقترح في حالة فشل هذا الأخير في التوصل إلى قرار أن يتم تفويض التدخل إلى المنظمات متعددة الأطراف.

[1] -Ibid

في22ماي 2000 صرح **سرجي ياستزومبسكي Sirgi Yastrzembsky** وهو مساعد الرئيس الروسي بأن هناك عناصر من طالبان أفغانستان تعمل على تدريب مقاتلين شيشان وبالتالي يحتمل أن تقوم روسيا بضربة عسكرية ضد أفغانستان؛ وطبعا تم إدراج هذه العملية ضمن الحرب على الإرهاب وليس ضمن التدخل الإنساني، إلا أن المسؤولين الروس سرعان ما تراجعوا عن قرار ضرب أفغانستان وبهذا تخلت روسيا عن فكرة "**الضربات الوقائية**" طالما أن الدفاع عن النفس ضد الإرهابيين سوف يؤدي إلى زعزعة الإستقرار في منطقة آسيا الوسطى.[1]

المطلب الرابع: الإستراتيجية الصينية إتجاه الدول الفاشلة:

لقد كان لدى الصين مشكل مع المفهوم نفسه فخلال مؤتمر عقدته مع الولايات المتحدة الأمريكية وافقت الصين المناهضة للإمبريالية؛ على فكرة المؤتمر المشترك ولكنها أسقطت مصطلح الدولة الفاشلة ووضعت مكانه مصطلح "**مناطق عدم الاستقرار**" **Area Of Instability**،[2] وهذا راجع لمواقف الصين المتخوفة من أن تستغل الولايات المتحدة الأمريكية هذا الباب الجديد أي الدولة الفاشلة لتجعلها حجة تستبيح بعدها التدخل في شؤون الدول؛ بدعوى مساعدتها على تجاوز فشلها ولهذا تلعب الصين على وتر التشكيك، بتأكيدها أن حقوق الانسان ومنها الحقوق الاقتصادية وحق العيش لها الأولوية الرئيسية بالنسبة إلى الدول النامية وبأنها تقدمها على الحقوق الفردية التي يقدسها الفكر الغربي، وحول هذا يقول **هينبينج هي Wenping He** مدير قسم الدراسات الإفريقية في الأكاديمية الصينية للدراسات الإجتماعية في بكين قائلا: " نحن في الصين لا نؤمن بأن حقوق الإنسان يجب أن تسمو على السيادة...لنا رأينا المختلف في هذا الأمر "، ويكرر سفير الصين في أريتيريا

[1]-Vladimir Baranovsky, "Humanitarian Intervention :Russia's Approache-Baranouski", Available at :

http://www.biznes-viperson-ru/data/705/humanitarian intervention .doc.

[2]-Peter Marton , Op. Cit, p6.

مثل هذه الأفكار مؤكدا أنه لا يحق للحكومات أبدا توجيه النقد إلى غيرها من الحكومات.[1]

في مجلس الأمن الدولي عارضت بكين العملية العسكرية الأمريكية المقررة ضد العراق سنة 1998 بعدها إمتنعت عن التصويت خلال حرب الخليج الثانية، و تساءلت الصحف الرسمية الصينية إذا كان الأمريكيون يسمحون اليوم لأنفسهم بالتدخل في كوسوفو فلما لا يفعلون الشيء نفسه غدا في تايوان والتيبت.[2]

ومن أجل مواجهة خطر الدولة الفاشلة أدخلت الصين العديد من الإصلاحات على مؤسساتها وتوجهاتها:

- زيادة التمويل للجامعات وأكاديميات الدفاع للإضطلاع ببحوث السياسات والتوصيات بشأن المساهمات المستقبلية للصين في عمليات حفظ السلام.

- إقحام وزارة الخارجية، وزارة الأمن العام، جيش التحرير الشعبي الصيني في المزيد من التبادلات والحوارات والتدريبات المشتركة والذي يتضمن دعوة الأجانب من العسكريين و الدبلوماسيين للمشاركة بفعالية في عمليات حفظ السلام.

-توسيع المشاركة مع المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الإتحاد الإفريقي، منظمة شنغهاي للتعاون لدعم القدرات في مجال حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة.

-توفير الأفراد العسكريين و الدبلوماسيين في الخدمة الإدارية ، الإستشارية وصنع القرار في الأمم المتحدة للمشاركة في وضع إستراتيجيات تتعلق بالتعامل الدول الفاشلة.[3]

---

[1]-أيان تايلر وآخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 9،10.

[2]-غسان العزي، "التحولات الصينية بعد الحرب الباردة"، **شؤون الاوسط**، العدد 89، نوفمبر 1999،ص18.

[3] - Bates Gill And Chin-Hao Huang , "**China's Expanding Role In Peacekeeping**" , SIPRI , November 2009, Available at :

http:// www.books.sipri.org/files/PP/SIPRIPP25.pdf.

في حلقة دراسية منفصلة بشأن الأمن الدولي نظمتها جامعة الدفاع الوطني، لجيش التحرير الشعبي الصيني سنة 2007 من كبار الضباط دعت إلى مشاركة الصين في عمليات حفظ السلم والتدريبات لمكافحة الارهاب وإعادة الإعمار وهذا هو ماقصده الرئيس **هوجنتاو Hu Jintao's** عندما دعى إلى ما أسماها "**المهمة التاريخية الجديدة**" " **New Historic Mission** " وأصبحت هناك دعوى لوضع التشريعات التي تنظم هذه المسائل، ومع ذلك فإن الأفكار التقليدية حول سيادة الدولة وحق المجتمع الدولي في التدخل؛ لا تزال مهيمنة على السياسة الصينية كما هي واضحة للعيان في بعض المواقف التي إتخدتها الصين في مجلس الأمن الدولي، مثلا عارضت الصين أي تحرك من جانب مجلس الأمن للضغط على الحكومة البورمية على قبول المساعدة في حالات الطوارئ في أعقاب اعصار Nargis، كما إعترضت على قرار بفرض عقوبات على رئيس زيمبابوي **روبرت موغابي** المتهم بإستخدام العنف و الترهيب أثناء الانتخابات الرئاسية، فالصين ترفض التدخل السافر الذي يتم دون موافقة الأمم المتحدة والدولة موضوع التدخل، إلا أنها لا تمانع من التدخل للقيام بعمليات حفظ السلام وفقا ل **Pang Zhongung** وهو أكاديمي يهتم بدراسة أنشطة حفظ السلم وبناء الدول، فإن القيادة الصينية قد أدركت أن المشاركة في عمليات حفظ السلام يمكن أن تساعد على الحد من التوترات في المناطق الساخنة، والذي يعمل في المصلحة الوطنية الصينية حيث أن البلاد تبدأ في بناء بيئة خارجية سليمة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.[1]

إتبعت الصين المزيد من الإصلاح والإنفتاح إتجاه العالم الخارجي فلم تعد تعتبر نفسها دولة ضعيفة بل قوة صاعدة كبيرة وموقعها الجديد على الساحة الدولية من شأنه أن يوفر فرصة ومساحة هامة لحماية مصالحها الوطنية، تبعا لذلك وضع القادة الصينيون والباحثون في مجال السياسات مفهوما جديد **" الإرتفاع السلمي للصين " " China's Peaceful Rising"** والذي يوفر قوة دافعة لتطوير الأفكار الدبلوماسية التي تعتمد التعددية، التنسيق الثنائي كأساس.

[1] –Ibid.

كما أن الإستراتيجية الجديدة للصين تفاعلت مع ديناميكيات العولمة إلى حد ما ووسعت مفهومها للأمن الذي لم يعد يقتصر على المجالات التقليدية وإنما يمتد إلى المجالات الأخرى، وبهذا يصبح التعاون الأمني وسيلة لحماية السلام والأمن الدوليين ويزداد العالم ثقة بـ "بكين" على الساحة الدولية بحيث اكتسبت صورة جديدة كقوة كبرى مسؤولة، وخاصة على الصعيد الإقليمي وفي هذا يقول **جيمس شير James .A. Schear** لعبت الصين دورا هاما في بناء الشؤون الدبلوماسية الإقليمية كما أن التحولات التي شهدها العالم باتت تحتم على الدول أن تعمل يدا في يد من أجل مواجهة التحديات ولهذا ظلت الصين تدعم الولايات المتحدة الأمريكية بشكل إيجابي في حربها على الإرهاب، **بروم فيلد Field Broom** يؤكد أنه ليس من مصلحة أمريكا فرض إرادتها على الصين بل التعاون معها كشريك شرعي في الشؤون العالمية.[1]

المبحث الثالث: إعادة بناء الدول الفاشلة بين إحتمالات النجاح و أفضلية الوقاية .

المطلب الأول :اشكالية أولوية بناء السلم أو بناء الدولة:

كما العنف يتكرر كذلك جهود بناء الثقة تتبع عادة منحنى **حلزونيا** متكرر الصعود و الهبوط والبلدان التي تنجح في الإفلات من دوامة الهشاشة والصراع غالبا ما تفعل ذلك لا من خلال لحظة فارقة حاسمة وإنما من خلال العديد من لحظات التحول كما يتضح من المسار الحلزوني الموضح بالشكل التالي.

الشكل رقم1 : يبين الطريق التصاعدي الحلزوني الذي يتحقق عبره مسار بناء الثقة.

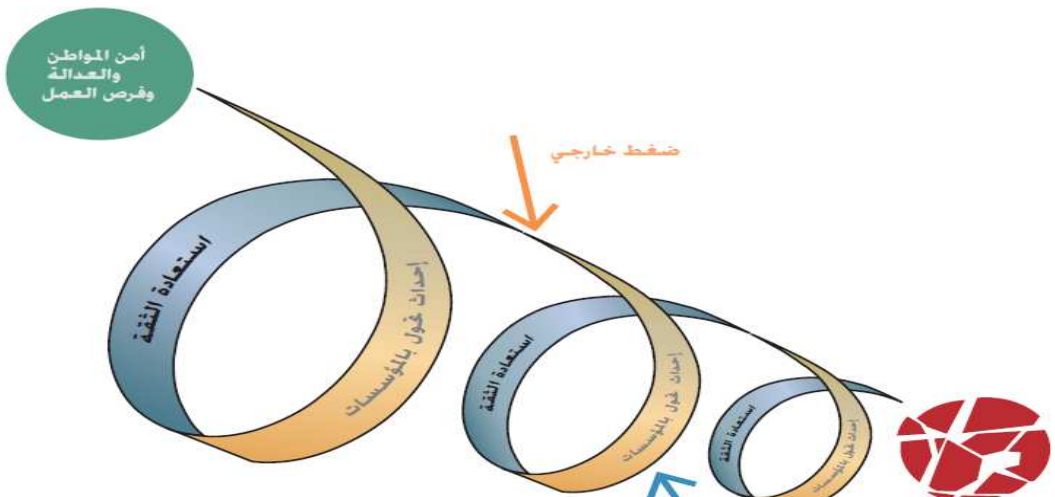

[1] – M
U.S
htt

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع الأمن و التنمية ص 12.

لابد للقادة الوطنيين من أن يبنوا الثقة في الدولة و يتحولوا بالمؤسسات على مر الزمن كما حدث في غانا، تشيلي، الأرجنتين والتي شهدت صراعات داخلية متكررة حول أعراف المجتمع والحكم الراشد ومن شأن تكرار هذه العملية أن يفسح المجال أمام تطور الأعراف و القدرات التعاونية؛ إلى أن تصل هذه المجتمعات إلى مرحلة تتشكل لديها تقاليد خاصة في الحكم.[1]

هناك إقرار بأن الديمقراطة بمقدروها أن تجعل الحكومة في دولة فاشلة أكثر شرعية في عيون مواطنيها، ومع ذلك فالمسار الديمقراطي غالبا ما يتبع مسارا معقدا وغير مباشر فالمرحلة الإنتقالية مرحلة فريدة بالنسبة لكل دولة فهي محفوفة بالمخاطر كما كان واضحا في الآونة الأخيرة في العراق .

جيمس دوينز James Dobbins المبعوث الخاص للرئيس كلينتون إلى البوسنة و هاييتي يقول " تبدأ عملية بناء الأمة في أي مكان عندما تكون الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها على إستعداد لبدل جهود طويلة شاقة و مكلفة، إنها جهود بناء السلم التي تستمر بين الأجيال وهو يشير هنا إلى شرطين من أجل نجاح عملية البناء وهي:

-إلتزام الطرف الخارجي.

[1]-البنك الدولي، "**تقرير عن التنمية في العالم 2011،الصراع و الأمن و التنمية**"، ص 12. من الموقع:
http://www.arabic.arabianbusiness.com/society/politics…/2011/apr/11/52786

-الإلتزام طويل المدى.

وكذلك **توماس هومر ديكسون Thomas Homer Discon** في كتابه **الإتجاه الصعودي للأسفل The Upside of Down** يحذر من الوتيرة السريعة للتغيير ولذلك يقترح تركيز الإهتمام على تعزيز قدرة الدول الفاشلة في العالم مع كل ما فيها من فقر مدقع، عدم كفاية المهارات، الفساد، أما إذا لم نفعل هذا فإن كامل نظامنا العالمي سيصبح عرضة للأمراض، الإرهاب، الأزمات المالية.

وفقا **لتقرير الأمن البشري سنة 2005** و **سنة 2006** فإن الدبلوماسية الوقائية بما في ذلك صنع السلام؛ هي عامل رئيسي في خفض عدد النزاعات المسلحة و قد فحص **جيمس دوبنز James Dobbins** ستة عشرة حالة لبناء السلم بعد الحرب العالمية الثانية، هناك عشرة حالات لا تزال تعيش سلام وديمقراطية منها ناميبيا كوسوفو سيراليون .... في حين لا يزال العنف يعصف ب ستة أخرى.[1]

إن تقوية الدول الضعيفة ضد الفشل هو أسهل بكثير من إحياءها بعد أن تفشل نهائيا أو تنهار، مثلا مشكلة أفغانستان المتعلقة بإعادة الإعمار هي طويلة ومكلفة جدا فخلق الأمن من نقطة الصفر وسط ذكريات مريرة هو حاجة ملحة وليس بالأمر السهل، إنه يتطلب أكثر من 4.7 مليار و سنوات عدة من العمل، و قد حذر **كولن باول Colin.Powell** الشعب الأمريكي بأنه سيتحمل أعباءا كثيرة لجعل أفغانستان دولة متكيفة ذاتيا.[2]

إن عملية بناء الثقة في أوضاع العنف والهشاشة يتطلب جهدا مدروسا لبناء إئتلاف يضم فئات أوسع من المجتمع، مثلما فعلت أندونيسيا في معالجة العنف في أتشيه أو تيمور ليشتى عندما كانت تتعافى من تجدد العنف سنة 2006، أو كما فعلت شيلي في تحولها السياسي وهذه الإئتلافات تكون " شاملة لنطاق أوسع من فئات المجتمع " ، وتعمل هذه الإئتلافات بطريقتين :

[1] - Derek Fraser, Op. Cit, p 5 .

[2]- Robert .I. Rotberg , The New Nature Of Nation – States Failure, Op. Cit, p89.

1 _ **على المستوى الواسع** : ببناء تأييد وطني للتغيير و ضم ذوي الصلة من أصحاب المصلحة؛ من خلال تعاون يضم الحكومة، منظمات المجتمع المدني، المحيط الإقليمي، الجهات المانحة و المستثمرين .

2_ **على المستوى المحلي** : بالتشجيع على التواصل مع قادة المجتمعات المحلية من أجل تحديد الأولويات و تقديم البرامج في المناطق المتأثرة بالعنف الإجرامي، وغالبا ما يلعب المجتمع المدني بما فيه – المنظمات النسائية – دورا مهما في إستعادة الثقة والحفاظ على قوة دفع عملية التعافي والتحول، كما يظهر في الدور الذي لعبته المرأء الليبيرية في الإلحاح على مواصلة التقدم في إتفاق السلام.

ويتطلب إقناع الأطراف بالعمل التعاوني حدوث قطيعة حقيقية مع الماضي مثل إنهاء الإقصاء السياسي أو الإقتصادي للجماعات المهمشة والفساد وإنتهاكات حقوق الإنسان علاوة على وضع آليات للإستمساك بهذه التغيرات وإظهار أنه لارجعة فيها.[1]

يعتبر **روبرت شرايتر Robert Chraiter** أن المجتمعات والأفراد هم البنى التي تقوم عليها الذاكرة والتاريخ، وأي تسفيه لها أو تقليل من قيمتها أو تجاهلها يؤدي إلى تسفيه و تجاهل الهوية الإنسانية، تجاهل هوية مجتمع بأكمله(أو، و)المعالجة ورأب الصدع في التاريخ يعتبران أمرا مؤلما تفضل معظم الأمم تجنبه أملا في أنه سيزول إذا ما أدارت ظهرها للماضي.

و قد حدد **فاميك فولكان Faimik Vulcan** تفسيرين موضوعيين متطرفين للماضي هما " **المجد المختار** " و "**المعاناة المختارة** " شكل كل منهما مصدرا فعالا لبناء هوية الفرد والمجموعة؛ و جاءت هذه التفسيرات المغلفة بالأساطير لتحدد الطرق التي ينظر بها الأفراد و مجتمعاتهم إلى أنفسهم وإلى العالم حولهم، وبينما يعتبر كل من هذين التفسيرين تفسيرا نفسيا مبنيا على الإدراك الحسي فإن أحد التفسيرين و هو " المجد المختار " يولد تقديرا مفرطا بالذات بالإظافة إلى قدرة معززة على مواجهة المستقبل، أما التفسير الآخر " المعاناة المختارة " فيولد الخوف والكراهية والتقليل من تقدير الذات بالإظافة إلى رغبة دائمة في

[1]– البنك الدولي، مرجع سابق، ص 12.

الإنتقام و تعتمد الأمة في سلامتها وإستقرارها على مدى قرب الآخرين المبعدين وعلى مستوى الوعي فيما يتعلق بتاريخها.[1]

تعاني الدول في مرحلة ما بعد الصراع من مجموعة فجوات نحصرها فيمايلي:

1 _ فجوة بين التوقعات العامة والنتائج الفعلية المجسدة على أرض الواقع.

2 _ فجوة بين المطالب المحلية للشعب ومطالب أطراف عمليات إعادة الإعمار.

3 _ فجوة بين المناطق الريفية والحضارية في أفغانستان مثلا حدثت عملية تحديث سريعة للمجتمع في المناطق الحضرية ولم يحدث مثله في المناطق الريفية، إن التحديث عندما يحدث بهذه السرعة قد يكون قوة مدمرة للمجتمعات التقليدية خاصة عندما تشير الإحصائيات إلى أن المناطق الريفية لا تزال تعيش حياة بدائية للغاية، فمثلا نسبة إلتحاق الفتيات بالمدارس في أفغانستان لا تزال منخفضة جدا وهو ما يؤدي إلى خلق توترات إجتماعية بين المناطق الريفية والحضارية و هو التوتر الذي يتيح الفرصة لطالبان بأن تظهر من جديد.[2]

ولأن الوقاية تبقى دائما أفضل من العلاج و نظرا للخوف من إمكانية ضياع مجهودات البناء لابد من ترفق هذه العملية بآلية لتعزيز الثقة داخل المجتمع ضمن الدولة وهي ما إصطلح على تسميته " **بناء السلم الوقائي**" و الذي يعرفه **جون بيرتون John Burton** بأنه "**يسعى إلى إستباق النزاع من خلال معالجة العوامل البنيوية والجهازية**" ذلك أن **بيرتون** يفترض أن جذور النزاع موجودة في غياب الفرص أمام المرء لتلبية إحتياجاته و من أجل تحقيق السلام الإيجابي لابد من التركيز على :

- بناء السلم الوقائي يجذب التركيز بعيدا عما هو خطأ إلى ما هو صحيح و ينقله من العوامل المولدة للنزاعات إلى العوامل المولدة للسلام كما أنه يُحيِي التاريخ، التجارب،

[1]- سام غبايدي دو، بناء السلام الوقائي في جمهورية غينيا، في: **المقاربات الايجابية لبناء السلم**. ط1، تحرير سنثيا سامبسون واخرون، تر:فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن ،2007، ص232.

[2] – Andrew.S.Vatrsions, "Time Lag And Sequencing Dilemmas Of Post Conflict Reconstruction", Available at:

http://www.ndu.edu/press/lib/images/prism1-1/7_Prism_63-76_Natsios.pdf.

يوفر الأدوات، البنى والأنظمة التي تشكل الأسس الوطيدة للسلام العدالة والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع و تعززها.

- بناء السلام الوقائي هو مشروع لا ينتهي و يهدف إلى تعزيز وتحسين نوعية العلاقات الإنسانية فجوهر المجتمع هو العلاقة بين الأفراد، كما تشمل الأفكار والقيم المجالات المادية العاطفية النفسية؛ لذلك فإن بناء السلام يعتبر مرادفا لبناء المجتمع .

كذلك يرى **رايد ويتني Reid Whitney** بوجود دور قوي لعملية إحياء الروايات أو القدرة على إيجاد الصوت الذي يروي التجربة المعاشة؛ فروايات صنع السلام تحقق صفة بعث الحياة في المشتركين، وقد طورت **أولغا بوتشاروفا Olga Boutcharova** نموذجا للمصالحة بناءا على عملها في المناطق التي يطول فيها أمد النزاعات وتقول **أولغا** أن أحد الأسباب الرئيسية في فشل مبادرات السلام الدولية بناءا على تجربتها يعود إلى غياب الإهتمام بالإحتياجات الأساسية للشفاء من **عقدة الضحية** بالنسبة للأطراف المنخرطة في النزاع المسلح و الحل وفق المخطط التالي :[1]

الشكل رقم 2: الخطوات السبع باتجاه المصالحة

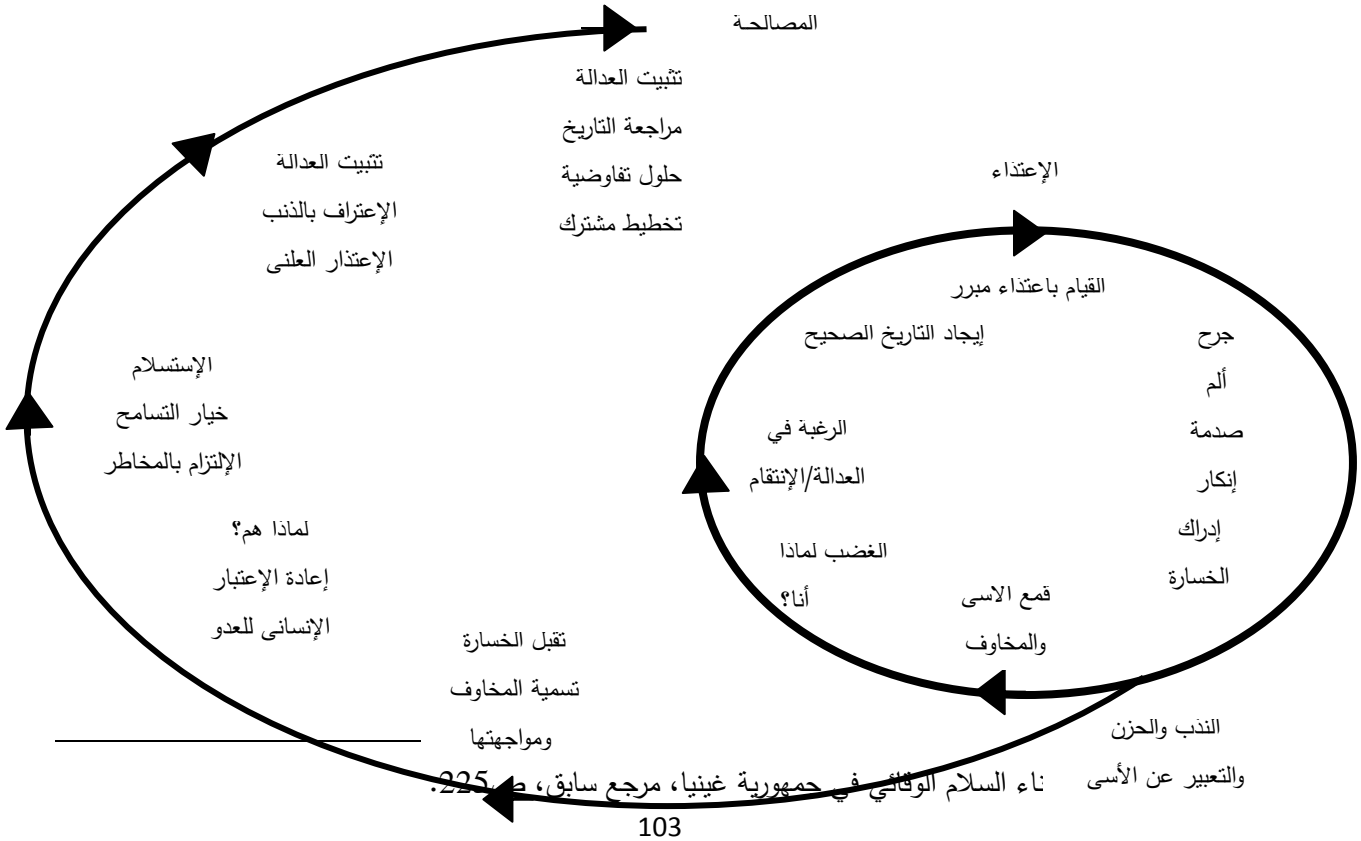

[1] ناء السلام الوقائي في جمهورية غينيا، مرجع سابق، ص 225.

المصدر : المقاربات الإيجابية لبناء السلم، مرجع سابق، ص225.

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة الفاشلة:

إن مسألة الإحاطة الشاملة بمختلف جوانب عملية إعادة البناء يتطلب العمل وفق النهج المسمى " **Bien Model** " حيث يشير المصطلح " Bien " إلى إختصار الذي يجمع الحروف الأولى للأبعاد المختلفة التي تحتويها عملية إعادة البناء:

- الإحتياجات الأساسية البشرية **B**asic Human Needs
- الإحتياجات المؤسسية **I**nsititutional Needs
- التنمية الاقتصادية **E**conomic Develpmend
- الحاجة للإستدامة **N**eed Of Sustainability

أولا: الإحتياجات الأساسية للإنسان : الأمن اولا :

إن حفظ الأمن أو إعادته للدولة الفاشلة أو الدولة الآيلة للفشل هي مهمة صعبة وهو أحد الأمور التي لم يتحضر لها المجتمع الدولي، ذلك أنه حتى نهاية الحرب الباردة فإن مسألة إستعادة أمن الدولة في البلدان الضعيفة قد حظيت بإهتمام محدود لأن نظام الأمن كان مختصرا في أمن الدولة.[1]

يعتبر الأمن شرطا أساسيا لتحقيق التنمية فإذا لم تلبى أهم الإحتياجات الإنسانية مثل الأمن، الحق في الحياة، الحرية فأي جهد بشأن الديمقراطية يعتبر مضيعة للوقت، لذلك يعتبر التحرر من الخوف حقا أساسيا من حقوق الإنسان يضمن حياة بدون عنف، أما الدولة

[1]-Marina Ottaway And Stefan Mair , "State At Risk And Failed States ", Carnegie Endowment For International Peace, September 2004, p4, Available at :
http://www.carnegieendowment.org/files/Ottaway_outlook3.pdf

الفاشلة حسب **زارتمان Zartman** فإنها لا تملك الإمكانات أو القدرات لتأمين الهياكل أو البنيات من أجل تنمية آمنة بل في بعض الحالات تكون الحكومة هي مصدر العنف ما ينتج عنه فراغ أمني، تعمل القوى المتدخلة على ملئه .

كذلك يشير **دورف Dorf** إلى نقطة أساسية و هي أن خلق الإستقرار لا يعني فقط منع الصراعات المسلحة؛ بل أيضا منع حدوث الأزمات الإنسانية ف تجربة الصومال أثبتت أن الفشل في تأمين المساعدات الإنسانية يطيل أمد الصراع .[1]

ومن مجموع الخطوات التي يجب اتخادها لضمان الأمن:

1-نزع السلاح:

أشار البنك الدولي أن عملية ناجحة كهذه تعتبر " مفتاح الإنتقال الفاعل من حالة الحرب إلى السلام " وأن عملية غير ناجحة يمكن أن تهدد إستقرار الإتفاقيات السلمية والسلام طويل الأمد، تتم هذه العملية في أماكن مخصصة يتم الإتفاق عليها خلال مفاوضات السلام حيث يتم تجميع المقاتلين في مخيم ومصادرة الأسلحة وتخزينها بطريقة سليمة وأخيرا تدميرها كما يتم تسريح المقاتلين السابقين خلال فترة زمنية يتم فيها نقلهم إلى أقاليم جديدة مع تمكينهم من الدخول والعيش ثانية في المجتمع .

2-إعادة الدمج :

تتضمن العملية مساعدة المجتمع والمقاتلين السابقين خلال الفترة الإنتقالية على العودة إلى الحياة المدنية وقد تتناول هذ المرحلة دخول المقاتلين السابقين في إختيار العمل المناسب، المشاركة في التدريب على المهارات، مشاريع إنمائية.

3-عملية التأهيل:

تتناول قضايا صعبة مرتبطة بالنواحي النفسية للأفراد المقاتلين ومن أجل الوصول إلى نتائج فعالة يتم القيام بالإجراءات التالية :

[1] - Peter Rada, "Rebuilding of Failed States ", Budapest, 2007, p6, Available at : **http://www.turin.sgir.eu/Peter%20Rada,%20Rebuilding%20of%20failed%20states.pdf.**

1 –إجراء إحصاء طوعي لتوفير معلومات عن المقاتلين السابقين .

2– تقييم إحتياجات المقاتلين المسرحين من أجل التخطيط لحياتهم بعد الحرب.

3– إصدار وثائق المقاتلين المسرحين من أجل إستخدامها كأوراق هوية ووثائق لإثبات تسريحهم وأحقيتهم.[1]

إن إعادة دمج المقاتلين السابقين هو جزء من تحدي كبير؛ وهو بناء بنيات أمن جديدة حتى أنه جرى حوار حاد حول إلغاء الجيش العراقي عقب الغزو الأمريكي لها، وقد رأى مساندو القرار أن الجيش كان جهازا قويا ورمزا لا يمحى لحكم صدام الغاشم ضد شعبه، وخاصة الشيعيين و الأكراد، وعليه لابد من إلغاءه، أما المنتقدون فيرون بأن أكثر ما تحتاجه العراق بعد الإجتياح كان مئات آلاف الجنود العراقيين لحراسة الحدود وإستتباب الأمن الداخلي وأقل مايمكن أن يحتاجه هو مئات الآلاف من الجنود المطرودين المبعدين.[2]

ثانيا: الإحتياجات المؤسسية:

إن بناء مؤسسات ديمقراطية، مكتفية ذاتيا هو مرحلة حاسمة في عملية البناء، مع شرط أن تتم عن طريق مشاورات سياسية تضم مختلف ألوان الطيف السياسي، وكذا مكونات البناء الإجتماعي، وذلك بهدف وضع إطار للنظام السياسي يعكس الإحتياجات الحقيقية للمجتمع، ويمكن للجهات المتدخلة حسب **كرسنر krasner** المساعدة في هذه المرحلة وذلك بتقوية المجتمع؛ من خلال تقديم دورات تكوين يتعلم فيها المواطنون كيفية المشاركة في بناء وحكم بلادهم،[3] كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية تنشط في هذه المرحلة من خلال تقديم برامج لتعزيز الحكم الراشد، مكافحة الفساد، تدريب موظفي الخدمة المدنية ومراقبة الإنتخابات، وتعتبر هذه البرامج من أكثر المهام التي يمكن أن تقدم فيها المنظمات الدولية يد العون بشكل فعال.

[1] – Marla .C. Haims, Op. Cit, p 43.

[2] – Ibid.

[3] – Peter Rada, Op. Cit, p11.

حسب **دوينز** هناك معضلة تواجهها السلطة الإنتقالية التي يتم تأسيسها بعد الصراع وهي مسألة "الشرعية" و" الولاء" إتجاه المؤسسات داخل المجتمع؛ الذي يمكن إدارته من خلال تبني القيم، التراث الثقافي والمعرفة المجتمعية المتراكمة مما يؤثر على تطوير المؤسسات من جانب الطلب على نموذج خاص حيث يختلف الطلب هذا من بلد لاخر.

في بعض الأحيان حتى" المؤسسات الجيدة " لا يمكنها تطوير الدعوة نحو الاستدامة او انها تؤدي الى تنامي ظواهر ديمقراطية داخل المجتمع؛ لأنه من السائد أن نجد داخل دولة فاشلة حسب **سورنسن Sorensen** الجماعات التي ترغب في الحفاظ على المؤسسات السيئة فهدف القادة العسكريين أوالمدنيين الفاسدين الأساسي هو الإبقاء على حالة الفوضى.

مع الإشارة إلى أن التسييس في عملية البناء يتمثل في تبني النموذج الديموقراطي نفسه الذي تتبناه المنظمات الدولية كوجبة جاهزة تقدم للجملع، فالنموذج الديمقراطي الآن هو الوسيلة لتخفيف الصراعات العرقية، التوتر الاجتماعي وتعزيز التنمية الاقتصادية ولكي يستمر النموذج فإن المجتمع يحتاج إلى الهوية المشتركة التي تتجلى في درجة القرب من المؤسسات فبدون الولاء الديمقراطي لن تكون المؤسسات مستدامة. [1]

ثالثا: التنمية الإقتصادية:

إن الهدف الأول لتعزيز المؤسسات الإقتصادية هو جعل السياسات أكثر شفافية و فعالية وذلك من خلال إستراتيجيات :

-إنشاء إطار قانوني وتنظيمي للسياسات المالية يكفلها الدستور .

-تأسيس هيئة مركزية تكون قادرة على التنسيق بين المساعدات الخارجية والمتطلبات المحلية؛ تشمل هذه الهيئة دائرة الموازنة المركزية في وزارة المالية و إدارات الجمارك .

-الأخد في الإعتبار أثناء وضع الإستراتيجيات أن الدولة لاتزال تبني مؤسساتها فهي تعتمد بدرجة أولى في تمويل نفقاتها إما على الضرائب أو المساعدات الأجنبية؛ فنجد الدول

[1] -Ibid.

تفرض الضرائب على الأجور والمؤسسات الصغيرة مع مراعاة تطوير النظام الضريبي مع تطور المؤسسة كما أن خفض الأجور يجب أن يكون مؤقتا.[1]

يعتبر زارتمان أن تأمين المصادر الإقتصادية هو على الأغلب أهم جزء في إعادة بناء دولة ما، فكل النتائج التي يمكن تحقيقها في القطاع الإقتصادي تعتبر الأساس المادي للتنمية المستدامة، وقد أثبتت خطة مارشال بأنه من الممكن تحقيق نجاح باهر من خلال مساعدة الإقتصاد على الإنتعاش، من ناحية أخرى لابد من الأخد بعين الإعتبار بأن التنمية الإقتصادية ليست سوى خطوة واحدة؛ فخلال عملية إعادة البناء لا يمكن للإقتصاد أن يعمل دون وجود المؤسسات الإقتصادية السلمية التي **تحمي السوق من تدخل الدولة و تحمي الدولة من إخفاقات السوق،** لكن مع ضرورة الإنتباه فيما يخص مسألة الشروط الإقتصادية الصارمة المصاحبة للمساعدات الدولية يجب الإنتباه إلى أنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية، لأن الدول تكون ضعيفة عادة وغير ناضجة بما يكفي للإنفتاح الإقتصادي، لأن الأساس المؤسسي أو القاعدة المؤسسية وكذا الإطار القانوني لإقتصاد السوق لا وجود له، و لكن هذا لا يعني أن الجهات المانحة عليها الإبتعاد عن عملية إعادة البناء وإنما فقط إيجاد التوازن السليم من أجل عدم جعل البلد المستهدف أكثر إرتباطا بالمساعدة، وعلى المانحين كذلك أن يسهلوا تنمية الإقتصاد الداخلي؛ الذي يتطلب نمو التجارة الداخلية التي يفترض أن تكون وسيلة مستقرة أو ثابتة للتبادل، وهو مايؤكد عليه **مارك.م س. غيليفري .Mark MC.Grillivray** عندما يقول " **أن المساعدات الخارجية ليست المحرك الرئيسي للتنمية وإنما هو فقط مجرد حافز**".[2]

إعادة النمو يحتاج إلى أن يركز على الإستثمارات في رأس المال البشري، وهنا ينصح **سنودجوس Snodgoass** بعملية ذات ثلاثة مراحل للإنعاش الإقتصادي وهي:

الإستقرار المالي: إدارة مابعد الصراع يجب أن تنشأ محيط إقتصاد كلي مساعد على التطور بتقليل التضخم، تخفيض عجز ميزانية الحكومة، وكذلك يجب على المدينين

[1] – Derick .W. Brinkerhoff, "**Le Renforcement Des Capacites Dans Les Etats Fragiles**" , World Bank Institute ,Number 32, Decembre 2007, Disponible sur: http://www.capacity.org/capacity/export/sites/…/CAP32_1207_Fragile_FR.pdf

[2] – Peter Rada, Op. Cit, p11.

الخارجيين إبداء شيء من التسامح مع الحكومة الإنتقالية من خلال إيقاف تسديد الديون لفترة مؤقتة وتحرير قواعد التجارة .

إعادة التأهيل الإقتصادي: بعد نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة تدريب قوى الأمن يجب على الحكومة الجديدة والمانحين تجديد البنية التحتية الوطنية وإنعاش أنظمة توزيع الخدمة الصحية والتعليمية، إعادة بناء مؤسسات عمومية إقتصادية.

إعادة البناء: دولة مابعد الصراع يجب أن تنشأ إطار عمل يمكن ضمنه للقطاع الخاص المساهمة في التطور والنجاح.[1]

إلا أن الجانب الإقتصادي كثيرا ما يهمل في عمليات إعادة البناء ففي كوسوقو مثلا يعتقد رجال الإقتصاد أن الفترة التي خضع فيها الإقليم للإدارة المدنية الدولية الأممية، والتي كانت مؤقتة لحين حسم وضعه القانوني كانت بمثابة فترة ضائعة أضرت كثيرا بالأوضاع الإقتصادية داخل الإقليم و ذلك لسببين :

– الإدارة المدنية معنية بالملف السياسي وليس مخولا لها الملف الإقتصادي.

– عدم إمكانية الحصول على المساعدات أو القروض الخارجية لحين حسم وضعه المستقبلي، وبالتالي أحجم الكثيرون عن الإستثمار داخل الإقليم ومعظم الصناعات التي قامت خلال السنوات الماضية توصف بأنها "**تصنيع إستهلاكي**"، وهو ما دفع الجهات الأممية إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي للمانحين يعنى بالنهوض بالإقتصاديات الصاعدة.[2]

رابعا: الحاجة للإستدامة :

إن الدولة وفق المنطق الوستفالي هي مجموعة من الأفراد الذين يتشاركون هوية واحدة و يسعون للحصول على دولة خاصة بهم، وعلى هذا يكون هناك سعي مستمر لتشكيل الدول

[1] –Donald .R. Snodgrass, "Restoring Economic Functioning In Failed States",In Robert .I. Roberg (ed), **When States Fail: Causes And Consequences**. New Jersy: Princetion University Press, 2004, p 271.

[2] –صالح زياني، عادل زقاع،" نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في افريقيا"، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011، ص ص 72 ، 73.

على أساس الوجود السابق للروابط العرقية و يعرف **سميث Smith** المجتمع العرقي على أنه "**سكان ينتمون الى سلالة مشتركة، ذاكرة مشتركة، عناصر ثقافية مشتركة، مع وثائق وأراضي محددة وعلى قدر من التضامن**" .

إذا قبلنا نظرية ما بعد الحداثة حول الأمة والإنتماء العرقي فإن مفاهيم مثل الأمم، العرقيات، الإنتماءات هي مجرد حقيقة ثقافية جميلة يشكلها مجموعة من المهندسين الحضاريين؛ الذين يسيرون العلاقات الموجودة و من ثم تنفيد بناء الدولة الإصطناعي الذي لا يبدو حينها شيئا مستحيلا، وبالتالي ينبغي اليوم أن يركز السعي نحو ثقافة ولغة مشتركة، لأن هذه الأمم الجديدة المزيفة تكون هشة للغاية فلا تحتاج سوى لتذكر الإنشقاقات الموجودة مسبقا لتشتعل مجددا، ولكن رغم ذلك تبقى الدولة القومية النموذج الأقدر والأفضل وعن هذا يقول **جيرمي Jirmi** "لا تزال الدولة القومية هي الوسيلة الأساسية لحل المشاكل".

ومن أجل هذه الخصائص المتميزة لابد من إعطاء الفرصة لهذا النموذج للإستمرار وتصحيح نفسه، وقد كان **Weber** يرى أن نجاح الدولة القومية مرتبط بحدوث ترابط بين الأمن والأمة، ومما لا شك فيه أن الحروب الدموية التي شهدها القرن العشرين قد إندلعت بفضل الكفاءات التابعة للدولة القومية في تنظيم الجيوش الكبيرة التي تدعمها صناعات الأسلحة المتطورة، إلا أنها رغم هذا تفوقت على الإمبراطوريات في ضمان السلام الداخلي وتوفير السلع العامة، زيادة النمو الإقتصادي وحققت أطول فترة سلم ممكنة في التاريخ.[1]

كذلك يتطلب نجاح الدولة القومية تحقيقها للوحدة الوطنية الذي يعتبر حسب **جو Jeon** شيئا صعب المنال وإستمرار عملية بناء الأمة يتطلب خلق تماسك اجتماعي قوي وهو ماقد يتعارض مع الخصوصية الثقافية للجماعة العرقية وفق فكرة "**إذا ولدت فقيرا فقد تموت غنيا ولكن هويتك العرقية ثابتة، كل فرد ينتمي الى مجموعة واحدة، اثنية واحدة، الحروب تبدأ و تنتهي، تنشأ الدول وتزول، تزدهر الإقتصاديات وتنهار ولكن الجماعة العرقية تبقى هي.**"

[1]– John Yoo, "Failed States ", p116, Available at:

http://www.law.northwestern.edu/colloquium/international/documents/Yoo.pdf.

لكن الحقيقة أن الهويات العرقية يمكن أن تتغير حسب ما أصبحت تؤكده الدراسات وكذا الواقع، سنة 1992 كان **31%** من البريطانيين يعرفون أنفسهم كانجليز في حين قبل عشرة سنوات كانت نسبتهم **11%** ، وهذا نتيجة للتحول نفسه في الهوية الذي يتم بين الويلزيين و الأسكتلنديين الذين كانوا قد أطلقوا على أنفسهم في سابق تسمية البريطانيين، كذلك في الجمهورية الروسية إنخفضت نسبة السكان الذين كانوا يعرفون أنفسهم على أنهم **بشكير Bashkoristan** إلى النصف في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين في حين عدد السكان الذين يعرفون أنفسهم على أنهم تتار منخفض، ثم حدث شكل من الإستقرار النسبي ليعاود مرة أخرى اللاتوازن حيث أخد عدد البشكير في الإنخفاض والسكان التتار في الإرتفاع مرة أخرى؛ لأن البشكير أصبحوا يميلون إلى تعريف أنفسهم على أنهم تتار، وقد أثبتت الدراسات أن هذه التغييرات ليست نتيجة لمعدلات معينة من الخصوبة أو الهجرة، وهو مايعني أن الأفراد يستطيعون إعادة تعريف أنفسهم في هويات أخرى حيث يحدث على حد قول **ميرون وينر Myron Weiner إبادة جماعية من خلال اعادة التعريف** حتى يبدوا وكأن فئات عرقية جديدة مفتعلة حديثا قد ظهرت في بعض الأحيان من العدم يسمي **وينر** هذه الظاهرة ب **Ethnogenesis** أي جينات إثنية تتطور لتنمو عرقية جديدة من خلال إعادة التعريف.[1]

المطلب الثالث: ملابسات عمليات إعادة البناء:

تحيط عمليات إعادة بناء الدول الفاشلة العديد من الملابسات التي قد تحيد بها عن هدفها الحقيقي الإنساني، وسوف نحاول إجمالها فيما يلي:

أولا: القدرة على تحقيق الالتزام طويل المدى: إن إنشاء المؤسسات الشرعية القادرة على الحيولة دون تكرار العنف هو أمر بطيء؛ قد يستغرق جيلا كاملا، و حتى أسرع البلدان تحولا تستغرق ما يتراوح بين15 و30 سنة وتزداد الصعوبة أكثر في البلدان التي لها سجل من فقدان الثقة، وفي هذه الحالة يطرح إحتمالين:

[1] -kanchan chandra, **Constructivist Theories Of Ethhinc Politics**. United States Of America: Oxford University Press, 2012, p p 193,197.

– أن تكون التوقعات أدنى مما ينبغي بحيث يتعذر تصديق أي وعود حكومية و هو ما يجعل من العمل التعاوني أمرا مستحيلا .

–إما أن تكون أعلى مما يجب بحيث تفرز لحظات التحول توقعات بحدوث تغير سريع لا يمكن للمؤسسات القائمة تحقيقه .

جهود بناء السلام تبقى عالقة بين المدى القصير الضروري لإنجاز المهمة و مطلب بناء القدرات المحلية طويل المدى و هو ما يعبر عنه ب **فجوة الانتقال** " **Transition Gap**" بين المساعدة والتنمية.

ومن أجل هذا لابد من إيجاد توازن دقيق بين " **السرعة المفرطة** " و " **البطء الشديد** " و ذلك من خلال إعطاء الأولوية للعمل على إستعادة الثقة بين الأطراف، وإصلاح المؤسسات المسؤولة عن الأمن و العدالة ومن المهم لإنجاح هذه المبادرات أن يتم إيقاف التدفقات غير المشروعة للأموال العامة وتهريب الموارد الطبيعية من أجل توفر دائم للسيولة المالية.[1]

ثانيا: الجهات التي تتولى إعادة البناء :

المجتمع الدولي يفترض أن الحكومة تتحدث نيابة عن المواطنين في الدولة الفاشلة إلا أن الواقع مختلف؛ ذلك أن الحكومة الرسمية سلطتها تنحصر في العاصمة وغالبا ما تكون شرعيتها متضررة، كما أن الدولة عادة ما تتحول إلى ساحة لإقتسام الغنائم؛ فإتفاقيات السلام تعطي الفصائل أدوارا مركزية في الدولة المستقبلية. وفقا **لمجموعة الأزمات حول ليبيريا** فإن التركيز في محادثات السلام يكون على الوظائف، السيارات، الحصانة.[2]

في مقالة **ل جيمس دوبن James Dobbin** حلل فيها تدخلات الأمم المتحدة في ثماني وضعيات ما بعد الصراع منذ الحرب العالمية الثانية، وقورنت نتائج هذه الحالات الثمانية بنتائج ثمان حالات تولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مجهودات بناء الدولة في نفس المرحلة، ووصلت الدراسة إلى أن الأمم المتحدة حققت النجاح في التأسيس للسلم المدعم في سبعة من ثمانية حالات الدمقراطة في ستة من ثمانية، أما الولايات المتحدة فقد

[1]– البنك الدولي ،**تقرير عن التنمية في العالم 2011**، مرجع سابق، ص35.

[2]– Monika François, Op. Cit, p153.

حققت السلم المدعم في أربعة من ثمانية حالات فقط والدمقرطة في إثنين من الحالات، وهو ماجعل الكثير من الفواعل في المجتمع الدولي تفضل العمل تحت المظلة الأممية وذلك من أجل تفادي التسييس وخروج المهمة عن الهدف المرجو منها.[1]

أما الجهة التي تتولى البناء على الصعيد الداخلي فالأولوية تعطى للحكومة القائمة، إلا أن قدراتها تبقى ضعيفة في مراحلها الأولى لذلك فإن الجهات المانحة تفقد ثقتها فيها وتستعين ببديل؛ هي المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية لتوجيه المساعدات، خاصة وأن العديد من المانحين يفضلون هذه الآلية وذلك بسبب عدم ثقتهم بالحكومة من ناحية تطبيقها للضوابط اللازمة التي تكفل الإستخدام الرشيد للأموال، إلا أن هذا الرأي لا يخلو بدوره من اللبس لأن التجربة أثبتت أن المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان يكون لها جدول أعمال سياسي مغاير لتوجه النظام القائم، وقد تتطور هذه المنظمات المحلية لتنخرط في الصراع الداخلي على السلطة وعادة مايؤخد عليها أنها:

-في كثير من الأحيان تضع أهدافا مفرطة في الطموح.

-تولي أهمية كبيرة للمساعدات الخارجية من أجل تحقيق المشاريع الإنمائية مما يخضع هذه المشاريع لدرجة عالية من التسييس.

- المنظمات غير الحكومية الخارجية لا تملك فكرة كافية عن إحتياجات عملية البناء، فهي تبقى طرفا خارجيا ليس له فكرة عن خصوصية الدولة.[2]

الجدول رقم3: يبين تقييم لهدفي تعزيز الامن والتنمية الاقتصادية خلال عميات إعادة بناء الدول

---

[1]-Isiaka Alani Badmus And Dele Ogunmola, "Towards Rebuilding A Failed State: The United Nations Intervention In The Post-Civil War Sierra Leone", **Journal Of Alternative Perspectives In The Social Sciences** , Volume 1, Number 3, 2009 , p726, Available at : http://www.japss.org/upload/9._BadmusandOgunmolaarticle.pdf.

[2] -Peter Uvin," **Fostering Citizen Collective Action In Post-Conflict Societies, In What Really Works In Preventing And Rebuilding Failed States** ", Working Paper For Woodrow Wilson International Centre For Scholars, Available at : www.wilsoncenter.org/sites/default/files/ocpaper.pdf

البلد	وجود الديموقراطية سنة 2004	تحقيق السلام سنة 2004	بداية المساعدات الإنسانية	معدل النمو السنوي خلال الخمس سنوات الأولى
كولومبيا	لا	نعم	1992	3.3
الصومال	لا	لا	1992	غير معلوم
موزمبيق	نعم	نعم	1994	5.2
هاييتي	لا	لا	1994	0.9-
سيراليون	نعم	نعم	1999	6.3
تيمور الشرقية	نعم	نعم	2000	3.3-
أفغانستان	لا	لا	2002	3.1

المصدر:

Monika François, Op. Cit, p23.

يلخص الجدول رقم3 الحالة فيما يتعلق بالأمن حيث نجد أربعة من سبعة دول ذات الدخل المنخفض المستفيدة من المساعدة الدولية بعد إنتهاء الصراع تعيش في سلام، أما في ما يتعلق بالتنمية فقد شهدت أربعة منها نمو إيجابي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الخمس الأولى من بدء المساعدة الدولية بل منها من شهد نموا معتبرا حتى أكثر من 2 % سنويا، إلا أن الخطير هنا حسب **دوبنز Dobbions** أن هذا النمو الأولي يستند إلى مساعدات خارجية بدلا من الإستناد على تغيير جذري على مستوى البنية الإقتصادية للبلد، بناءا على ذلك فإن النمو يميل إلى التلاشي تدريجيا بتقليص عمليات حفظ السلام كما حدث في تيمور الشرقية، كما أن المتبرعين بدؤوا يقللون نفقاتهم وهو ما يعني ضرورة أن تعتمد الحكومة على نفسها رغم الصعوبات، إلا أن الجانب الأكثر تخييبا للآمال في إعادة الإعمار هو عدم قدرة الحكومة على إكتساب الشرعية وذلك لفشلها في إنجاز التحسن على مستوى رفاهية السكان الذين يكونون متحمسون في بداية الأمر؛ كما أن الكثير

من البني التحتية في البلدان تصبح في حالة سيئة بعد سنتين أو ثلاث، هناك حديث كبير عن ضعف الكهرباء في كابول حتى بعد أربع سنوات من إعادة الإعمار .

إن الإعتماد على الوكالات الاجنبية في عملية البناء يدفع عادة لإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية على نطاق واسع يفوق قدرة الحكومة على تنفيدها؛ على سبيل المثال يوجد حاليا حوالي 120 قانونا صِيغَ من قبل مختلف الجهات المانحة ومستشاريها في إنتظار موافقة البرلمان الأفغاني.[1]

ومن أجل تجاوز هذا لابد من إعادة النظر في الطريقة التي إستخدمها المتبرعون لنقل الموارد فتجاوز الحكومة من خلال إستخدام آليات التسليم البديلة يضر بالقدرات الضئيلة التي كانت موجودة؛ فبناء القدرات يتم بصورة أفضل من خلال **التعلم بالممارسة** كذلك أن يتم دعم ميزانية الحكومة بجعل مساعدات المتبرعين متوفرة بكميات أقل ويوزع على عدة سنوات، هذا النهج يعتبر الأفضل لأنه يساعد على تعزيز فرصة وصول المساعدات خارج العاصمة وصولا إلى المناطق الريفية و قد أكدت دراسة مولها البنك الدولي أعدت من طرف **ايفانز Evans** أن هناك في الواقع قدرات محلية وطنية أكبر بكثير مما هو مفترض من قبل الجهات المانحة .

يساعد هذا النهج على تجاوز "الأثر الخارجي" للمانحين الذين شعروا بالملل و الإستياء لفترة طويلة كما يزيح عبءا كبيرا عن الحكومات الضعيفة في مسألة تنظيم عمل الجهات المانحة وقد نقل عن كلام الدكتور **أشرف غاني** " **Ashraf Ghani** " وزير المالية السابق لأفغانستان قوله " كوزير للمالية قضيت 60 % من الوقت في التنسيق مع الجهات المانحة و قد كنت قادرا على جمع المزيد من الموارد المحلية للقيام بالمزيد من الإصلاحات".[2]

ثالثا: طريقة خاصة لكل بلد :

[1] – Monika François, Op. Cit, p 153.

[2] – Ibid.

تعتمد الجهات المانحة ما يسمى بعمليات " **جيل الصفر**" و التي يتم فيها التركيز على مجموعة صغيرة من الإصلاحات بدلا من محاولة إحداث تغيير جدري في البلد، إلا أن هناك من الدول من تتطلب أكثر من مجرد مساعدة، هناك خلاف حول ما اذا كان التدخل " لاعادة البناء " يشمل :

- **المفهوم الضيق :** إعادة الإعمار بعد الصراع .
- **المفهوم الواسع :** يشير إلى أجندات مختلفة من أجل السلام والتنمية .

لابد من الإشارة إلى أنه لا وجود لحلول ثابتة فكل بلد يختلف في سياقه التاريخي ومدى إمكانية تطويع ما يقع عليه الإختيار من إجراءات بناء الثقة، بحيث تلاءم كل بلد على حدى، لقد أصبح الاتجاه الغالب اليوم هو التفكير بشكل أفضل في حاجات البلد المتأثر أثناء التخطيط إذ تحول من فكرة **عمليات تناسب كل الحالات الى عمليات تمليها الحاجات.**[1]

وعلى هذا فإن كل بلد يجب أن يحدد الأولويات والمخاطر :

- تحديد الأولويات من وجهة نظر المواطن وذلك من خلال مجموعة نقاشات مركزة، أو إستقصاءات للرأي العام كما فعلت جنوب افريقيا عند وضعها أولويات إعادة إعمارها.
- التأمل في تاريخ الجهود السابقة كما فعلت كولومبيا في مراجعتها لنقاط القوة و الضعف في الجهود السابقة المتعلقة بمعالجة العنف.
- التزام المزيد من الواقعية عند تحديد الأولويات والأطر الزمنية.

يعني بناء السلم تعزيز الديمقراطية الليبرالية وإقتصاد السوق ولذا يصور على أنه مهمة حضارية تنطوي على عولمة نموذج معين للحكم المحلي؛ وهو ما يجعل الداخل يرفض هذه النماذج المستوردة.[2]

رابعا: لحظة الأزمة والتدخل لإعطاء الحل :

[1]– شارون ويهارتا، "التخطيط لعمليات السلام و نشرها".في: **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص223 .

[2] – James Traub, Op Cit, p2.

ديفيد كارمنت David Carment يقول "**إن من المهم أن تفعل شيئا في أقرب وقت ممكن**"، ولكن المجتمع الدولي بطيء بإستمرار في فهم المؤشرات المبكرة لفشل الدولة، هناك عدة أسباب لهذا التأخير منها آليات إتخاذ المجتمع الدولي للقرار على مستوى مجلس الأمن، واختلاف المصالح الوطنية، والتنافس على السلطة، وكذا نقص التعاون الإقليمي بين الدول، **بول كولير** يقول :"على الرغم من أن البلدان الصغيرة بحاجة الى مزيد من التعاون مع جيرانهم من أجل تزويد السلع العامة التي يصعب القيام بها وحدها ضمن سيادتها الخاصة، لم يتم الحصول على هذا التعاون نظرا لعدم الثقة بين الجيران."[1]

إن ثبات ترتيب الدول على لائحة الدول الفاشلة سنة بعد سنة يوحي بأن الأمراض التي تنتشر في هذه الأماكن تبدي مقاومة قوية للعلاج أو بأن الوقت قد فات للإصلاح؛ سواء من قبل الجهات المحلية أو الخارجية حالات مثل هايتي وافغانستان ليست مشجعة رغم أنها عرفت تدخلا عسكريا، في حين هناك حالات أخرى مشجعة ليبيريا، سيراليون تم إنتشالها في السنوات الأخيرة من حالة الفوضى المطلقة، وكلاهما الآن ينعم بالسلام وقد يصدق هذا القول على كوت ديفوار في السنوات المقبلة؛ لأنه من غير الممكن الحكم على النتيجة بعد عام واحد من الحرب الأهلية الدموية التي تلت الإنتخابات، العراق أيضا قد تحسن مقارنة بماكان عليه قبل خمس سنوات وقد تحسنت مكانتها في ترتيب المؤشر.

إن التدخل في حد ذاته دليل على الفشل في إستباق لحظة الأزمة ولذلك فإن أي سياسة جديدة إتجاه الدولة الفاشلة يجب أن ترتكز على الوقاية بدلا من رد الفعل ليس فقط لتجنب إستخدام القوة العسكرية ولكن أيضا لأن التدخل في بعض الأحيان قد لا يكون ممكنا،[2] أين تتسع الحرب تطرح عدد من التحديات لمن لمن يتولون عملية البناء ففي وقت الحرب يكون بناء الدولة الحيادي صعب، ما يؤدي إلى خلط بين المساندة من أجل دولة قانونية تدعم

[1] – Osman Mentes And Robert. W. Hagerty, " **How To Stabilize Failing States: The Good, The Bad And The Ugly Of International Intervention**", Naval Postgraduate School, Monterey, California,2011, p8.

[2] – James Traub, Op. Cit , p3.

نفسها بنفسها ومساندة حكومة خاصة تكون أكثر إهتماما بالحصول على الدعم الرمزي أكثر من مراجعة تصميم و تأثير الدولة.[1]

خامسا: الاتجاه الرافض لاعادة بناء الدولة:

لقد أدت هذه الصعوبات إلى تشكل إتجاه يرفض عمليات إعادة البناء وحجته في ذلك:

-القوات المسلحة لا تجيد العمل الإجتماعي وتجربة الصومال خير دليل على ذلك، إن المخططين العسكريين وبدرجة أقل الدبلوماسيين يأخذون عملية إعادة البناء كمفهوم حرفي أي إعادة بناء البنية التحتية المادية والتي من الصعب أن تستمر إذا لم توجد مؤسسات أمنية تحميها.

- الخسارة المالية الكبيرة من أجل دول صغيرة ذات أهمية هامشية هو أمر غير منطقي.

-المهام طويلة المدى تنطوي على مخاطر كبيرة لبناء الأمة، وبالتالي الأفضل أن تكون بمجهودات داخلية.

-المخيف في هذه التدخلات أنها تتم بدافع سياسي وليس إستراتيجي، وهذا يعني أن سلطة صنع القرار هي في يد إستطلاعات الرأي بدلا من مجلس الأمن القومي.[2]

كما أن التجارب السابقة باتت توقع الخوف في نفوس المتدخلين نتيجة للمستنقع الذي دائما ماتقع فيه مثلا أفغانستان لا تزال مهددة بظاهرة أمراء الحرب؛ ويعود ذلك جزئيا إلى حالة الطيش التي مولت بها الولايات المتحدة الأمريكية مجموعات سوقت نفسها بإعتبارها من أعداء طالبان المحتملين في جنوب وشرق أفغانستان، فقد إمتهن أمراء الحرب إستراتيجية النهب والسلب متدبرين تأمين الدعم لهم عن طريق توزيع بعض الأموال التي ينهبونها على مؤيديهم، وبالتالي المصلحة الشخصية لأمراء الحرب في إتباع هذا النهج تفوق المصلحة الشخصية لأي من ضحاياهم في رؤية نهاية لأعمال النهب، تبعا لذلك فقد يكون من الضروري إما بسط قوة الدولة لسحق أمراء الحرب، وإما منحهم بعض المكافآت مقابل

[1]- Charles. T. Call, Op. Cit.

[2] - Ken Menkhaus , Op. Cit ,p 16.

التعاون مع الدولة، وهي جائزة قد تفوق في قيمتها المكاسب المحتملة من النهب والسلب، لكل من هذه الطرق مخاطرها والطريقة الأخيرة قد تدخل في مشكل"**الخطر الأخلاقي**" فأن تدفع للناس مقابل أن يتصرفوا بشكل جيد قد يشجع أشخاصا آخرين على إساءة التصرف كوسيلة للحصول على المكافاة .[1]

لم يعد بإمكان أحد أن ينفي الخطر الذي باتت تشكله الدولة الفاشلة على الأمن والسلم الدوليين، وكذا على المنظومة الحقوقية العالمية، خاصة مع تلك الهلامية التي تميزت بها الحدود في عالم مابعد الحرب الباردة والتي تعطي فرصة أكبر للتهديد لكي ينتقل، حتى لأكثر الدول إستقرارا في العالم، إذ يبدوا غريبا أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف مما قد يحدث في دولة مثل الصومال، إلا أن المتغيرات الدولية أصبحت تفرض تعاون المجتمع الدولي ككل من أجل السيطرة على هذه التهديدات.

رغم كل الجهود المبذولة الا ان الخطر الاكبر الذي يهدد هذه الاستراتيجيات يبقى مشكلة التسيس التي تكتنف العمليات، فالقوى الكبرى المتدخلة تتعامل مع الدولة الفاشلة **كحالة وليس كمبدأ** وقد لاحظنا هذا من خلال الاختلاف بين استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين، الإتحاد الاوروبي، في التعامل مع الدول الفاشلة بين من يؤيد التدخل العسكري ومن يسعى لاعادة بناء الدولة الفاشلة من خلال إلتزام طويل المدى ينهك لا محال القوى المتدخلة.

[1]- وليم مالي، إعادة بناء أفغانستان في: **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**. ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2005، ص246.

الفصل الثالث

لقد حافظت السودان لعدة سنوات على مرتبتها المتقدمة على مؤشر الدول الفاشلة؛ الذي تضعه مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، فعندما تحدث حرب في دولة وتستمر لعشرين سنة؛ وتتفشى النزاعات الإنفصالية في كامل أنحاء الإقليم بدعوى عجز النظام عن توفير الحد الأدنى من خدمات الأمن والتنمية؛ فإن هذا يوحي بوجود خلل على مستوى وظائف الدولة يستدعي ضرورة الإنتباه .

مع الإشارة إلى أن هذا العجز لا يشكل خطرا فقط على المستوى الداخلي فحسب؛ بل حتى المجتمع الدولي الذي يتابع بترقب ما يحدث داخل السودان، ويربطه دائما بالتحضير لمؤامرة لضرب الغرب، إلا أن النظام السوداني ومؤيديه لا يعترفون بهذا التقرير ويعتبرونه مسيسا؛ يعبر عن أجندة أمريكية إسرائيلية تستهدف تجزئة السودان وحرمانه من دور ريادي في القارة الإفريقية خاصة مع التوجهات الإسلامية لنظام الإنقاذ.

الفصل الثالث: الدولة الفاشلة في السودان : الأسباب، الأبعاد والآفاق.

المبحث الأول: أسباب الفشل الدولاتي في السودان:

بدأت عملية بناء الأمة في السودان كحركة اجتماعية مناهضة للإستعمار كما هو الحال في معظم البلدان الإفريقية، فقد أدت السياسة الاستعمارية إلى إنشاء عدة سودانات في دولة واحدة خاصة مع تلك التعددية التي يتميز بها السودان الذي يعرف على أنه مرآة إفريقيا وذلك لتضمنه على تنوعات عديدة.[1]

لقد كان معظم الأفارقة يعيشون ضمن ظروف تمنع قيام نظام سياسي أرقى من القبيلة، فهي لم تتطور إلى قوميات نتيجة أسباب عدة تدور حول إستراتيجيات المستعمر المستغلة وكذا ممارسات النظام غير المدروسة، والظروف الإقتصادية التي لا تسمح بتقسيم إجتماعي عادل، في مثل هذه الظروف ما قبل الرأسمالية لا يمكن أن تنشأ حركة قومية بالمعنى الصحيح للكلمة.

وكذلك الأمر في السودان فالصعوبات حول بناء هوية للدولة الجديدة لم تكن هينة، فالتكوينات غير العربية الإسلامية كانت مطالبة بأن تختفي أو تندمج، ولكن هذا يستغرق وقتا طويلا لأن العواطف القومية لا تتحول بسهولة، فاندماج هذه الأقوام مع الأخرى في الشمال لتكوين أمة سودانية واحدة بدا مستحيلا؛ لأنه ولأكثر من خمسين عاما من التقدم النسبي الذي تحقق للقبائل العربية تركت أثرها فنمت قومية عربية سودانية لها تقاليدها و عواطفها المميزة ولم يعد هناك مجال لدخول جماعات قومية أخرى إلى هذه الدائرة المغلقة.[2]

صنف روبرت روتبرغ السودان على أنها دولة فاشلة نتيجة عدة مؤشرات منها فشلها في إحتواء الحرب الأهلية التي عصفت بها منذ الإستقلال، علاقاتها المضطربة مع دول الجوار وكذا المستوى الخدماتي المتدني في توفير السلع الأساسية؛ والأسوأ من ذلك أنه يعتبر أن الذي منع السودان من التحول إلى دولة منهارة هو فقط ثروتها النفطية.

---

[1]-ابراهيم أحمد نصر الدين، "الإندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني"، **المستقبل العربي**، العدد 63، 1984، ص ص 40،41.

[2]-عبد العزيز حسين الصاوي، "المسألة القومية و أزمة الوحدة الوطنية في السودان"، **المستقبل العربي**، العدد 211، سبتمبر 1996 ، ص ص 63 ، 64.

وفي مقال آخر بعنوان **Analysis-Sudan : A Failed States** يحلل **آرت و جيرفس Art And Jervis** التناقض في السودان فيريان أن السودان ليس البلد الأكثر فشلا لأنه بالنظر إلى العاصمة الخرطوم، ومستوى المعيشة الذي تتمتع به يفند نتائج مجلة السياسة الخارجية و لتي إحتلت السودان وفقها المرتبة الأولى سنة 2007، حيث يتوفر في العاصمة المقاهي الفرنسية، مستوى خدمة إتصالات لا سلكية عالية أما خارج الخرطوم فأن الوضعية معبرة فعلا عن الفشل.[1]

إذن قد يختلف المفكرون حول حدة فشل الدولة في السودان، أو مظهر الفشل ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر أن الدولة السودانية تعاني الكثير من الإختلالات هي مثيرة للقلق، وسوف نتطرق في هذا المبحث لأهم الأسباب التي جعلت السودان دولة فاشلة كلفها هذا الفشل إنفصال الجنوب عنها.

المطلب الأول: عجز دولة الإستقلال عن تحقيق الإندماج الإجتماعي:

حسب الباحث السوداني عبد الوهاب الأفندي كان من الممكن تفادي الكثير من مشاكل السودان لو تبنت الحكومة نظاما سياسيا قائما على الديمقراطية التوافقية*؛ ذلك أن مطالب العديد من الأقاليم في البداية كانت بسيطة تتمحور حول نوع من الحكم الفدرالي، حق الفيتو في بعض القضايا، إحترام الخصوصية الدينية، إلا أن **الفهم اليعقوبي** للدولة الحديثة الذي كانت تتبناه النخبة والذي يقضي بأن الجميع متساوون داخل الدولة، لا أفضلية لأحد على

[1] -Ola Diab, "Sudan: A Failed States", 2010, p2, Available at:
http://oladiab.wordpress.com/2010/09/19/sudan-a-failed-state/.pdf.

*-جاء بها "آرنت ليبهارت" الذي يعرف "الديمقراطية التوافقية"، بأنها النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، من خصائصه:
- الاستقلالية الفئوية: الفكرة مأخوذة إلى حد بعيد من النظام المُلّي، حيث تتمتع الطوائف بإدارة شؤونها الداخلية .
- النسبية: التي تطبق بصورة خاصة في الانتخابات العامة، حيث تسمح لأكبر عدد من المواطنين باختيار ممثليهم.
- حق ممارسة الفيتو: الذي يعطى عادة إلى الأطراف الرئيسية في البلاد.

الأخر، وبالتالي فكل من يقدم مطالب حول إيجاد وضع خاص يوصف بالمتآمر وبأنه يريد تدمير الوطن.[1]

لم ينجح النظام السوداني عبر حكوماته المتعاقبة في التأسيس لدولة قومية تتصدى للصعوبات التي تواجهها كل دولة فتية، والتي على رأسها بناء هوية موحدة تأسس لمبدأ **المواطنة** بكل ما يتضمنه هذا الأخير من إلتزام شامل من كل فئات المجتمع بتقديم الولاء للدولة.

الحكام الأوائل للسودان مثل رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري ثم خلفه اللواء عبد الله خليل في تعاملهم مع مشكلة الجنوب لم يكونوا على إستعداد لتقبل فكرة الإستقلال أو إقامة علاقة فيدرالية معه؛ لتعارض ذلك مع تاريخهم النضالي من أجل إستقلال السودان ووحدته وتشير الدراسات إلى إعتقاد قادة ذلك النظام أن المطالب الإنفصالية ناجمة عن تأثير المبشرين والإداريين البريطانيين، وأن هؤلاء الجنوبيين سوف يقبلون في النهاية حقيقة أن السودان مرتبط حضاريا بالعروبة والإسلام وأن الزمن كفيل بتجسير الهوة الحضارية، إلا أن هذا لم يتحقق خاصة مع ضعف الأداء الإقتصادي الذي عرفته البلاد والذى أدى إلى عجز الحكومة عن الوفاء بالتزامها مع إصرار الجنوب على بالفيدرالية.[2]

ومن هنا جاء مشروع "**الإدغام والإستيعاب**" إلى الوجود والذي يؤكد أن الطبقة الحاكمة الشمالية كانت تدرك منذ البداية أن الهوية كامنة في جذور المشكلة؛ ولكن هذه الطبقة وكما ذكرنا فيما سبق لم تكن مستعدة للنظر للهوية الجنوبية **كفاعل** في الصراع وإنما **كموضوع** و

---

[1]-علاء شلبي وآخرون، **حقوق الإنسان في الوطن العربي التقرير السنوي 2009، 2010**. ط1، لبنان: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ص118.

[2]-حمدي عبد الرحمان حسن، محمد عاشور مهدي،" المسلمون و مشكلات التعددية و الاثنية في جنوب السودان"، ص112، من الموقع:

http:// www.ccps-egypt.com/upload/633601827982350580.pdf.

كغنيمة أو **جائزة** تفوز بها في المنافسة مع القوى الاستعمارية، بالنسبة لتلك الطبقة لم تكن هناك " **هوية جنوبية** " بل مجرد "**إطار فارغ**" ينتظر أن يملئ بمفردات الهوية العربية.[1]

لقد كان من الصعب على السودانيين على إختلاف هوياتهم أن يقبلوا الاندماج داخل الهوية العربية الإسلامية، خاصة مع تفاقم أزمات هذا النظام الناتجة عن مجموعة ممارسات على رأسها :

أولا: فرض الهوية العربية الإسلامية على كامل السودان:

لقد أراد النظام السوداني تكريس الدولة الدينية لتشكل غطاءا لتشديد قبضته على السلطة؛ متوهما أن فشله في فرض سيطرته على الجنوب أسبابها دينية وعرقية متناسيا أن الأزمة في الجنوب وغيره من أقاليم السودان بالأصل هي إقتصادية، إجتماعية وسياسية تغطت برداء التمايز العرقي والديني والذي عمقته دولة الإستقلال والدلالة على ذلك الأزمة في دارفور وإنتفاضات أبناء الشمال والغرب ضد الإستبداد رغم النقاء الديني والعرقي في هذه الأقاليم.[2]

والسبب هو تلك النظرة التبسيطية التي طبعت فكر قيادات ما بعد الإستقلال لموضوع الوحدة الوطنية؛ ممثلة في التركيز على الدمج الثقافي من خلال الآلية التعليمية المختصرة في اللغة العربية؛ وهو ما أبطأ التفتح الطبيعي لأفكار البناء الوطني القائمة على فكرة الإغتناء المبرمج للثقافة العربية بالثقافات المحلية، ومع تفاقم الوعي بالحرمان التنموي في بعض المناطق الشمالية الأقل إستعرابا من غيرها أضاف عنصر تعقيد جديد إلى معضلة الصلة بين الثقافة العربية وقضية البناء الوطني؛ فالتباطؤ شجع بروز ترجمة ثقافية للوعي الناقص بالجذور الحقيقية للحرمان المحلي والتي تعبر عن إرهاصات تفكير يقوم على الفصل بين إمكانية الإهتمام بالثقافات المحلية وتنمية الثقافة العربية السودانية ومع التحول التدريجي من التباطؤ إلى التوقف ثم الإنغلاق المبرمج إتجاه الثقافات المحلية نتج تكريس تصورات فوقية حول تعميق نشر الإسلام والثقافة العربية لدى الفئات غير العربية.

[1]-الباقر العفيف، **ماوراء دارفور الهوية و الحرب الأهلية في السودان**. تر: محمد سليمان، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2000، ص27.

[2]-عبد الغني سلامة، "السودان الجنوبي ...المولود الجديد"، **شؤون عربية**، عدد 146، صيف 2011، ص 212.

تكتسب اللغة أهمية كبيرة في عملية الإنصهار وهذا ما يؤكده الأكاديمي الكيني **علي المزروعي*** **Ali Al' Mazrni** و الذي يتحدث عن الإنصهار الثقافي ويعرفه أنه " إكتساب قيم ووسائل تعبير وأسلوب حياة مشترك من خلال التفاعل الثقافي بين المكونات المختلفة للمجتمع والواسطة الرئيسية للتفاعل الثقافي هي ببساطة اللغة الشفهية والمكتوبة.[1]

عمل الحكم العسكري الأول بزعامة إبراهيم عبود على تكريس المخاوف الجنوبية التي زرعها المستعمر؛ فقام بإتباع سياسة الدمج والتذويب بالقوة عبر برامج الأسلمة والتعريب مما ساهم في إندلاع حرب الجنوب التي قادتها حركة **الأنيانيا Anyanya** منذ سنة 1963 فلقد قام عبود بإنشاء مدارس لتعليم القران ومعاهد إسلامية متوسطة في الجنوب.[2]

كما أن النظام إتخد مجموعة قرارات أكدت أن السودان يتجه كل مرة ليكون عربيا إسلاميا:

1- تدعيم مسيرة التكامل بين مصر والسودان: من خلال صدور ميثاق تشرين الثاني 1982 وما احتواه من إنشاء مؤسسات سياسية تنفيذية وتشريعية مشتركة، فضلا عن تأكيده لما جاء في منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان؛ الصادر من إصرار الشعبين المصري والسوداني على المضي قدما في طريق العمل الوحدوي، بالإستناد إلى هويتهما المشتركة.

2- البدء في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان:

---

*- مفكر أفريقي مسلم يعد من أكبر مفكري القارة الإفريقية، لم يقصر علي مزروعي رؤيته على إفريقيا فقط، ولكنه تعدى ذلك إلى نظرته إلى ما يحدث في العالم كله؛ من تطورات سريعة وجذرية لاسيما ظاهرة العولمة؛ التي تضررت منها إفريقيا كثيرا وقد ذكر مزروعي لمدير البنك الدولي في إحدى المناسبات أنه – أي مدير البنك – أصبح ملك إفريقيا المتوج (لسلطته الضخمة في منح القروض التي تعتمد عليها الكثير من الدول الإفريقية). وقد رد عليه مدير البنك قائلا إنه سيعتبر أن البنك حقق أكبر إنجازاته حينما تصبح إفريقيا في غير حاجة إليه.

[1]-عبد العزيز حسين الصاوي، "المسألة القومية و أزمة الوحدة الوطنية في السودان"، **المستقبل العربي**، العدد 211،سبتمبر 1996، ص60.

[2]-حمدي عبد الرحمان حسن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، **السياسة الدولية**، ، العدد 183، جانفي 2011، ص165.

سنة 1982 وبعد إدراك النظام بأنه بدأ يفقد قوته أدخل النميري بمبادرة خاصة منه الشريعة الإسلامية؛ كإجراء من أجل كسب العطف من المسلمين في البلدان الإسلامية العربية المحافظة؛ وقد كان نظاما شديد التطرف،فلم ترهب عمليات البتر، الجلد، الإعدام التي أجريت السكان في البلاد فحسب وإنما المجتمع الدولي ككل.[1]

إن المبالغة في أطروحة التنوع مرتبطة بسيادة مفهوم الهيمنة الوسيطية الشمالية العربية الملتبس لدى قطاع من المثقفين الجنوبيين والشماليين، وهو مفهوم يعمم المسؤولية الشمالية عن حالة التخلف الجنوبي، لأنه وإذا رجعنا إلى الخريطة الشمالية نجدها بدورها تتميز بتعددية شمالية أقرب ما تكون إلى خصائص الخريطة الثقافية للجنوب فالمحمولات السلبية في أطروحة الهيمنة تجاه العروبة كقومية والعرب كشعب تتماشى؛ مع إتجاه تحويل الثقافة العربية إلى ثقافة أقلية ضمن مجموعة ثقافات أقلية سودانية وذلك كرد فعل تصغيري تجاه القومية العربية و ليس كحصيلة تناول موضوعي لهذه المسالة.[2]

3- أزمة التهميش:

كذلك تشترك الأنظمة السودانية المتعاقبة في التأسيس لأزمة تهميش حادة يقول عنها **أليكس دي وال Alex De Waal** أن السودان يعد من أكثر دول العالم من حيث غياب المساواة والعدالة في التوزيع؛ إذ تكاد العاصمة الخرطوم تحتكر وحدها نصف إيرادات الدولة و تسكنها شرائح إجتماعية ذات دخل متوسط في حين تعاني معظم الأقاليم السودانية الفقر و غياب التنمية، إستنادا إلى هذا التحليل فان الصراع والحرب في السودان ما هما إلا امتداد طبيعي لعمليات نهب وسلب تاريخية لسكان المناطق الريفية.

ويضاعف من حدة أزمة التهميش تلك المنافسة بين السكان على الزراعة الرعي موارد المياه، وهو ما تعبر عنه **المالتوسية الجديدة*** إذ يدفع تزايد السكان مع ندرة المياه إلى

---

[1]-أحمد الشاهي، "الديمقراطية التوافقية في السودان"، **المستقبل العربي**، العدد 334، السنة 29، ديسمبر 2006، ص119.

[2]- عبد العزيز حسين الصاوي، مرجع سابق، ص65.

*- أصدر مالتوس مؤلفه الشهير عام 1798 عن علم السكان، واعتبر أن المشكلة الرئيسية متمثلة في زيادة البشر بطريقة المتوالية الهندسية(16,8,4,2,1،...) بينما كانت الزيادة في انتاج الغذاء وغيره حسب المتوالية الحسابية(1,2,3,4،...)، مما يعني زيادة لامتناهية في وجود متناهي.

صراع بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين وتطرح حالة دارفور نموذجا مهما لدولة تنافس على الموارد الاقتصادية، فالقبائل العربية في شمال دارفور والتي تمتهن حرفة الرعي تسعى دائما إلى الحصول على الأراضي من القبائل ذات الأصول الإفريقية والتي تمتهن حرفة الزراعة، صحيح أنه تقليديا كان هناك آليات للتحكم في هذا الصراع وتسويته إلا أن انتشار الأسلحة نتيجة عدم الاستقرار جعل أبناء القبائل يتحررون من سيطرة القواعد والأعراف التقليدية والتأسيس للميليشيات القبلية.[1]

إذن و بدلا من البحث عن طريقة لمعالجة الأزمة أصبحت النخبة نفسها جزءا من الأزمة من خلال المنهج الخطأ الذي تعاملت به مع المشكلات فقد ركزت النخب منذ الإستقلال على مناهج غير سديدة مثل المنهج العسكري (فترة حكم الفريق عبود)، السياسي من خلال إتفاقيات مختلفة مثل إتفاقية أديس أبابا (في فترة النمري) ثم سياسي إقتصادي في فترة (حكومة الإنقاذ) التي كانت قد بدأت أيضا بالمنهج العسكري قبل نيفاشا وهو النهج العسكري الأمني نفسه الذي تعاملت به مع دارفور مما حولها إلى أزمة دولية.[2]

ثانيا: قمع الحريات العامة:

نجح الإسلاميون في الوصول إلى السلطة ولكن واجهتهم مشكلة الاحتفاظ بها وظهر تخوف كبير من نهجها، وذلك بالنظر للطبيعة الانقلابية والعسكرية للمجموعة التي استولت على السلطة وهو ما يوحي بأنها ستكون حتما نظاما ديكتاتوريا يفهم الاستقرار والأمن على أنه لا يتحقق إلا بالحزم في القوة وما يسميه العسكر " الضبط والربط ".

فعلا بدأ النظام بمنع مؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب والنقابات، الصحافة منعت من ممارسة نشاطها، ضف إلى ذلك التأسيس للمحاكم العسكرية، وقد أثارت وضعية الأقليات غير المسلمة الكثير من النقد وتوالت الإدانات ضد هذا النظام؛ من منظمات حكومية عدة

[1]-حمدي عبد الرحمن، "لماذا تتفكك الدول؟السودان من الضعف العام الى التقسيم الجغرافي"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011 ،ص ص 29، 30.

[2]-عبده مختار موسى، "مستقبل الديموقراطية في السودان بعد انتخابات ابريل 2010"، **المستقبل العربي**، العدد382، ص 162.

كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارا في جلستها رقم 48 في عام 1992 يقضي بتعيين مراقب خاص لمتابعة وضعية حقوق الإنسان في السودان، وعندما زار حسن الترابي واشنطن سنة 1992 صرح بالقول "إن الإنسان السوداني شديد الحساسية فيما يخص كرامته لذلك يمكن أن يعتبر السودانيون الكلمات القاسية أو التعرض للضوء الشديد في غرف التحقيق أو الإستدعاء أو المساءلة منتصف الليل شكلا لانتهاكات حقوق الإنسان"، إلا انه لم يفسر أو ينكر الإنتهاكات التي يتعرض لها الفرد السوداني.

وعندما قدم **غاسبار بيرو Gaspar Pere** مقرر لجنة حقوق الإنسان الدولية تقريره بجنيف في فيفري 1994 عن أوضاع حقوق الإنسان في السودان؛ وصفه الرئيس السوداني بأنه "عدو الإسلام" ولم يرد على المعلومات التي وردت في التقرير وعن مدى صحتها.[1]

إن عمل النظام كل مرة على تفريغ مضمون أي تحرك مناهض له وتشدده في معاقبة المعترضين وسقوط كل المحاولات لإطلاق حوار يراعي مصالح الجميع؛ دفع بالمعارضين و المتضررين الذين يتزايد عددهم كل يوم من أحزاب ونقابات وقبائل ومناطق ووحدات عسكرية إلى نبذ خلافاتهم والتوحد حول هدف وحيد هو إسقاط النظام، وتوجت هذه الجهود بإعلان ميثاق أسمرة في 23 جوان 1995 الذي وضع الإطار السياسي والتنظيمي للتجمع المعارض والذي بدأ بالتحضير لعمليات عسكرية إنطلاقا من إريتريا لإسقاط النظام، أما الحكومة السودانية فقد نجحت في تجريد المعارضة من ورقة العمل في الداخل وتاليا أفقدتها الشرعية الوطنية وجعلت من السهل إتهام المعارضين بأنهم مجرد زمر تخدم أجندات خارجية.[2]

وصلت مؤسسة القهر الكولونيالية إلى حالة الإنهاك الشديد بسبب انعدام المدخرات الفلسفية إلى ممارسة ما يسمى **العنف المعرقن**، بل أصبحت هناك مطالب لتدويل اختصاصها في الحفاظ على الأمن، ومنه قامت دعوة لإقامة ما سمي **المناطق الآمنة** في

[1]–حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية و قضية الديموقراطية**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 310.

[2]– أمين قمورية، "الأزمة الداخلية في السودان و الأبعاد الاقليمية و الدولية"، **شؤون الأوسط**، العدد 60، مارس 1997، ص32.

الجنوب، والتي جاءت كمقترح من السفير الأمريكي، كخطوة إنسانية حظيت بتأييد مجلس الكنائس العالمي الجديد، وترحيب من حركة جون جارنج، لكن الحكومة السودانية إعتبرتها أمرا يخرج القضية عن إطارها الإنساني إلى مسائل سياسية تمس سيادة السودان.[1]

المطلب الثاني: التركة الكولونيالية كعائق أمام بناء الدولة القومية في السودان:

لقد كانت دولة التهميش في السودان ناتجة عن عملية تاريخية أنشأ المستعمر خلالها جذور الهيمنة الخارجية؛ التي تهدف إلى تمييز العنصر الشمالي لخدمة مصالحها، وبعد خروج المستعمر إستمرت النخبة الحاكمة في فرض سيطرتها وتهميش الجماعات التي لا تنتمي إلى الثنائية عربي مسلم.[2]

لم يعرف الجنوب السوداني نظم حكم مركزية قادرة على بسط سلطانها على كافة الجماعات الإثنية والقبائل طوال تاريخه على رغم قوة الممالك التي قامت على أرضه، كما أن الفاتحين والمستعمرين لم يبدلوا جهدا من أجل تغيير الوضع وإنما عملوا على تكريسه والعمل أكثر على معاملة الجنوب على أنه جسم غريب على دولة السودان بإقليمها الشمالي من خلال مجموعة ممارسات:

أولا: تجارة العبيد وتقسيم السودان إلى شمالي سيد وجنوبي عبد:

لم يكن هناك في الجنوب من يفند هذه الحقيقة خاصة مع التجربة القاسية التي عاشها الجنوبيون في ظل الحكم التركي؛ الذي كان يعامل الجنوبيين بالتعاون مع النظام القائم كعبيد بل ويعتبر الطلب على الرقيق من أهم دوافع الغزو التركي–المصري للسودان، وذلك من أجل بناء جيش من العبيد وفق متطلبات الدولة الجديدة التي أصبحت مترامية الأطراف، في

[1]–إدمون غريب، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 93، 94.

[2]–Aleksi Ylönen, "On Sources of Political Violence In Africa: The Case of "Marginalizing State" In Sudan", p 48, Available at:

http://www.redalyc.org/redalyc/pdf/267/…/26711870003_Abstract_2.pdf.

تلك الفترة عمل الشماليون وكلاء لتجارة الرقيق للأتراك والأوروبيون والعرب ولكن بعد ذلك تاجروا في البضاعة الإنسانية بإستقلال تام .

ونتيجة للزخم الذي إكتسبته حركة إلغاء تجارة الرق فقد بدأت الدول الأوروبية بالتعاون مع تركيا في محاربتها، ونجح الخديوي إسماعيل مدفوعا بتلك التوجيهات وبتعيينه الجنرال **غردون** كحاكم للإستوائية في قمع تلك التجارة إلى حد ما؛ في تلك الفترة إختفى التجار الأوروبيون من الساحة ولم يبق فيها أمام ناظري الجنوبيين سوى التجار العرب والسودانيين الشماليين، وهو ما جعل الجنوبيون يربطون بين الإسلام واللغة العربية من جانب وتجار الرقيق من الجانب الآخر.[1]

ثانيا: خلق المستعمر لخط حدود فاصل هوياتي بين الشمال و الجنوب:

عمدت الإدارة البريطانية على خلق مناطق يحرم على الشماليين دخولها إلا بتصريح رسمي يسمى **قانون المناطق المقفلة Closed Districts** والمستعرض لخريطة المناطق التي سن القانون إغلاقها يلاحظ أنها تضم المناطق التي لم تتأصل فيها العروبة بعد، وذلك بهدف منع إمتزاج و تفاعل الهويات مع بعضها، أكثر من ذلك عمدت الإدارة البريطانية إلى إيهام الجنوبيين بأن للشماليين نزعات للسيطرة على الجنوب حيث كشف تقرير كتبته جماعة **Eabian** التي تضم فلاسفة حزب العمال البريطاني ومفكريه " إن مشكلة الجنوب هي أكبر المشاكل في البلاد فالمتعلمون من أبناء الشمال ينظرون إلى فصل الجنوب عنهم نظرة خوف، لأن فصله يفقدهم الثروة التي يتوقعون إكتشافها في أراضيه والتي يقدرون أن تكون ضمانا لتقدم السودان في المستقبل".[2]

كذلك إستعملت بريطانيا بذكاء ورقة الجنوب أثناء مفاوضاتها مع مصر نتيجة قلقها من وحدة وادي النيل؛ الذي يعني فرض عروبة وإسلامية الشمال على الجنوب، وعلى الرغم من توقيع إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في 12 فيفري 1953 وتضمنها النص على وحدة السودان بوصفه إقليما واحدا، فإن إنتشار الشائعات في الجنوب بأن الإتفاقية قد أغفلت حقوقهم علاوة على بعض الأخطاء التي شابت أداء لجنة سودنة الوظائف، أدى إلى تدهور

[1]-الباقر العفيف، مرجع سابق، ص 29.

[2]-ابراهيم أحمد العدوي، **يقظة السودان** .ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية ،1979 ، ص ص 62 ،65.

العلاقات بين شمال السودان وجنوبه خاصة بعد زيارة رئيس الحكومة الإنتقالية إسماعيل الأزهري سنة 1955 للجنوب، وتأكيد التمسك بوحدة البلاد وأن حكومته لن تتهاون وأن لديها الجيش وكافة أنواع القوة التي تساند موقفها الأمر الذي إعتبره زعماء الجنوب تهديدا صارخا قاد عبر تفاعله مع عوامل أخرى إلى تمرد الفرقة الاستوائية الجنوبية سنة 1955.[1]

صحيح أن قانون المناطق المغلقة وإن فشل في تحقيق غاياته بفصل جنوب السودان وضمه إلى مستعمرات بريطانيا شرق ووسط القارة، إلا أن ممارسات الإدارة البريطانية نجحت في بذر بذور الشقاق بين الجنوب والشمال؛ بفعل ما كرسته من تخلف إقتصادي واجتماعي بالجنوب، وما أوجدته من نخب جنوبية ذات تعليم غربي تبشيري معاد لكل ما هو عربي وإسلامي وهي العوامل التي تكاثفت معا لتخلق حاجزا نفسيا وواقعيا بين جنوب السودان وشماله قدر له أن يكون عاملا أساسيا فيما شهدته البلاد من توترات وعدم إستقرار.[2]

إظافة إلى هذا القانون تم تطوير عديد السياسات من أجل تحقيق هذا الغرض:

سنة 1917 أنشئت قوة عسكرية محلية في الجنوب عرفت بإسم " **قوات الاستوائية*** " بهدف عزل القوات العسكرية الشمالية في الجنوب، وإنشاء جيش سوداني جنوبي مسيحي خوفا من نشر الإسلام و التقاليد الشمالية بين صفوف المواطنين من الجنوب.

سنة 1918 إعتبر يوم الأحد العطلة الرسمية في كل انحاء الجنوب بدلا من يوم الجمعة، بالإضافة إلى إقرار اللغة الانجليزية لغة رسمية لجنوب السودان، هذا فضلا عن إطلاق العنان للبعثات التبشيرية وتوليتها مهام التعليم والخدمات الإجتماعية، وبهذا فقد تطور التعليم في المديريات الجنوبية بشكل منفصل عن الشمال.

---

[1]–حمدي عبد الرحمن حسن، محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق، ص 111.

[2]– المرجع نفسه، ص124.

*– كان الوجود العربي الإسلامي في المديريات الجنوبية يتمثل في ثلاث مجموعات: قوات الجيش المصري المعسكرة في الجنوب، الموظفون المصريون والسودانيون ممن كان يحتاج إليهم دولاب الإدارة في الجنوب، التجار الشماليون الذين كان يعمل بعضهم لحسابه الخاص، والبعض الآخر لحساب بيوت تجارية في الشمال. وللتخلص من تهديدات المجموعة الأولى أوصى الحاكم باتخاذ خطوات لتجنيد السودانيين الجنوبيين وتشكيل ما يعرف "بالفرقة الاستوائية" وانتهى الأمر بخروج آخر جندي من القوات السودانية الشمالية من الجنوب يوم السابع من ديسمبر/ كانون الأول 1917.

سنة 1920 أقر مديرو المديريات الجنوبية الثلاثة التصويت على السياسة الواجب إتباعها وإنتهوا إلى القرار التالي " **لا يعتبر الدين الإسلامي أمرا غير مرغوب فيه وأن أي خطوة تستهدف وضع حد لإنتشاره يتعين وقفها ولكن لا يعني ذلك أن يشجع إنتشاره**"، وفي سنة 1924 صرح السكرتير الإداري لحكومة السودان بأنه " ليس هناك أي مبرر في أن يحكم العرب الشماليون الجنوبيين الزنوج" مبديا بذلك تخوفه من قيام دولة واحدة في السودان يوما ما وهو بذلك يشير إلى ضرورة قيام دولة بالجنوب أو ضمه إلى دول شرق إفريقيا ليصبح مستقبلا من ضمن ممتلكات التاج البريطاني.

مما سبق يتضح لنا ان المستعمرين البريطانيين قد عملوا على تعطيل كل فرصة من شأنها أن تخلق الاندماج والتكامل الوطني المطلوب، بل بذلوا قصارى جهدهم لخلق روح الكراهية وتنميتها وزرع الشكوك وعدم الثقة فضلا عن العمل على إستغلال الفوارق والتباين العرقي، وهو ما صعّب مهمة بناء الدولة الوطنية وجعلها دائما تترنح على مؤشر الدولة الفاشلة.[1]

المطلب الثالث: تفشي النزعات الإنفصالية في السودان :

لقد خلف المستعمر تركة معقدة من الأزمات عمقت دولة الإستقلال من حدتها، مما أدى إلى عزوف المواطنين عن تقديم ولاءهم للمؤسسات القائمة في الشمال وانفجار المأزق المجتمعي في أجزاء عدة من البلاد؛ فقد شهدت سنة 1964 ظهور مطالب بالحكم الإقليمي من جانب ثلاث مناطق في الشمال هي، شرق السودان مثلها مؤتمر البجا، كردفان ومثلها إتحاد جبال النوبة، دارفور مثلتها جبهة تنمية دارفور التي رفضت التهميش الهيكلي للإقليم من خلال حرمانه من المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني في التنمية الإقتصادية؛ مما أدى إلى حدوث إحتقان بين الإقليم والمنطقة الشمالية إنتهى بإنقلاب سنة 1975 بقيادة الضابط حسن حسين، لقد رفض سكان إقليم دارفور مركزية السلطة في الخرطوم ووقفوا ضد حرمان بقية المديريات في الشمال من التنمية الاقتصادية والمشاركة في صنع القرار، حتى عمت هذه المطالب أرجاء السودان.[2]

[1]-مالك عبد الله المهدي، "الحرب الأهلية في السودان في التطور التاريخي و السياسي"، **مجلة دراسات**، العدد12 ، السنة الرابعة، ص157.

[2]-ابراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص42.

لقد إكتسبت دارفور هذه النزعة الإنفصالية من كونها كانت سابقا، دولة مستقلة ذات نظام إداري وقانوني مختلف عن بقية الأجزاء السودانية، وتحكمها سلطة وراثية من فرع الكيرا لستة قرون متتالية، وكنتيجة لمحاولة الدمج القسري للإقليم في الدولة السودانية بثقافتها الأحادية وسلطتها المركزية تم تدميرها وضمها إلى الدولة السودانية بناءا على تشريعات بعيدة عن أعراف المجتمع.[1] وإنما من خلال سياسة تسعى لضرب مراكز القوى التقليدية والطائفية، وكانت النتيجة أَنْ تعرضت علاقة أهل الإقليم إلى تصدعات بسبب هذا الدمج، مما أدى إلى إستقطاب حاد تسبب في تصدع لوحة التعدد العرقي والثقافي.[2]

ويعتبر الخطأ الأكبر الذي إقترفه النظام هو إعادة إضفاء القبلية في دارفور، بداية قسمت الولاية إداريا إلى كثير من الدور القبلية وفي كل مكان منحت حقوق ملكية الأراضي إلى المجتمعات المحلية، مثل القبيلة، القسم، القرية، وفي كل منطقة قبلية ميزت السلطات بين القبائل المحلية، والمُستوطِنة، وربط قانون الحقوق بالهوية القبلية على أساس أن هذا ممارسة تقليدية مألوفة، وهو ما أدى إلى التأسيس لنظام من التمييز على أساس الخطوط القبيلة.[3]

أما شرق السودان فتمثل الأزمة المنسية سواء على مستوى الصراع الداخلي أو على مستوى الإهتمام الإعلامي الدولي لقضايا السودان، وتعد المنطقة الشرقية أشد مناطق السودان فقرا على الرغم من أهميتها الإستراتيجية؛ إذ يحدها البحر الأحمر شرقا وإريتيريا وأثيوبيا جنوبا ومصر شمالا كما أنها البوابة التي إنتقلت عبرها المؤثرات العربية والإسلامية إلى المنطقة وحدث فيها التمازج والتصاهر بين العروبة، الإفريقية والإسلام وهي منفذ السودان الملاحي.

وقد طرحت قضايا البجا الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان الشرق عبر منتديات سياسية وداخل الأحزاب السودانية التقليدية بيد أن قضاياهم المتمثلة في التهميش وعدم التمثيل في السلطة والثروة ظلت طي النسيان؛ دفع ذلك بهم إلى حمل السلاح ومشاركة

---

[1] – Aleksi Ylönen, Op. Cit, p 49.

[2]– يوسف عزت الماهري، دارفور ذاكرة الدولة السلطانية و الفرز العرقي المستحيل، **إحترام المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان و قضايا التعدد الثقافي** ، العدد 8 ، جويلية 2008، ص ص، 1 ، 2 ، من الموقع:

[3]–محمود ممداني، **دارفور منقدون و ناجون السياسة و الحرب على الإرهاب**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 77.

حركات التمرد الأخرى في التأسيس للعنف، ولاسيما في الجنوب السوداني من أجل تحقيق هذه المطالب وقد إستفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان من هذا التحالف بشكل كبير، و لهذا كانت الحكومة حريصة على أن يتم النص في إتفاق نيفاشا مع الحركة الشعبية على سحب القوات الجنوبية من الشرق، وقد وجدت قوات التمرد من منطقة البجا وقبائل الرشايدة البدوية العربية دعما ومساندة خارجية ولاسيما من إريتريا وهو ما فتح جبهة جديدة في مواجهة القوات الحكومية؛ غير أن توقيع إتفاق سلام شامل مع الجنوب و مع دارفور ترك القوات المتمردة في الشرق بدون حليف داخلي.[1]

الوضع ليس بأفضل في مناطق الشمال الإسلامية العربية، حيث الإنقسام عمودي بين الطائفتين الأكبر الأنصار وعمادها السياسي حزب الأمة، الختمية وعمادها السياسي الحزب الإتحادي الديمقراطي فضلا عن تعدد الطرق والانتماءات العشائرية والقبلية.

وأصبحت المعارضة الشمالية تكتلا مهما يتبنى مواقف مغايرة لوجهة نظر النظام حتى أنها كانت في مناسبات عدة تحمل النظام مسؤولية إستمرار الحرب في الجنوب بفرضه العقيدة الواحدة، مما يجعل غير المسلمين وغير العرب مواطنين من الدرجة الثانية، مع الإشارة إلى أن الجنوبيون السودانيون ليسوا في أي حال من الأحوال أقلية تتمتع بالسلطة والغنى وتسعى إلى الإبقاء على مكتسباتها أو تهدد بالإنفصال آخذة معها الخيرات والثروة؛ بل هم أقلية مهضومة حقوقها السياسية والإدارية والحياتية وجل ما كانوا يريدون في مرحلة سابقة هو المساواة والعيش كمواطنين لهم كامل حقوق المواطنة، لذا فإن النخبة السياسية في الجنوب كانت من أعنف المناهضين للدعوات الإنفصالية التي زرعها الإستعمار ويغديها الخارج ومن هؤلاء **جون جرانج** الذي خاض أشرس المعارك مع رفاقه الجنوبيين الذين يؤيدون الإنفصال، فهذه النخبة تدرك جيدا أن من مصلحة الجنوب الفقير أن يكون منفتحا على شمال غني وليس على جنوب الجنوب الأكثر فقرا، وهي تدرك أيضا العقبات التي تحول دون قيام دولة إنفصالية تؤمن وضعا أفضل من الواقع الحالي لسكانها.[2]

---

[1]- حمدي عبد الرحمان حسن، "التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا"، من الموقع :

http:// www.sudanjem.com

[2]-أحمد الشاهي، "الديمقراطية التوافقية في السودان"، **المستقبل العربي**، عدد 334، ديسمبر 2006، ص ص،29، 30.

لقد أرهقت هذه المطالب من كل الجهات كاهل حكومة الإنقاذ التي اختلطت عليها الأوراق، ولم تعد تملك الإمكانات الكافية للتعامل مع هذه الأزمات المتعددة وهذا السخط الشعبي المتزايد ضدها؛ نتيجة فشلها في نظر الكثير من أبناء الوطن في التأسيس لدولة تحتوي كل التنوعات داخل السودان، وما زاد الأمر صعوبة هو الإستثمار الخارجي المتكرر في قضايا السودان من أجل خدمة أجندات خارجية .

المبحث الثاني: الدولة الفاشلة في السودان والمجتمع الدولي: بين التأثير والتأثر:

المطلب الأول: الدولة الفاشلة في السودان من الأجندة الداخلية إلى الأجندة الدولية :

ورد في الشريط الإخباري للتلفزيون الرسمي في تصريح على لسان الناطق الرسمي بـ إسم الحكومة وذلك في الثاني من أكتوبر سنة 2010، جاء فيه "سيلفاكير يعود إلى جوبا بعد مشاركته في الإجتماع الدولي حول السودان"

إن قراءة متمعنة لهذا الخبر لها العديد من الدلالات الخطيرة، إنها ليست مجرد خبر عن زيارة مسؤول بدولة معينة إلى دولة أخرى، وإنما هي تأكيد بأن هناك تدويلا لقضايا السودان وأزماتها، إن توقيع السودان إتفاقيات تحت مسمى أبوجا، أسمرا، يؤشر على إعتراف ضمني بدور إقلمي لتلك الدول في تقرير مصير السودان، وحدته وإستقراره، وهذا التدويل يمكن أن نلاحظه في العديد من الأحداث:[1]

تغطية إعلامية دولية موسعة: قضية دارفور مثلا أصبحت الوحيدة التي تنعقد الإجتماعات حولها فهي مثل الإيدز التغير المناخي، محاربة الفقر، وذلك لأن الإعلام الغربي عمل على رسم صورة في المخيلة العالمية مُؤدها وجود كارثة إنسانية غير مسبوقة في دارفور، وأن الجاني فيها واضح والضحية كذلك، وتدور القصة حول سقوط الملايين من المدنيين وقعوا ضحايا هجمات شرسة من ميليشيات متوحشة تفتقد إلى الوازع الأخلاقي، فهي تقتل وتحرق القوى وتغتصب النساء وتشرد الصغار والكبار من قراهم، يضاف إلى هذا

[1]–الفاتح كامل، **مؤامرة تقسيم السودان**. ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011، ص103.

اقتناع بأن الحكومة السودانية تدعم الميليشيات وتتستر عليها، والأكثر ترويعا هو أن هذه الجرائم لا تزال مستمرة رغم النداءات، حتى أن محرك البحث العلمي غوغل زود المنظمات الحقوقية بخرائط رقمية لمواقع القرى التي تعرضت للهجوم والحرق في دارفور وأضاف بيانات حول المتضررين.[1]

تدويل الإختصاص القضائي: لم تتوقف محاولات التدويل هذه على وسائل الإعلام وإنما تجاوزتها للمساس بأحد أهم عناصر سيادة الدولة وهو إختصاصها القضائي، عقب إصدار قرار المحكمة الجنائية الدولية بإعتقال الرئيس البشير؛ بدا أن هناك إدراكا عاما بأن هذه التطورات ستضع مجلس الأمن و الأمم المتحدة أمام تطور جديد بالغ الخطورة و هو محاولة اعتقال رئيس دولة وهو في سدة الحكم وما سيترتب على ذلك من تأثير على القواعد المستقرة في النظام الدولي، وعلى بقاء السودان واستمراره كدولة.

ورغم أن الطلب الذي أعلنه أوكامبو نفسه لا يمثل إتهاما قضائيا أو إدانة فعلية للرئيس؛ إلا أنه يوحي بأن هناك بيانات قابلة للنظر فيها والتحقق منها، إن خطورة هذه المسألة تكمن في أنها لا تنصرف إلى شخص الرئيس بذاته أو إلى هذا أو ذاك من القادة السياسيين أو الأمنيين، وإنما فيما سوف ينتج عنها من هز لشرعية النظام القائم على المستويين السياسي والدستوري ويزداد الأمر سوءا بالنظر إلى المرحلة الإنتقالية الحرجة التي يمر بها السودان،[2] ومن أجل مواجهة هذا صدر تقرير الإتحاد الإفريقي الداعي إلى تشكيل محكمة مختلطة قضاة وطنيين ودوليين للنظر في الجرائم التي إرتكبت في إقليم دارفور خلال النزاع ومحاسبة المسئولين عنها، وهو ما يؤدي قانونا إلى تقويض ولاية المحكمة الجنائية الدولية.[3]

---

[1]-أحمد إبراهيم محمود، **حال الأمة العربية 2008 ، 2009 أمة في خطر**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص181.

[2]-هانئ رسلان، السودان و أزمة المحكمة الجنائية الدولية...الأبعاد و المخاطر"، **السياسة الدولية**، العدد174، أكتوبر 2008، ص194.

[3]-أمحمد مالكي وآخرون، **لماذا إنتقل الآخرون إلى الديموقراطية و تأخر العرب**. ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص118.

منح اللجوء السياسي للمعارضة: لقد ساعدت المعارضة السودانية كثيرا هذا التدويل من خلال ترحيلها لمشكلات السودان إلى الخارج، وتركيز نشاطها هناك لأن السودان شهد بعد الإنقلاب؛ نوعا من الخروج الجماعي حصل السودانيون إثره على حق اللجوء في العديد من البلدان الغربية ونشط اللاجئون في حملات إدانة النظام، وإستعانوا بمنظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية و أفريكا ووتش وغيرها، وتكون لوبي معادي للحكومة السودانية ظهرت فعالياته في أزمة دارفور الراهنة.

لقد جعل هدا التدويل الدولة السودانية عاجزة تتطلع دائما إلى الخارج من أجل التوسط، الضغط وفرض الحلول، فأصبح عقد اللقاءات في الخارج ومؤتمرات المصالحة من السمات الثابتة للسياسة السودانية.[1] إن هذا الإهتمام الإقليمي والدولي بقضايا السودان ليس فقط من باب الحرص على أمن المواطن السوداني ورفاهه، وإنما بالنظر إلى تاريخ السودان وموقعه الجغرافي الذي يجعله يمتلك أوراقا في اللعبة الإقليمية والدولية تجعل ما يحدث داخله محط إهتمام داخلي و خارجي ومسألة كونه دولة فاشلة أو لا أمرا فارقا.

المطلب الثاني: تشابك النزاعات الإنفصالية بين السودان وجواره الإقليمي:

ولقد عبر الرئيس عمر حسن البشير عن التعقد الإقليمي لأزمات السودان عندما قال "**إذا لم تحل أزمة دارفور فلن يكون هناك سلام في أنجامينا وبانغي**" وقال **لامين سيسبي** لصحيفة نيويورك تايمز "**الصراعات جميعها مرتبطة وحل واحد يعني حل للجميع**".[2]

ينظر الجوار بعين الريبة والترقب لما يحدث في السودان وخاصة مسألة إنفصال الجنوب التي ستحدث تغيرات جذرية في توازنات المنطقة، ويبقى الخوف الأكبر لدول الجوار هو أن يكون السودان قد إفتتح عصرا آخر من حالات الإنفصال، خاصة وأن التجزئة ستكون قاسية

[1]-أحمد إبراهيم محمود، **حال الأمة العربية 2006، 2008 أزمات الداخل و تحديات الخارج**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2007 ص156.

[2] – Ola Diab, Op. Cit, p2.

إذا إمتدت لدول الجوار وأُحسن إستغلالها خارجيا، وسوف نستعرض فيما يلي أهم الفاعلين الإقليميين و كيف كان لهم الدور في تعميق و إستغلال أزمة الدولة في السودان:

إثيوبيا وإريتيريا: تتطلب رغبة إثيوبيا في التحول إلى زعيم إقليمي في المنطقة أن تزيح السودان من طريقها وتساعد في تحولها إلى دولة فاشلة؛ على إعتبار أنها تنافسها على الزعامة، خاصة وأن أثيوبيا كانت قد واجهت في فترة سابقة واقع إنفصال إقليمها إريتيريا وكانت كثيرا ما تتهم السودان بتقديم الدعم للإنفصاليين، وبالتالي وجدت الفرصة سانحة لتدعم بدورها تلك الإنقسامات داخل السودان؛ مما يمنع هذه الأخيرة من القيام بدور ريادي في المنطقة يحجب دور إثيوبيا، وقد أكدت التقارير أن إثيوبيا تزود جنوب السودان بالأسلحة وتوفر لهم مراكز للتدريب وطبعا في حالة وقوع أزمة بين شمال السودان وجنوبه فالأكيد أن إثيوبيا ستقف الى جانب جنوب السودان، أما إريتيريا فنستطيع أن ندرك لماذا تميل إلى الاهتمام بإقامة علاقات مع جنوب السودان، ففي فترة سابقة توترت العلاقات السودانية الإريترية مع إتهام هذه الأخيرة للسودان بأن نظام الإنقاذ فيها مستمر في تقديم الدعم لحركة الجهاد الإريتيري وترتب عن ذلك إعلان إستمرار قطع علاقاتها الديبلوماسية مع الخرطوم وتسليم السفارة السودانية للمعارضة. وفي ديسمبر 1994 أعلن النظام الإريتيري عن إستراتيجية لإسقاط النظام السوداني والتي تقوم على عدة محاور لعل أبرزها دعم المعارضة السودانية في كل مكان، ثم إعترفت أسمرا بالتجمع السوداني المعارض سنة 1996 وصارت مقرا له وعملت على دعم الفصائل المكونة له، بل قامت اريتيريا في بعض الأحيان بالتدخل العسكري في المناطق الحدودية شرق السودان.

إن الأسوأ في الأمر هو أن هذا التوتر في العلاقات يحول دون وصول صادرات النفط إلى الخارج؛ والتى تمر عبر الأراضي الشرقية التي يسيطر عليها المتمردون المدعومون من إريتيريا إلى ميناء بور سودان خاصة بعد تعرض أنبوب النفط لعدة محاولات تفجير وهو ماوضع الإقتصاد السوداني على المحك.[1]

[1]- بدر حسن شافعي،"تطبيع العلاقات السودانية الاريتيرية ...لماذا الآن " ،**السياسة الدولية**، العدد 163 ،جانفي 2006، ص ص ،217 ،218.

أما **كينيا** فقد حرصت خلال فترة الحرب الأهلية على أن لا تكون أبدا طرفا في الحرب الأهلية الدائرة، مع إبدائها شيئا من التعاطف مع الجنوب؛ مما سمح لها أن تلعب دور الوساطة لأكثر من مرة ومن تداعيات الأزمة السودانية عليها تدفق اللاجئين السودانيين الذين استقروا معظمهم في كاكوما وكيشوكيو توركانا شمال غرب البلاد،[1] ولكنها في نفس الوقت قد استفادت من فشل الدولة السودانية؛ بل وتعمل من أجل تحقيقه من خلال تقديم الدعم لمتمردي الجنوب في نضالهم وهو الدعم الذي شكل المزيد من الضغط على حكومة الخرطوم وجعلها تسير نحو المزيد من الفشل، و في سبتمر 2008 خطف قراصنة صوماليين سفينة مملوكة للبحرية الأوكرانية متوجهة إلى كينيا تحتوي بضائع عسكرية، دبابات قتال، أنظمة إطلاق صواريخ، مضادات طائرات، واتضح في ما بعد أن المستخدم النهائي لهذه السلع هو الحركة الشعبية لتحرير السودان وأن كينيا هي منفذ العبور لهذه الأسلحة وهو ما أضر بدور الأخيرة كطرف محايد في المفاوضات.[2]

أوغندا: أما أوغندا والتي شكلت جسرا للوصول الإسرائيلي إلى جنوب السودان فقد إستغلت الأزمة السودانية لتحسين علاقتها بواشنطن؛ في مسعاها لأن تكون الشرطي الأمريكي في منطقة شرق ووسط إفريقيا، ومن ناحية ثانية رأت في انفصال جنوب السودان تحقيقا لمصلحة خاصة بها؛ حيث أرادت منها دولة موالية لها في كافة التوجهات، بالإضافة إلى مسعاها في القضاء على حركة جيش الرب المناوئة لها وهي الحركة الموجودة على الحدود السودانية الأوغندية من جهة الجنوب، ومن ناحية أخرى إستضافت عنتيبي إجتماعا لبعض دول حوض النيل إنتهى بالتوقيع على إتفاق إطار يعدل من الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل ولكنه فشل بسبب رفض الكونغو وبورندي التوقيع عليه.[3]

---

[1] – Jort Hemmer ,"Southern Sudan : The New Kid On The Block ", The Clingendael Conflict Research Unit, 2010, p2, Available at:

http:// www.obsafrique.eu/wp-content/…/CRU_policy_brief_13_jort_hemmer.pdf.

[2] – Ibid

[3]– عبد الغني سلامة ، مرجع سابق، ص212.

تشاد : إن حكومة "**ادريس ديبي**" الحالية تنتمي لقبيلة الزغاوة والزغاوة هم الذين يقودون التمرد في دارفور، الأمر الذي دفع الحكومة التشادية إلى الإنحياز للقبيلة التي تنتمي إليها على النحو الذي أدى إلى فتح أبواب الصراع على مصرعيها ضد السودان.

يذكر أن تشاد تؤوي نحو 200 ألف لاجئ من دارفور فروا منذ فبراير 2003 جراء الحرب الأهلية الدائرة في الإقليم، ومنذ ذلك الحين وعلاقات البلدين تشهد توترا متزايدا حيث تتهم الحكومة السودانية الجيش التشادي بإنتهاك حدوده البرية بتعليمات من الرئيس التشادي إدريس ديبي، والذي يتهم بدوره الخرطوم بأنها تعمل على زعزعة إستقرار بلاده وإستخدام العسكريين الفارين من التشاد إلى جانب قواته لمحاربة المتمردين في دارفور.[1]

مصر: في ما يتعلق بمصر فقد إلتزمت الصمت شبه التام حيال ما يجري وإكتفت بنفي التدخل في السودان، والتأكيد على أن ما يجري في جار النيل الجنوبي ليس إلا مسألة داخلية بحتة، وهي من جهة لا تطمئن إلى النظام العسكري الإسلامي الحاكم نظرا لطبيعة توجهاته المخالفة لتوجهاتها كما لا ترتاح إلى قوى المعارضة نفسها خاصة تلك القوى التي سبق لها وأن تولت الحكم في الخرطوم ولم تكن على علاقة طيبة مع القاهرة منها حزب الأمة.

وكذلك عدم ارتياحها للتوجهات الإنفصالية لبعض القوى الجنوبية المنضوية في التجمع المعارض الذي سيشكل السلطة المستقبلية التي طرحتها المعارضة في ميثاق أسمرة والذي ينم عن توجه يساري علماني، في المقابل تفضل أن تكون السلطة في أيد قوية قادرة على الإمساك بكل السودان، وتحافظ على التنسيق الكامل مع القاهرة، وهذه القوة ليست سوى الجيش الذي يشكو بدوره الوهن، وفي الإنتظار تفضل القاهرة المراقبة؛ بشرط ألا يختل التوازن في الداخل السوداني في غير مصلحتها نظرا للتأثير الكبير لما يحدث السودان على مصالحها، فهو أولا عمقها الحيوي جنوبا وهو ثانيا الممر الرئيسي لمياه النيل نحوها؛[2] مياه النيل التي تخيف مصر كثيرا، ولاشك أن موطن القدم الذي تسعى له الدوائر المعادية في دولة السودان الجنوبي يعني التحكم في مجرى النيل وبالتالي وقوع مصر والسودان في

[1]-عبد الله صالح، "الأزمة التشادية ...الى أين" ، **السياسة الدولية**، العدد 172، أبريل 2008، ص167.

[2]- أمين قمورية، مرجع سابق ، ص32.

القبضة المتحكمة فيه وهي أمريكا وإسرائيل وهذا يعني تهديد أمنها القومي في عصب الحياة وشريانها الأهم الذي تقوم عليه مشاريع الري الصناعة والطاقة الكهربائية.[1]

المطلب الثالث: دور الدولة الفاشلة في السودان في تفاقم خطر الأصولية الإسلامية:

هناك أيضا مسألة في غاية الخطورة أقلقت الجوار بل والنظام الدولي كذلك وهي مسألة إنتشار الأصولية في السودان وقيام نظام إسلامي؛ يدعو إلى تعميم النموذج في جميع الدول العربية، وكذا يدعم الحركات الإسلامية بما فيها تلك التي توصف بالمتطرفة، وهو ما دفع البلدان المجاورة أثيوبيا، كينيا، أوغندا إلى أن تصبح مصدر الدعم الرئيسي العسكري و اللوجستي لحركة وجيش تحرير السودان في محاولة لتقويض هذا النظام، ويبدوا أنه وحتى مصر وهي الحليف الإستراتيجي للسودان قد تحول موقفها و لو بحذر شديد لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان وربما يعزى ذلك التحول في الموقف المصري إلى الخوف من إنتشار الأصولية الإسلامية عبر السودان إلى أراضيها.[2]

بدأت الجبهة الاسلامية بفكر سياسي متطور يقوم على إحياء الكتاب والسنة، ثم تحولت هذه الجماعة بفعل إجتهادات من مجموعة عقائدية تنشد المثالية إلى طبقة رأسمالية مترهلة، تسطو على قطاعات الدولة المختلفة بفضل تسهيلات بنكية منحتها لنفسها، واحتكارها تجارة الإستراد والتصدير والعملة والصناعات الخفيفة وجزء مهم من قطاع الخدمات.

لقد ترجمت الجبهة مشاعرها العقائدية إلى أرصدة بنكية وحماستها الدينية إلى أرقام في سوق العرض والطلب، حتى لغة القرآن التي أخذوها عن الشهيد حسن البنا وسيد قطب ترجمت إلى حديث عن الصفقات التجارية، إنتهت الأمور إلى تحول هذا النظام إلى خطر على العقيدة، وباتت ممارساته خطرا على الوحدة الوطنية لأنه يمثل تحالف بين شريحة من

---

[1]- عبد الغني سلامة، مرجع سابق، ص211.

[2]- هانئ رسلان، "السودان و الحركات الاسلامية...الدور و أبعاد العلاقة"، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 1993، ص 110.

الجيش وقوى سياسية تمثل شريحة صغيرة من المجتمع، شريحتان اقتسمتا السلطة والثروة بنسب متفاوتة ولم تتركا سوى خيارين لبقية أفراد المجتمع والفئة المتبقية من الجيش، إما أن تنصهر في الشريحتين العسكرية والسياسية أو تصارع هاتين القوتين لإسترداد الحق المفقود.

كما لم تكن مشكلة الجنوب أو المشكلة الإقتصادية أو تمزق الجبهة الداخلية أسبقية في إستراتجيات الجبهة الإسلامية، فسياستها كانت ومازالت تقف عند تخوم هذه المشاكل.[1]

وليس الجوار فقط هو الذي يتخوف من الأصولية الإسلامية في السودان، حيث نجد المجموعة الدولية بدورها تتهم السودان بفتح معسكرات لتدريب أعضاء من حركات إسلامية ينتمون إلى بلدان عربية مختلفة وذلك لتدريبهم على القيام بأعمال تستهدف استقرار بلدانهم و المجتمع الدولي ككل، وقد أتت هذه الإتهامات بدرجة أولى من جانب الدول التي تمر بمرحلة مواجهة مع الحركات الأصولية (الجماعة الإسلامية والجهاد في مصر، النهضة في تونس، الإنقاذ في الجزائر) .

إن هذا التخوف يجعل العديد من المسؤولين في هذه الدول يرفضون الفصل بين الجبهة الإسلامية القومية التي يتزعمها الدكتور الترابي وبين النظام السوداني الحاكم الذي يرأسه الفريق عمر البشير، و يعتبرون أن الجبهة الإسلامية هي المسؤول الفعلي عن توجيه وإدارة السياسات السودانية في الوقت الذي لا توجد فيه أية صبغة رسمية للجبهة القومية في السودان، الأمر الذي يخلق نوعا من التعقيد والازدواجية من ناحية ويثير من الناحية الأخرى الأبعاد المتعلقة بالعلاقات التاريخية بين الجبهة والحركات الإسلامية الأخرى .

وفي هذا الإطار إحتلت قضية بقاء الدكتور **عمر عبد الرحمن*** لفترة من الوقت في السودان قبيل سفره إلى الولايات المتحدة حيزا كبيرا من الإهتمام و أثرت بشكل مباشر على العلاقات بين البلدين و لم تهدأ هذه القضية إلا بعد أن تبين أن أحداث العنف قد تم توجيهها من أفغانستان.

---

[1]–فضل الله علي فضل الله، **السودان المأزق و الأمل**. مصر: دار الكتاب الحديث ، ص ص 30،38.

*– الشيخ عبد الرحمن يعد الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية في مصر، وكان معارضا سياسيا شرسا لنظام الحكم بمصر وهو مادفع نظام مبارك للتضييق عليه؛ حتى هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتقل فيها في صفقة بين نظام مبارك و الرئيس الأمريكي، فحكم عليه بالسجن مدى الحياة على خلفية اتهامه بالاشتراك فى تفجيرات نيويورك سنة 1993

كما كانت تونس توجه الإتهامات للسودان بأنها قدمت المأوى لأعضاء حركة النهضة في الوقت الذي كان القضاء التونسي يصدر فيه مذكرات في حقهم داخل بلدهم تونس، حيث صرح وزير الداخلية التونسي في ماي 1991 أن قياديين من النهضة يجتمعون في الخرطوم كما أكدت الصحف التونسية أن الخرطوم تقدم المساعدة والمأوى لبعض أفراد الإتحاد العام التونسي وهو أحد روافد حركة النهضة المحظورة .[1]

سعت الجبهة الإسلامية القومية بما تتبناه من تقاليد محلية ونزعة إسلامية محدثة إلى "إعادة أسلمة" المجتمع السوداني، وتنصيب السودان كقائد لنظام إسلامي دولي شعبي مستقل جديد، ولم يكن النظام الحاكم الجديد يضع في دهنه نهاية للصراع من دون تحقيق إنتصار عسكري وإخضاع الجنوب لمشروعه الحضاري، ومن هنا فقد عمل مند ذلك الحين على تعظيم شأن الحرب بإطلاق وصف الجهاد عليها.[2]

إن تخوف الخارج من تصدير التطرف من داخل السودان جعله يتخوف من حكم إسلامي قد يصبح مستقبلا داعما لحركات الإرهاب المتطرف؛ التي تستهدف المصالح الغربية وهو ما جعل هذه القوى تتدخل ليس من أجل إعادة بناء هذه الدولة وإنما من أجل التحكم في سير الأمور داخلها وفي ما يلي تفاعل هذه القوى مع الأصولية الإسلامية في السودان:

أولا: الدور الأوروبي:

قد تأثرت العلاقات السودانية الأوروبية بدورها بوصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة لأنها ذات توجه إسلامي، فقد توقف الحوار الأوروبي السوداني بعد عام واحد من توليها الحكم؛ بسبب إنتقادات خاصة بإنتهاك حقوق الانسان وغياب الديمقراطية وإستمرار الحرب في الجنوب، وكانت بريطانيا أشد هذه الدول إنتقادا للسودان نتيجة تماشيها مع الخط الأمريكي؛ حيث أيد رئيس الوزراء طوني بلير الإعتداء الأمريكي على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم، بيد أن دولا أخرى مثل الدول الاسكندينافية وإيطاليا إستطاعت من خلال منتدى

[1]–هانئ رسلان، "السودان و الحركات الاسلامية ...الدور و أبعاد العلاقة" ، مرجع سابق، ص ص111 ، 113.

[2]–فابريس ويسمان، **في ظل حروب عادلة العنف والسياسة والعمل الإنساني**. ط1، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2006 ، ص 138.

أصدقاء الإيجاد أن تمارس دورا فاعلا في الضغط على السودان؛ للتوصل إلى تسوية سلمية مع حركات التمرد الأساسية في البلاد.[1]

ثانيا: الدور الأمريكي:

فرنسيس دينغ يرى أن السودان مع ما يتمتع به من خصائص يتطور بإتجاهين:

-إما قصة نجاح تكون لها تداعيات إيجابية على الصعيد الإفريقي والشرق الأوسطي.

-أو دولة فاشلة لها عواقب وخيمة على المنطقة و خارجها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع السودان وفق الصورة التي تريد أن تراه بها ؛ في مقال بعنوان **Causes And Solution For Darfour** كتبت من طرف مجموعة من الثوريين قال عبد الله أحمد النعيم "الأمريكيين يجب أن يسألوا أنفسهم لماذا نهتم بالسودان طبعا هناك أسباب عدة".[2]

كانت الولايات الأمريكية أكثر الفاعلين حضورا وإستغلالا لأزمات السودان، وقد عملت على مستويات عدة إقتصادية، إعلامية، ولكن كل محاولاتها لترسيخ الصورة النمطية عن السودان فشلت، فشلت الولايات المتحدة في تقديم دليل على أن السودان يرعى ويدعم الإرهاب؛ خاصة بعد حل المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي ومغادرة أسامة بن لادن وتسليم كارلوس إلى فرنسا.

تأسيسا على هذه المعطيات اتخذت إدارة بوش نهجا عقلانيا متماشيا مع تقارير مراكز الدراسات الإستراتجية، وأرسلت مبعوثا خاصا للسودان في نوفمبر 2002 هو السناتور والقس **جون دان فورت** لبناء الثقة بين طرفي القتال في السودان.[3]

جاء القرار بفرض عقوبات إقتصادية على السودان مطلع نوفمبر 1997 بحجة أنها دولة راعية للإرهاب وتهدد الإستقرار في الدول المجاورة كما أن لها سجل مخزي في مجال حقوق

---

[1]- حمدي عبد الرحمان، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، مرجع سابق، ص163.

[2] -Ola Diab, op. Cit, p3.

[3]-عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاق السلام "، **المستقبل العربي**، عدد 319، سبتمبر2005، ص ص 70، 73.

الانسان، إلا أن الكثير من المحللين يشيرون إلى أنه راجع إلى مخطط أمريكي لتفتيت دول المنطقة؛ وذلك بالنظر إلى توقيت القرار والذي يزامن مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية ومتمردي الجنوب؛ ذلك أن نجاح الحكومة في عقد أي صيغة للإتفاق مع المتمردين بزعامة **جرنج** سيمثل إنتصارا كبيرا للحكومة التي سبق لها أن عقدت إتفاقية سلام مع قطاع كبير من متمردي الجنوب حقق لها السيطرة على معظم أراضي جنوب السودان ووضع البلاد على طريق تحقيق الوحدة الوطنية.[1]

كذلك تمثل السودان نقطة إرتكاز محورية فيما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب في منطقة شرق إفريقيا وساحل الصحراء الكبرى، وهو ما يتضح من الوجود العسكري الأمريكي المباشر في جيبوتي وفي التأهيل للجيوش الإفريقية كما هو الحال فيما يعرف باسم مبادرة دول الساحل الإفريقي، حيث تسعى هذه المبادرات إلى التصدي للتهديدات الإرهابية القادمة من القارة الإفريقية بما في ذلك القادمة من السودان.[2]

حاولت السودان من خلال عرض التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تخرج من مطاف الدول الراعية للإرهاب، و بشكل محدد منذ عام 1996 وذلك طبقا لما نشرته صحيفة **واشنطن بوست** في أعقاب أحداث سبتمبر من أن الخرطوم كانت قد تقدمت بعرض خاص عبر إحدى قنواتها السرية لتسليم أسامة بن لادن إلى المملكة العربية السعودية أو الى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك إبان إقامته في السودان إلا أن واشنطن لم ترغب في قبول هذا العرض آنذاك؛ لأسباب تتعلق بعدم الوضوح الكافي لأهداف ادارة كلينتون في ذلك الوقت فيما يتعلق بمسالة بن لادن، وأيضا لعدم توفر أدلة قانونية كافية لإدانته في حال موافقة واشنطن على تسليمه، خاصة وأن تفجيرات نيروبي دار السلام لم تكن قد وقعت بعد.

وجدت الخرطوم في أحداث 11 سبتمبر الفرصة المناسبة لإعطاء دفعة قوية لعلاقتها مع الولايات المتحدة، والتأكيد الكامل على مواقفها وسياساتها التعاونية فيما يتعلق بالموضوع الأهم بالنسبة لواشنطن وهو الموقف من الإرهاب.

---

[1]-إحسان مرتضى، "العقوبات الأمركية ضد السودان"، **شؤون الأوسط** ، العدد 69، فيفري 1998، ص105.

[2]-بدر حسن الشافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال و جنوب السودان"، **السياسة الدولية** ، العدد 183، جانفي 2011، ص174.

ومن أجل إثباث حسن النية بداء المسؤولون السودانيون بالتسابق على تقديم تصريحات منددة، منها وزير الخارجية السوداني مصطفى إسماعيل والذي عقد مؤتمرا صحفيا على الفور بعد وقوع الاعتداءات واعتبرها عملا غير إنساني وغير أخلاقي، وأكد إستعداد الخرطوم للتعاون مع الولايات المتحدة إلى أقصى الحدود، وكذا الرئيس البشير اعتبر أن السودان على الصعيد العملي قام بتقديم كل ما لديه من ملفات للوفود الأمنية والاستخباراتية الأمريكية التي تتالت على الخرطوم.[1]

ثالثا: الدورالصيني:

لقد تميز دورها عادة بدعم النظام السوداني حتى لو كان فاشلا، ومعارضة مختلف القرارات التي تدينه والتي يحاول مجلس الأمن إستصدارها، وذلك بناءا على موقف الصين الذي يتسم بكونه محافظا يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنه ليس من مصلحته إثارة أي بلبلة حول قضايا حقوق الإنسان حتى لو كانت التجاوزات تتم داخل دولة فاشلة.

وإضافة إلى كل هذا فإن الصين لها مصالح اقتصادية في السودان ولابد لها أن تحافظ على علاقات جيدة مع النظام السوداني، ويعتبر النفط عاملا هاما في رسم سياسة الصين الخارجية إتجاه السودان؛ خاصة وأنها تمثل واحدة من أبرز المستثمرين في مجال صناعة النفط السوداني وشركاتها تحظى بنصيب الأسد.[2]

تقدر جملة المساعدات الصينية للدول الإفريقية بـ 1.690 مليار، كما تنقب الصين الآن عن النفط وهو ما يشكل هاجسا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية في كل من انغولا، نيجيريا، الغابون، وحتى موريتانيا، وذلك لدعم إحتياجاتها النفطية المتزايدة مع تزايد نموها

[1]-هانئ رسلان، "أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية إتجاه السودان"، **السياسة الدولية**، العدد 149، يوليو2002، ص134.

[2]-حمدي عبد الرحمان حسن ،"عسكرة العولمة و مخاطر التنافس الدولي في السودان"، من الموقع :

http://www. albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/3-2-5.pdf.

الإقتصادي،[1] وهو التوجه الذي جعل الصين لا تهتم إن كانت السودان دولة فاشلة لأن هذا شأن داخلي يخص السودانيين أنفسهم.

سيكون أكبر المتضررين من إنفصال جنوب السودان دول مثل الصين، ماليزيا والهند، التى لها إستثمارات ضخمة فى صناعة النفط فى السودان وبالتالي تسعى هذه الدول إلى تبني موقف محايد بين دولتي شمال وجنوب السودان حفاظاً على مصالحها الإقتصادية، خاصة وإن هذه الدول ليست لها أجندة سياسية فى دعم طرف ضد آخر، وعموما تواصل مساندتها لشمال السودان على المستويين الدبلوماسي والسياسي، أما على المستوى الإقتصادي، فمن المرجح أن تتراجع إستثمارات هذه الدول فى السودان بسبب الإضطرابات السياسية والأمنية.

رابعا: الدور الاسرائيلي:

كذلك إسرائيل والتي تعتبر لاعبا مهما في المنطقة كان لها دور مهم في تفاقم فشل الدولة في السودان، فقد أشار وزير الأمن الإسرائيلي **آفي ديختر** بمحاضرة نشرها معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن لدى إسرائيل موقفا إستراتيجيا ثابتا إتجاه السودان؛ يهدف إلى حرمانه من أن يصبح دولة مهمة بالمنطقة، و كانت **جولدا مائير** قد أكدت بعد نكسة حزيران أن تقويض الأوضاع بالسودان والعراق يقتضي إستغلال النعرات العرقية فيهما لأن إستهداف وحدة البلدين من وجهة نظرها سيجعل العمق الإستراتيجي لدول المواجهة العربية مكشوفا في أية حرب مع إسرائيل.[2]

[1]-الفاتح كامل، مرجع سابق، ص29.

[1]-صفوت فانوس،"أثر إنفصال الجنوب على علاقات السودان الخارجية"، من الموقع:

http:// www.shebacss.com/docs/hfaidh002-10.pdf..

[2]-عبد الغني سلامة، مرجع سابق، ص211.

المبحث الثالث: جنوب السودان وتحديات المرحلة الجديدة :

في استفتاء جانفي 2011 أظهر جنوب السودان قدرته على التوحد حول هدف واحد على رغم كل الخلافات الأخرى وصوت 98% من سكانه لصالح الانفصال ورفض سودان موحد؛ ظل يعاني من ويلات هذه الوحدة القسرية لسنوات، إلا أنه وبعد خمسة أشهر على هذا الإستقلال وحتى قبل الولادة الرسمية للدولة بدأت خيبة الأمل وطرحت مجموعة كبيرة من التهديدات للدولة الجديدة.

منذ إنفصال جنوب السودان، تناضل جوبا والخرطوم من أجل الإتفاق على تقاسم الثروة النفطية وترسيم الحدود بشكل عادل، ولا شك في أن هاتين القضيتين وغيرهما كانت من الأسباب التي أدت إلى استئناف الأعمال العدائية في ربيع العام 2012 بين السودان ودولة جنوب السودان، وقد أثارت عودة القتال المخاوف إزاء وقوع البلدين مجدداً في أتون الحرب المفتوحة، وتسببت في الوقت نفسه بنزوح الآلاف وقد إزدادت إنتهاكات حقوق الإنسان في بعض محافظات جنوب السودان، كما في ولايتي النيل الأزرق وكردفان حتى أن الوضع بلغ مستوى من الهشاشة جعل دبلوماسياً في جوبا يقول أن جنوب السودان معرّض لأن يتحوّل إلى" **دولة فاشلة حتى قبل أن تنشأ** ". [1]

من جهة أخرى كان هناك إتجاه متفاءل يمثله **أندروناتسيوس Andronazios** من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى؛ حيث يعتبر أن جنوب السودان سيكون مثالا لدولة ناجحة وذلك بعد ما أثبتته جوبا خلال الثلاث سنوات الأولى التي سبقت الانفصال، يمكن لمسها في وجود مجتمع مدني متنامي، تدفق رجال الأعمال الأفارقة إليها من الدول المجاورة مثل تنزانيا أوغندا للمساعدة في دفع عجلة الإقتصاد، كما أنه يفند ذلك الخوف من التوجه الإستبدادي للحكومة لأن هذه الأخيرة لا تزال تسمح بوجود المعارضة.

سوف نحاول في هذا المبحث معرفة أي الإتجاهين هو الأقرب إلى الواقع.

[1]-أمبرواز بيار، "جنوب السودان: بانتظار فتح درب الحريات في أصغر دولة في العالم "،مراسلون بلا حدود، تقرير بعثة جوان 2012، من الموقع :

http://www.reliefweb.int/sites/reliefweb.int/…/rapport_soudan_du_sud_ar_final-2.pdf

الحقيقة أن هناك عوائق كثيرة تحول دون التأسيس للأمة في جنوب السودان، والتي أهمها الإنتماءات القبلية، المحسوبية، الفساد، نقص الجدارة في التوظيف، عدم وجود دستور يحدد القواعد التى تنظم العلاقة بين المواطنين فيما بينهم و بين المواطنين والدولة.[1]

أما السودان الشمالي فقد خسر بعد التقسيم ميزة الكيان الواحد الذي كان من المفترض أن يجعل السودان كله الأقوى والأغنى بين دول المنطقة، وخسر بالتالي فرصة التماسك بوزن إقليمي ودولي أكبر، وهذه خسارة مضاعفة في زمن التكتلات الإقتصادية الباحثة عن كيانات أكبر تمكنها من مواجهة الأزمات الإقتصادية والسياسية الدولية المعقدة، وطالما أن الإنفصال تم على أساس إفتراض تناقض مستعص على الحل؛ فإن هذا سيصعب من وجود أي شكل من أشكال التعاون أو التكامل بين البلدين مستقبلا.

في تقرير **دانفولاث** وهو المبعوث الأمريكي للسلام في السودان إتضح أنه لا يؤيد مسألة حق تقرير المصير بالنسبة للجنوبيين ذلك أن تقسيم السودان حل غير واقعي لمشكلة الحرب الأهلية في البلاد وأنه لا يتوقع أن يقود إلى حل دائم في البلاد وذلك لمجموعة أسباب :

– الخرطوم ستقاوم الإنفصال بشدة وسيكون من الصعب تحقيقه وبالتالي فإن من الأفضل توافر ضمانات لكافة الحقوق السياسية الدينية والمدنية في إطار دولة واحدة.

– والنقطة الثانية الرئيسية تختص بتوزيع عائدات البترول؛ حيث يعتبر التقرير أن البترول يمكن أن يكون أداة سلام بدلا من إتخاذه مبررا لتأجيج الحرب، وذلك بإيجاد معادلة لتقسيمه بين أهل الشمال والجنوب، وأكد دانفورث أن الوصول إلى إتفاق حول البترول يجب أن يكون سابقا لأي إتفاق نهائي حول الأوضاع في السودان.[2]

لكن حكومة السودان وحركات التمرد في الجنوب لم تسر وفق ما أقره التقرير وإنما تم تقسيم السودان، وأصبحت دولة جنوب السودان عضوا جديدا في المجتمع الدولي، وإنطلقت في عملية بناء مؤسساتها.

---

[1] – Jok Madut Jok ,"**Diversity, Unity ,And Nation Building In South Sudan**", United States Institute of Peace Report, 2011, p 6, Available at :
dspace.cigilibrary.org/jspui/…/1/USIP-%20Special%20Report%20287.pdf

[2]– عبد الغني سلامة، مرجع سابق ،ص135.

توصل **تقرير التنمية الدولية World Developement Report** الصادر سنة 1997 إلى تحديد أربعة وظائف تحتل مرتبة مهمة في عملية بناء الدولة هي الأمن، الإدارة العامة، العدالة، الصحة العامة، كما إقترح **غاني ولوكهارت** سنة 2005 لائحة من عشر وظائف للدولة إنقسمت ما بين دور إداري، دور أمني، دور قضائي ودور إقتصادي أما في سنة 2007 فقد شرح **فريتز مينوكال Fritz Menocal** وجود نوعين من مجالات عمل الدولة مجال مؤسسي، مجال خدمي إنتاجي وقد حددنا الوظائف المؤسسية على النحو التالي: الإدارة السياسية، الأمن، العدالة، الإدارة العامة.

أما بالنسبة لجنوب السودان فإن أهم تحدي يتمثل في الفشل في بناء هوية موحدة ثقافية وإجتماعية للشعب الجنوبي أو الشعوب الجنوب سودانية إن صح التعبير، وذلك نتيجة للتنوع العرقي والقبلي الذي يتميز به الجنوب، حيث تتداخل هذه الإعتبارات في مختلف المشاكل حتى السياسية منها وتزيد من عمقها؛ فمع إنشقاق الناصر عن الحركة الشعبية سنة 1991 أصبحت قبيلة الدينكا قبيلة جون جرنج هي المكون الأساسي للحركة الشعبية، في حين إنسحب **رایاك مشار** بقواته المكونة من قبيلة النوير وإنسحب **لام أكول** بقواته المكونة من قبيلة الشلك وكانت النتيجة حربا ضروسا بين الدينكا من جانب والنوير والشلك من جانب آخر إرتكبت فيها أبشع الجرائم.[1]

مع كل هذه التحديات تجدد القلق من فشل الكيان الجديد خاصة بعد الإنتخابات العامة في أفريل 2010 والتي ظهر فيها فرق كبير بين خطاب الحركة الشعبية عن الديموقراطية و أدائها على أرض الواقع، لقد أظهرت الحركة الشعبية أنها قليلة التسامح إتجاه خصومها السياسيين وتعدت بشكل متكرر على حقوق الإنسان وقواعد العملية الإنتخابية.

كما أصبحت المنافسة القبلية أكثر تعقيدا بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل عام 2005 لأنها إمتدت من المنافسة على الموارد الطبيعية، الأراضي والماشية إلى التنافس على عدد الموظفين في حكومات الولايات والتمثيل في المحليات وغيرها، وفقا للتقرير نصف السنوي للإتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر الصادر في أغسطس 2010 فإن حوادث

[1]- أحمد أبو طالب، "إشكاليات مفتوحة: تحديات بناء الدولة في جنوب السودان"، **السياسة الدولية**، العدد 186 ، أكتوبر 2011 ، ص 24.

العنف القبلي في جنوب السودان قد وصلت إلى سبعين حادثة في أول شهرين من العام ذاته.[1]

المطلب الأول: إشكاليات بناء الدولة القومية في دولة جنوب السودان:

فعلا لم يكن الإنفصال نهاية الأزمة في السودان بشقيه الشمالي والجنوبي وهناك وقائع عدة حدثت تشير إلى تفاقم الأمور حتى في الدولة الوليدة "جنوب السودان" وكانت قد التي استماتت من أجل الحصول على هذا الإستقلال، حيث شهدت الساحة السياسية داخلها إحتقانات عدة، وإشكاليات عصية على الحل يمكن التطرق لبعضها فيما يلي:

أولا: إشكالية شكل الحكم :

يفضل الجنوبيون الفيدرالية الدستورية لأنها تقلل من الهيمنة الإقتصادية والسياسية للمركز؛ وتحترم التعدد الموجود داخل الجنوب نفسه، كما تضمن الحرية الإقتصادية التي تسمح لمختلف المجموعات بالمساهمة في النمو الإقتصادي، ذلك أن الفشل في ضمانها يعتبر عقبة هامة في وجه خلق روح المبادرة في البلدان الإفريقية بما في ذلك السودان؛ ما منع الجنوبيين من المشاركة بصورة فعالة في الإقتصاد السوداني.[2]

إن خلفية حكام جنوب السودان كمتمردين سابقين يوحي بإمكانية خلق سودان جديد هو صورة مطابقة في ديكتاتوريته عن السودان، خاصة وأن رئيس الجمهورية نفسه لا يتمتع بمستوى تعليمي يناسب المنصب الذي هو فيه، كما أن فكرة دمج المتعلمين وذوي التكوينات المهنية تشكل تحديا كبيرا نظرا لما قد يطالب به المقاتلون السابقون من إمتيازات بدعوى أنهم هم من حرر الوطن.[3]

---

[1]-المرجع نفسه ، ص25.

[2]-Mwangi .S. Kimenyi And John Mukum Mbaku, "South Sudan: Avoiding State Failure", Available at:

http://www.brookings.edu/research/opinions/2011/07/08-south-sudan-kimenyi-mbaku

[3]-Christine Storo," The Failed State Notion Of South Sudan, Post secession", Available at:

http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com

نصّ إتفاق السلام الشامل على إجراء إنتخابات وطنية باعتبارها مرحلة مهمة تنعقد قبل إستفتاء جنوب السودان في جانفي 2011 بشأن تقرير المصير، وقد تم تضمينها بناء على طلب من المجتمع الدولي كوسيلة لتعزيز عملية بناء السلام، لكن بحلول شهر أفريل 2010 أي بعد أكثر من خمس سنوات من توقيع الإتفاق، وبإستثناء إعلان جوبا* لم يتم بذل أي جهود لتحقيق المصالحة بين ا لأعداء السابقين في الجنوب.

شكّلت طريقة إدارة إنتخابات الولايات خيبة أمل مريرة بالنسبة للمجتمعات المحلية والمراقبين الخارجيين، فقد أفادت التقارير أن السياسيين التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان والقوات المتحالفة معهم قد ارتكبوا إنتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، كما عمدوا إلى إعتقال عناصر من المعارضة والمراقبين بشكل تعسفي؛ مما أدى إلى خلق مناخ للتشكيك في نتائج الإنتخابات، ولكن ومع تركيز المجتمع الدولي في تلك الفترة على إحتمال إنفصال الجنوب لم يوجّه النقد اللازم للإنتخابات، كما أنه لم يدعو إلى إجراء تحقيقات رسمية في المزاعم التي أطلقت بشأن التزوير، وبعد أقل من شهر من الإنتخابات، أطلقت العديد من حركات التمرد في الجنوب.[1]

الجدول رقم 4: قادة المتمردين السودانيين الجنوبيين بحلول نوفمبر 2011:

القائد	إسم الحركة	الموقع	الوضع
بيتر قديت	سابقا جيش تحرير جنوب السودان	مقاطعة مايوم ولاية الوحدة والمنطقة الحدودية بين جنوب كردفان والوحدة	خامل؛ قام بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة

* – بعد موت جون جرنج اتحد جيش تحرير الشعب السوداني وقوات دفاع جنوب السودان في يناير من عام 2006 في ما عرف باسم إعلان جوبا، وتم انتخاب الجنرال ماتيب نائب للقائد وتضاعفت عدد القوات المسلحة من 30.000 إلى 130.000 جندي.

[1]– الإقتتال على الغنائم، **حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى**، تقرير السودان: التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان ، عدد 18 ، نوفمبر 2011.

المنفصلون عن قديت (جيمس جاي يوش، كول شارا نيانق، بابيني مونيتول وماثيو فولجانق)	حركة/جيش تحرير جنوب السودان	مقاطعات كوش مايوم وروبكونا (ولاية الوحدة)؛المناطق الحدودية بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان، بما في ذلك نياما وتمساح في ولاية جنوب كردفان	ناشط
جورج أتور	الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/ جيش جنوب السودان	مقاطعات أيود وفنجاك وبيجي 2، وربما أوكوبو (ولاية جونقلي)	خامل، ولكن طليق؛ إنهار إتفاق لوقف إطلاق النار وقع في جانفي 2011.
جاتلواك جاي	غير متوفر	مقاطعة كوش (ولاية الوحدة) والمنطقة الحدودية بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان	قتل في يوليو/تموز 2011 في ظروف غامضة مباشرة بعد توقيعه اتفاق وقف إطلاق نار بوساطة من حكومة ولاية الوحدة
متمردو الشلك (روبرت قوانق، أليواك أوجوت وجونسون أولونيي)	غير متوفر	الضفة الغربية لنهر النيل بما في ذلك مقاطعات فشودة وملكال ومانيو وميلوت وبانيكانق؛ ومقاطعة أكوكا	قوانق غير ناشط وقع اتفاق سلام مع الحكومة في 2010 وتم إدماجه في الجيش الشعبي لتحرير السودان برتبة لواء؛ أوجوت وأولونيي ناشطان

ديفيد ياو ياو	غير متوفر	مقاطعة بيبور (جونقلي)	غير ناشط؛ قام بتوقيع إتفاق وقف إطلاق نار مع الحكومة
غابرييل تانغ غينيي	غير متوفر	مقاطعة فانجاك (جونقلي)	غير ناشط؛ منذ أبريل2011، ظلّ تانغ غينيي قيد الإقامة الجبرية في جوبا ولم ينشر الجيش الشعبي لتحرير السودان أي تفاصيل تحدد وجوده أو ظروف اعتقاله .في غضون ذلك، وقعت خسائر فادحة في صفوف قواته في قرية كالداك شمالي جونقلي في اشتباك مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبريل/نيسان أسفر عن القبض على تانغ غينيي والعديد من كبار قادته، غير أن نحو500 عنصر من رجال تانغ غينيي يتلقون رواتب و ينتظرون الإدماج

المصدر: "الإقتتال على الغنائم حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى"، مرجع سابق، ص2.

لقد تكثفت المناورات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب المعارضة الجنوبية في شأن تكوين الحكومة الإنتقالية، وسلطاتها والمدة الزمنية للمرحلة الإنتقالية خاصة وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان ترغب في التحرك بسرعة نحو وضع دستور إنتقالي .

وقد أدى النهج المستبد للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تهديد عملية بناء الثقة؛ التي أنشأها بين مختلف أطراف مؤتمر الأحزاب السياسية في أواخر سنة 2010 مع أن عمليات التحول الديمقراطي ليست تهديدا لسلطتها بل هي إستثمار في الإستقرار والحكم الشرعي .[1]

لابد من الإشارة إلى أن أعضاء البرلمان على المستوى الوطني والإقليمي تم تعيينهم عوضا عن إنتخابهم؛ الأمر الذي يتعارض والمبدأ الديمقراطي للتمثيل، وبالتوافق مع بنود إتفاق السلام الشامل الذي نص على تقاسم كل من جيش التحرير الشعبي السوداني وحزب المؤتمر الوطني السلطة؛ خلال السنوات الست الإنتقالية ويتعين على شريكي الحكم في هذه الفترة تقاسم السلطة والموارد إلى أن يتم إجراء إنتخابات وطنية.[2]

يقول المفكر الكيني **بيتر وانيوني Peter Wanyongi** بأن الفساد يصل إلى أعلى معدلاته في جنوب السودان حيث يصفه بأنه "خنق الدولة الجديدة"، فالمعاملات التجارية لاتتم إلا عن طريق الرشاوي والجميع يعلم ذلك، إلا أنه لا يمكن إتخاد أي إجراء حيال الأمر، ورغم محاولات المجتمع الدولي الذي عمل على ضخ مليارات الدولارات من أجل التنمية في المنطقة؛ إلا أنها تتعرض لعمليات إختلاس في الغالب أو تنفرد بها جماعة معينة وحتى هيئة مكافحة الفساد التي تأسست سنة 2006 لم تحاكم أي مسؤول لتورطه في قضايا فساد رغم أنها تحقق في حوالي 60 قضية.[3]

أما جانب الحريات فيتحدث عنه تقرير لمنظمة مراسلون بلا حدود أعده **أمبرواز بيار Ambroise Pierre** يبين فيه كيف يتعرض الصحفيون للمضايقات أثناء عملهم، فممارسة التوقيف التعسفي والضرب منتشرة على نطاق واسع، في العام الماضي أجرت **إذاعة مرايا أف أم** تحقيقاً حول إرتفاع معدلات الجريمة إتهمت فيها الشرطة بممارسة العنف، وبعد مرور وقت قصير على بث هذا التحقيق، تعرّض الصحافي الذي كتبه للضرب المبر. يقول رئيس

---

[1]-أماني الطويل، "مستقبل السودان :واقع التجزئة وفرص الحرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة، 2011، من الموقع:

http://www.dohainstitue.org/…/e129f920-ec41-40.

[2]- أحمد الشاهي، مرجع سابق، ص ص،29 ، 30.

[3] -Tears Ayuen," South Sudan : A Failed States 2012 " ,Available at :

http://www.paanluelwel 2011-word press.com/2012/05/14/south-sudan-failed-state.

الجمعية الوطنية لتطوير وسائل الإعلام في جنوب السودان **يعقوب أكول Jacob Akol** في هذا الصدد "العنف إنه عمل كلاسيكي لدى الأجهزة الحكومية، ويتم كل هذا في إفلات تام من العقاب لذا ينبغي تحميل وزارة الداخلية المسؤولية عن هذه الإنتهاكات"، أحياناً كثيرة تلبّي وحشية القوى الأمنية أوامر سلطات تسعى إلى مطاردة الجواسيس، فيبرر الإشتباه و الإعتقال على أنه هام للأمن القومي، ولكنها في معظم الأحيان تندرج في إطار مبادرة شخصية لرجال الشرطة وضباط الأمن والحراس الشخصيين الذين يفلتون تماماً من ضبط هرميتهم.[1]

ثانيا: إشكالية المواطنة في السودان الجديد:

الجنوبيون لديهم تقليد طويل من الهجرة إلى الشمال للعمل والتعليم، وكذلك في أوقات الحرب والمجاعة، وفي نفس الوقت الشمال يحتاج إلى العمالة الجنوبية، وبالتالي من غير المرجح أن يطرد الشمال الجنوبيين وإنما الذي يحدث أن الظروف ستصبح أكثر تعقيدا خاصة في الجانب الديني، حسب القس **رمضان تشان** سوف تواجه الكنائس صعوبات في عملها لأن الشمال سيعتمد حكما إسلاميا أكثر صرامة.[2]

لم يصادق السودان على إتفاقية سنة 1961 الخاصة بالحد من حالات إنعدام الجنسية، لذلك ليس لديه أي إلتزام دولي كدولة متعاقدة لضمان حصول الجنوبيين على الجنسية الشمالية في حال تقريرهم البقاء في الشمال، أو أن يتم منعهم من الحصول عليها على أسس عرقية، إثنية، دينية أو سياسية.

ولأن الطرفين كانا مجبرين على الحديث عن الوحدة بشكل أكبر فلم تكون هناك أي إتفاقيات بخصوص الجنسية التي سيحصل عليها الجنوبيون النازحون، وحتى الآن لم يعلن لا الشمال والجنوب عن الجنسية التي سيكون لمواطني السودان الجديد الحق في نيلها، فلا يمكن للأشخاص الذين إنحدروا من الجنوب إختيار وضع مواطنتهم سواء كمواطنين

[1]- أمبرواز بيار ، مرجع سابق.

[2] –John Ashworth, "**The State of Sudan's Comprehensive Peace Agreement Report**", IKV Pax Christi, 2010, Available at :
http://www.ikvpaxchristi.nl/.../cpa-alert-1-the-state-of-sudans-comprehensive-peace agreement.pdf.

شماليين، جنوبيين، أو أصحاب جنسية مزدوجة، سيصبحون عديمي الجنسية إذا قرروا البقاء في الشمال ولن يكون الجنوبيون مؤهلين للتقدم بطلب الحصول على وضع اللجوء إذا مثل الإنفصال نهاية الصراعات لأنهم هم الذين طالبوا بالإنفصال.

مع الإشارة إلى أنه إذا إختار الجنوبيون العيش في الشمال فإنهم مستمرون في الخضوع لقوانين الشريعة إذ أن حزب المؤتمر الوطني ليست لديه أي نية في حكم سودان علماني و هناك بعض التساؤلات حول مدى القدرة على حماية حقوق الجنوبيين غير المسلمين خاصة إذا انتهى بهم الأمر للعيش كأجانب في الشمال.[1]

ثالثا: إشكالية ترسيم الحدود :

يناقش السودانان الشمالي والجنوبي المسائل المعلَّقة، كترسيم الحدود، ولاسيَّما في ما يخص منطقة أبييه الغنية بالنفط، التي ساهمت حتَّى عام 2003 بأكثر من ثلاثة أرباع إجمالي نفط البلاد الخام، مع أنَّ حجم الإنتاج هبط مُذَّاك، فيما يفيد بعض التقارير أنَّ احتياطيات المنطقة تُستنزَف وتقترب من النفاد وقد خُطِّط لإجراء إستفتاء لتقرير ما إذا كانت أبييه ستشكِّل جزءًا من منطقة بحر الغزال في السودان الجنوبي أو من منطقة كردفان الجنوبية في السودان الشمالي في نفس وقت إجراء إستفتاء الإستقلال، ولكن الأمر أُجِّل بسبب الخلافات الحادة في هذه المسألة، وكذلك بسبب العنف الذي تصاعدت وتيرته.[2]

وتعتبر أزمة أبيي على درجة عالية من الحساسية بحيث تتحرك على صعيدين ينبغي النظر إليهما بقدر من التساوي والأهمية، هما الصعيد السياسي المتعلق بإنفاذ البرتوكول وحل المسألة بصورة سلمية والصعيد الثاني يتعلق بمعاناة المواطنين في منطقة أبيي والتي تتهم الحكومة فيها بعدم ترقية الحياة والخدمات؛ في ظل غياب الحكومة المحلية المنصوص عليها في البروتوكول وبالتالي عدم إتاحة الفرصة لإستغلال نصيب المنطقة من النفط في تحسين الخدمات العامة .

---

[1]–تغريد هاشم، "الأمل الذي ينتظره النازحون داخليا في السودان الجديد"، **نشرة الهجرة القسرية**، الأردن: مركز دراسات اللاجئين، فيفري،2011، ص37.

[2]–مداني عباس مداني، "السودان: بلدان ومزيد من التحديات" ، من الموقع :

http://www.socialwatch.org/sites/default/files/sudan2012_arab.pdf

وقد كان هناك إقتراح بالعودة إلى حدود سنة 1956 خاصة في حالة نشوب خلاف بين القبائل حول مناطق الرعي إلا ان هناك صعوبة في تطبيقها قانونيا.[1]

أما طبقا لإتفاقية السلام الشامل فقد تم إعتماد خط حدود الجنوب بناءا على الإتفاقيات التي جاء بها مشروع الإستقلال، كما إعتمدت إتفاقية أديس بابا الخط نفسه، ولكنه تحول إلى مشكلة معقدة مع التوسع في التنقيب عن النفط في هذه المناطق، و نظرا لأن البرلمان السوداني قد قام بتحديد الخط الحدودي الجنوبي دون أن يعتمد في ذلك على عمليات مسوح بين الولايات، أو إمتلاك ملامح طبوغرافية للخرائط الحديثة نسبيا وفيما يلي نرصد المناطق الحدودية السبع المختلفة عليها وهي :

- أبيي .
- التخوم بين قبيلتي دينكا ملوال والرزيقات بين ولاية جنوب دارفور وولاية شمال بحر الغزال.
- حقول النفط في ولايتي الوحدة وجنوب كردفان.
- مناطق الزراعة الآلية على إمتداد ولايات النيل الأزرق وأعالي النيل وجنوب كردفان.
- منطقة شال النيل في ولاية النيل الأزرق.
- خط الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل.
- منطقة حفرة النحاس وكفيا كنجي في ولايتي جنوب دارفور بحر الغزال بسبب الصراع في الجنوب.

وقد زاد الأمر صعوبة حالة القصور في إدارة التنوع في النطاق الجنوبي وإقتصار الموارد الإقتصادية على النفط؛ الذي تتطلب عملية إنتاجه إدارة راشدة للعلاقات القبلية بين الدنكا التي حازت السلطة والنوير التي تقطع مناطق النفط في أراضيها.[2]

---

[1]–Andrews Atta And Jort Hemmer, "Southern Sudan: The Option Of Secession Qnd It's Regional Implication", Institute For Security Studies, 2010, p4, Available at :
http://www.dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/…/1/SouthernSudan30Sep2010.pdf.

[2]– الباقر العفيف ، مرجع سابق،ص32.

هناك مشاكل كذلك حول مسألة تقسيم الحدود مع دول الجوار مثل منطقة غامبيلا التى تطالب بها أثيوبيا، وكذلك مثلث يليمي الذي يعتبر محل تنازع بين أثيوبيا، السودان وكينيا على الرغم من أن قضايا الصراع على الحدود ليست جديدة في الجغرافيا السياسية للمنطقة إلا أنها ستثقل لا محال الدول الناشئة، كما أن إنفصال جنوب السودان يعني أنها سوف تصبح دولة غير ساحلية ما يتطلب تعزيز علاقاتها مع دول الجوار ولاسيما الساحلية من أجل ضمان تصدير منتوجها من النفط .[1]

الخريطة 2: تبين الخريطة الحدود السياسية لدولتي جنوب السودان و السودان

المصدر: أمبرواز بيار، مرجع سابق، ص4.

كما تبين الخريطة السابقة فإن جنوب السودان يشترك في الحدود مع مجموعة دول هي أثيوبيا، كينيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية أي ترتبط بمنطقة القرن الأفريقي و وسط إفريقيا، وهي من أكثر المناطق تقلبا وتوجد بها العديد من العوامل الدافعة لإستمرار الصراع، كما تشترك مع بعضها في مجموعة خصائص منها الإفراط في مركزية السلطة، الثروة، ضعف سلطة الدولة ولاسيما في المناطق الحدودية، المنافسة على الموارد النادرة مثل النفط، المعادن، انتشار واسع للسلاح، النخب في هذه الدول تربط بينها علاقة قرابة ما يجعلها تدعم

[1]- –Andrews Atta And Jort Hemmer, op. cit, p5.

بعضها البعض بشكل قوي وتتعاون لأجل دحر جماعات التمرد والتي بدورها تقوي بعضها عبر الحدود مما أدى إلى تبني صيغة عدو عدوي صديقي.[1]

رابعا: إشكالية بناء الأمة :

هناك علاقة حيوية وتداخل كبير بين البناء المؤسسي للدولة والبناء الثقافي للأمة؛ فتكوين المؤسسات الوطنية هو مرآة تعكس مستوى وحجم إندماج جميع العناصر المكونة للمجتمع في إطار الدولة، بينما يركز بناء الدولة على التنمية الإقتصادية ودفع مستوى تفعيل الموارد البشرية، ووجود جهاز أمني فعال، كفاءة تقديم الخدمات ضف إلى ذلك السياسات السامية إلى تشجيع نمو القطاع الخاص وبالتالى الإستثمار الأجنبي، أما عند الحديث عن بناء الأمة فإنهم يشيرون إلى مشروع سياسي وطني ينتج شعورا بالوحدة الوطنية والهوية الجماعية.

إذن برنامج بناء الأمة يركز على المواطنيين أنفسهم من خلال غرس شعور قوي بالانتماء للأمة بدلا عن القبيلة، أما الواقع فإنه يشير إلى و جود بناء الدولة أكثر منه بناءا للأمة وهذا خطأ فادح ترتكبه الحكومة الإنتقالية ذلك أن مشروع بناء الدولة و لأمة متكاملان ويعززان بعضهما البعض؛ فتقديم الخدمات وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز الأمن يجعل المواطنين فخوريين ببلادهم، فالفخر في أمة واحدة هو عامل مهم للإستقرار وينتج بيئة مواتية لتقديم الخدمات.

إن بناء هوية جماعية هو مسؤولية الجميع قيادة، حكومة، مجتمع مدني، قطاع خاص، وبالتالي لابد من تحويل التنوع الثقافي جنوب السودان إلى ثروة وطنية وأي خطاب غير هذا سيعكس الهيمنة والإقصاء.

يعتبر العائق الأهم أمام بناء هوية جنوب السودان هو عدم وجود رموز توحيد في مواجهة التنوع العرقي والثقافي فهي تفتقر إلى لغة مشتركة وطنية أصلية، وهنا لابد على الحكومة أن تعمل بجد على تطوير هذه النقطة، في حين يقترح آخرون أن يتم إعتماد خمس لغات من المناطق الثلاثة الرئيسية في البلاد حيث يتم إختيار هذه اللغات على أنها لغة الأغلبية في المنطقة، مثلا في أعالي النيل تكون النوير هي لغة الأغلبية و بالتالي يمكن أن تكون إحدى اللغات الوطنية، كذلك الدينكا هي لغة الأغلبية في منطقة بحر الغزال، أما

[1] – Ibid,p4.

باري و لاتيكا فيتحدث بها الأغلبية في المنطقة الإستوائية، ولكن تطوير هذه اللغات الوطنية على المستوى الوطني لا يعني أن اللغات الصغيرة تموت بل يجب تشجيعها واستعمالها على المستوى المحلي.[1]

كذلك ربط اللغة بالمناهج التعليمية حيث تدرس جميع اللغات المحلية في الطور الإبتدائي، وفي الصف الثالث يتم إعتماد اللغة الإنجليزية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدم وجود لغة موحدة لا يعني عدم القدرة على بناء الأمة خاصة إدا توفرت إرادة الأمة، ولكن الفشل في معالجة هذه القضية سوف يعمل على إبطاء سرعة تطورها؛ ذلك أن وجود لغة مشتركة تخفف الشعور بالإقصاء كما يساعد الناس على التواصل عبر الحدود العرقية بسهولة أكبر، وهنا يضرب المثال إذا تحدث إثنان من المسؤولين ينتميان إلى عرقية واحدة بلغتهم الأصلية في وجود أعضاء من العرقيات الأخرى سيكون مزعجا بالنسبة لهم؛ حتى أنه من بين الإجراءات المقترحة أن يتم منع الحديث باللغات المحلية داخل الدوائر الحكومية.

ومن أجل تجاوز هذا الإشكال يجري تسليط الضوء على الأحداث في التاريخ وقد تبنت وزارة الثقافة مشروعا يبن كيف إستخدم القادة الرومانيون الطقوس الدينية لوقف العنف؛ حيث تم العمل من أجل إنشاء ضريح النبي **دينغ** في ولاية **جونقلي** والذي يشترك الكثير من الجنوبيين حول قدسية هذا النبي في عقيدتهم؛ بل هناك دعوة أيضا إلى تدريس الديانات الطبيعية الى جانب المسيحية في المدارس وذلك لمنع الشباب من نبذ الطقوس الروحانية، فالشباب لا يجب أن ينظر إلى تلك الممارسات على أنها علامات تخلف، ولكي يترسخ البرنامج لابد من التعاون بين وزارة الثقافة، التعليم، السلطات المحلية والمجتمع المدني مع الإشارة إلى أن هذه المعتقدات لا تنافس الديانات الأخرى ولكنها تعلم التسامح، وقد أعلن قادة الدولة الجديدة بان الأمة التي لا تحتفل بماضيها لا تعرف أين تتجه.[2]

ومن العوامل التي يركز عليها من أجل وحدة جنوب السودان تاريخ النضال المشترك الذي عاشه الجنوبيون من أجل التخلص من الظلم المسلط عليهم بداية من المستعمر البريطاني؛ الذي آثر العنصر الشمالي ثم حملات محمد علي باشا التي كانت تنظر إلى هذا

[1] –Ibid.

[2] –Ibid, p7.

الشعب على أنه مجموعة عبيد وصولا إلى تخلصهم من السيطرة الشمالية التي أهملتهم و إعتبرت أنهم مواطنون من الدرجة الثانية .

لقد كان استقلال السودان من الإستعمار البريطاني يعني بالنسبة للجنوبيين أن السودان قد أصبح مستعمرة مرة أخرى، وهذه المرة من الشمال باعتبارها قوة عربية مفروضة على الأفارقة خاصة وأن البريطانيين قد خرجوا على عجل ولم يصدروا أي قرار بشان العلاقة بين الشمال والجنوب.[1]

خامسا:إشكالية الهاجس الأمني :

يكشف إندلاع أعمال العنف بشكل متكرر خلال عملية إدماج الميليشيات السابقة في الجيش الشعبي لتحرير السودان عن وجود قطيعة حادة بين سياسة الحكومة المركزة على الإحتواء والإستيعاب ومشاعر العداء العميقة لدى بعض العناصر الرئيسية في الجيش، وكان حجم العنف لافتا للإنتباه فبحلول شهر سبتمبر 2011 ، كان ما لا يقل عن عشرة أشخاص قد أطلقوا سبع حركات تمرد منسّقة ضد الحكومة الجنوبية منذ انتخابات أفريل 2010 وبلغ نشاط الميليشيات المتمردة ذروته من المنطقة المجاورة للحدود الجنوبية مع إثيوبيا إلى عدة نقاط على طول حدود الجنوب مع السودان.

الخريطة رقم 3: تبين الخريطة التالية المناطق التي تنتشر فيها أهم حركات التمرد:

[1] –Jok Madut Jok, Op. Cit, p5.

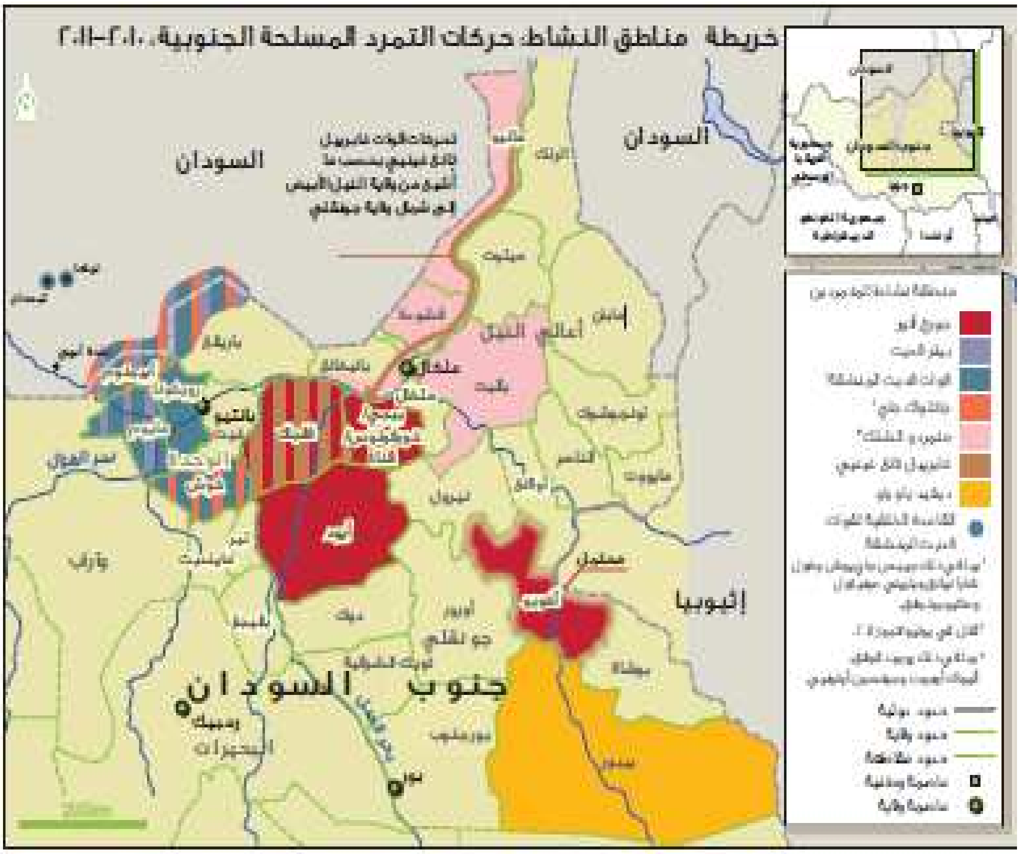

المصدر: الإقتتال على الغنائم حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى، مرجع سابق، ص 4.

وقد نفّذت الجماعات عملياتها بشكل رئيسي في منطقة أعالي النيل الكبرى وليس من المستغرب أن غالبية حركات التمرد قد حدثت في هذه المناطق الاستراتيجية المنتجة للنفط، فهذه المنطقة لا تزال تشكل بجزء منها معظم الحدود بين الجنوب والسودان، تعاني من التقلب فلا تسيطر حكومة الجنوب عليها بشكل كامل، كما تنتشر مخزونات الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع في المنطقة، على الرغم من حملات نزع السلاح التي لا تزال مستمرة، إضافة إلى أن المنطقة تعتبر موطن العشائر المتفرعة من قبائل الدينكا والنوير فضلاً عن قبائل أخرى، وقد شهدت صراعات أهلية جنوبية وحشية خلال الحرب التي نتجت عن انقسام الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو الذي أدى في نهاية المطاف إلى نشوء مجموعة من الميليشيات تحت مظلة قوات دفاع جنوب السودان، وهو تحالف فضفاض بين قادة يحظون بدعم من الخرطوم.[1]

[1]- الإقتتال على الغنائم ، مرجع سابق.

بعد إنتهاء الحرب الأهلية بشكل رسمي فتح الرئيس سالفاكير الباب أمام قادة قوات دفاع جنوب السودان السابقين للإنضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وفق إعلان جوبا، الذي كان بمثابة إعتراف ضمني بالسلطة والسيطرة التي لا يزال قادة قوات دفاع جنوب السودان يحتفظون بها، ومن خلال إدماج هؤلاء القادة في الجيش برتب عالية، أمل الرئيس في تحييد أعداءه السابقين ولكن رغم ذلك ظلت عملية إدماج الميليشيات تمثّل مشكلة دائمة بالنسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، لأن إرث الميليشيات التي تحظى بدعم شمالي البلاد يلقي بظلاله على الجهود المبذولة لتنفيذ جوانب هامة من الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل.[1]

يسعى غالبية المقاتلين الجنوبيين السابقين نظرا لعدم وفرة الفرص إلى الحصول على وظائف في الجيش أو في قطاع الأمن المدني، ومنذ عام 2006 عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان على إحالة موارده البشرية إلى قطاع الأمن وقد أفضى إقبال المجندين الجدد إلى تميز هذا القطاع بالعشوائية في التجنيد وكان كثير من مرتكبي الاغتصاب والعنف الجنسي هم من المجندين وهو ما أثار بدوره إشكالية أخرى.[2]

يشجع على إستمرار العنف تجارة الأسلحة الصغيرة وتهريبها في القرن الإفريقي والتي تتأثر بدورها، بجملة من العوامل منها التوتر السياسي، الشح البيئي والتضامنات العرقية على المستوى الإقليمي، كما تسهل أنماط الهجرة طويلة الأمد نقل هذه الأسلحة عبر الحدود، وتضمن قلة تدريب وتدني أجور قوى الأمن إمداداً ثابتاً من للأسلحة من العسكريين إلى المدنيين، وهناك تقليد سياسي عريق في القرن الإفريقي يتمثل في إسناد الصراع المسلح إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فكثيراً ما تقوم الدول بتوريد الأسلحة قانونياً لأغراض الأمن القومي في الظاهر ثم يتم توزيعه سراً إلى القوات شبه النظامية وقوات الدفاع المحلية والمليشيات التي تشن الحروب بدلاً من الجيوش العاملة كما يؤدي الشح المتزايد في الموارد إلى تفاقم الصراع داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المتعددة، والذي ينتشر عبر الحدود كما هو الشأن في إقليم دارفور في السودان أو المناطق الحدودية في أوغندا وكينيا.

---

[1]–المرجع نفسه.

[2]–"كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات"، **تقرير مسح الأسلحة الصغيرة**، عدد 16، سبتمبر 2008، ص3.

إن تضافر التلاعب السياسي، الفقر المدقع، تدني سبل العيش والتردي البيئي، مع بعضها البعض يساهم بدرجة عالية في استعداد الناس لحمل السلاح، ونظرا إلى طبيعة الحدود الدولية المعروفة بكثرة منافذها، فإن الرَّحالة البدو وأشباه الرعاة من السكان والجماعات المسلحة، يسهلون كثيراً تدفق الأسلحة.

إن تفشي تجارة السلاح وتواصلها إنما هما حصيلة لخلو الحدود من الحراسة، حيث تتموقع معظم أسواق السلاح غير الرسمية وبنفس الطريقة يتم تهريب الأسلحة والاتجار بها بالطائرات والمركبات والجِمال من العديد من الدول وإليها.

إن خبرة الصراع الطويلة جنوب السودان وانتشار الأسلحة بين أيدي جماعات التمرد المتعددة، فضلا عن نزوح وتشرد كثير من سكان الجنوب أفضت إلى اجتثاث هياكل الحكم وتسوية المنازعات التقليدية، فجنوب السودان شأنه شأن باقي المجتمعات الإفريقية شهد تقاليد راسخة لتسوية النزاعات المحلية وتظهر دراسات ميدانية العديد من الأمثلة الواقعية التي قام من خلالها كبار السن والزعماء التقليديون في المجتمعات الرعوية على الحدود بين شمال السودان وجنوبه للوصول الى حل تفاوضي يضمن حركة القبائل الشمالية في مناطق الرعي الجنوبية ففي سنة 1993 حينما نشب نزاع بين الدنيكا والنوير تدخل حكماء الطرفين للوصول إلى تسوية سلميه وليس بخاف أن هذه الآليات قد تلاشت حيث تطاول على أدوارها قادة التمرد وصغار القادة العسكريين.[1]

كما يمثل نزع سلاح المدنيين في الجنوب احد ابرز التحديات الكبرى التي تواجه حكومة الجنوب؛ إذ تشير أحداث العنف الدامية التي تم توثيقها من قبل الأمم المتحدة خلال سنة 2009 إلى أن عدد القتلى جراء أعمال العنف القبلي والطائفي في جنوب السودان؛ يفوق ما حدث في دارفور خلال الفترة نفسها وربما يحاجج مسؤولوا جنوب السودان بان ذلك راجع إلى سببين بالأساس :

- التدخلات المباشرة وغير المباشرة لحكومة الخرطوم.
- اللإستقرار الإقليمي في المنطقة.

[1]-"مسح الأسلحة الصغيرة: التقييم الأساسي للأمن الإنساني"، **تقرير السودان**، العدد 6، أفريل 2007، ص2.

على أن القراءة الصحيحة لأوضاع الجنوب في المرحلة الانتقالية تعكس ضعفا في الثقة بين المواطنين وحكومة الحركة الشعبية ومدى قدرتها على حماية المجتمعات الجنوبية منزوعة السلاح، وتشير بعض التقارير إلى أن جهود حكومة جنوب السودان لنزع السلاح تعبر عن انحياز واضح وان بعض الأفراد المؤثرين داخل الحكومة لديهم ميليشيات خاصة بهم،[1] فخلال عمليات نزع السلاح والتسريح في مانغالا، أعرب العديد من المرشحين عن شعورهم بالتهميش من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان؛ وقد طالب البعض بالاحتفاظ بالأسلحة وهددوا باستخدامها في حال عدم حصولهم على المنافع المطلوبة أو المتوقعة، علاوة على ذلك، عندما يصبح المقاتلون السابقون أفراداً عاديين من المجتمع، فهم قد يقعون ضحية العنف داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها، خاصة إذا ما تم اعتبارهم غرباء فلا يتمتعون بحماية المجتمع المحلي أو لا يتمكنون من الدفاع عن أنفسهم بسبب إصابتهم بإعاقة جسدية أو تقدمهم في السن أخيراً قد تنظر المجتمعات المحلية إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أنها عملية حلّ أو إضعاف للجيش الشعبي ففي حال فشل إعادة إدماج بعض المقاتلين السابقين، سيلقون اللوم على حكومة جنوب السودان أو الجيش الشعبي متهمين إياهما بعدم بذل الجهود الكافية لخدمة مصالح جنودهما السابقين، ممّا من شأنه المساهمة في تقويض الثقة في الدولة وأجهزتها.[2]

المطلب الثاني: تعميق الفشل الدولاتي داخل السودان الشمالي:

شكلت ثورتا تونس ومصر نماذج ملهمة لشعوب المنطقة لتحقيق دولة الكرامة الإنسانية والحريات والعدالة وهي المطالب التي تتطلع إليها النخب السياسية و موع البسطاء في السودان؛ بالنظر إلى إمتداد فترة حكم الرئيس عمر البشير لما يربوا عن 20 سنة دون تحقيق المطالب الشعبية الخاصة بالتنمية والأمن، وهو سبب دافع للمطالبة بالتغيير في ضوء المتغيرات السياسية بالمنطقة، خصوصا مع إنقسام الجبهة على نفسها مند عام 1999 و

[1]-حمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق، ص34.

[2]-جولي بريتفيلد، "توقعات غير واقعية : التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان"، المعهد العالي للدراسات الدولية و التنموية ، جنيف 2010، من الموقع :

http://www.smallarmssurveysudan.org/…/HSBA-WP-21-Current-Challenges-to Reintegration-in-Southern-Sudan-arabic.pdf

إنخراط الطرفين المنقسمين في معارك تكسير العظام إنعكست على المعادلة السياسية الداخلية، يضاف إلى ذلك أن السنوات الست الأخيرة قد شهدت صراعات في الدائرة الضيقة لصناعة القرار، والتي تتميز بمستوى تنافس عال بين عناصرها وقد إنعكست هذه الصراعات سلبا على عملية الإستقرار السياسي ومستوى رضا المواطنين عن الحكومة، كما يلاحظ أيضا أن السياسات العامة التي تنتجها هذه الدائرة الضيقة لا تزال سببا محوريا لإنتاج الإنقسامات في السودان.[1]

بعد إنفصال جنوب السودان صرح الرئيس البشير أنه بـ إنفصال الجنوب لن يكون هناك تنوع في الشمال لأن الجميع يدين بالإسلام، وهو ما أدى إلى إستياء شعبي كبير بين الخرطوم وأقاليم عدة في البلاد، مثال ذلك جبال النوبة التي تتميز بالتنوع فسكانها ينقسمون بين من يدين بالإسلام والمسيحية، كما أن العديد من سكان جبال النوبة ينخرطون في الجيش الشعبي لتحرير السودان.[2]

رغم إنفصال جنوب السودان فإن شماله لم يخرج من دائرة الفشل و لا يزال بدوره يعاني من سلسلة مشاكل تتمحور حول:

أولا : تفشي النزعات الإنفصالية:

لا يهدد الإنفصال فقط مستوى النخبة وإنما أيضا الأقاليم، فإنفصال الجنوب سابقة يمكن أن تحتذي بها أقاليم ومناطق سودانية أخرى لديها مشاكل مع الحكومة المركزية، إذ يشجع إنفصال الجنوب تلك المناطق على المطالبة بحق تقرير المصير كخطوة تكتيكية للمطالبة بعده بالإنفصال أو بسلطات واسعة من الحكم الذاتي ومن هذه الأقاليم:

[1]-أماني الطويل، "مستقبل السودان : واقع التجزئة وفرص الحرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة معهد الدوحة، من الموقع :

http://www.dohainstitute .org/.../e129f920-ec41-40.

[2]- Christine Storo, Op. Cit,p 2.

1- إقليم دارفور:

سرعان ما انتقلت المشكلة تحت وطأة السيولة العامة التي ميزت أوضاع السودان آنذاك، ونتيجة للتدخلات السلبية بواسطة الحركة الشعبية من ناحية وحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الترابي من ناحية أخرى، إنتقلت المشكلة من التعبير عن أجندة تنموية وخدمية إلى أجندة سياسية تتعلق بالحصول على حصص مقطوعة من السلطة، الثروة والمواقع النافذة في الدولة وإعادة هيكلة النظام السياسي على غرار ما كان يجري التفاوض عليه في نيفاشا.[1]

إن توقيع إتفاق سلام دارفور بصورته النهائية في الدوحة في 14 جوان 2011 بين الحكومة المركزية ومتمردي حركة التحرير والعدالة والتي ليس لها وزن نسبي في الإقليم، ولا تتمتع بثقل عسكري كبير لم يضع للأزمة حل نهائي، فالإتفاق لم يكن شاملا لجميع الأطراف ولاسيما حركة العدل والمساواة،[2] ومن هنا ليس من المستبعد أن تجدد المطالبة بتقرير المصير لإقليم دارفور؛ خاصة مع الدعم الذي تقدمه حركة تحرير السودان لهذه الحركات منذ اللقاء الذي جمع جون جارانج وزعماء تلك الحركات في واشنطن سنة 2004 فالعديد من قيادات حركات التمرد بدارفور موجودون بالجنوب وفي مقدمتهم قيادات حركة العدل والمساواة؛ وهو ما يشير إلى سعي جوبا لتكون الملاذ والدعم لتلك الحركات من منطلق ما تطلق عليه **دعم الأقاليم المهمشة** .

2- شرق السودان :

كذلك الأمر مع شرق السودان فالإتفاقية الموقعة في أكتوبر 2006 بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان المسلحة لم تؤدي سوى إلى مكاسب مؤقتة وشخصية، وفعلا فقد كان الشرق تاريخيا الأكثر مواجهة للخرطوم مما يعني أنه مؤهل أكثر للإنفصال.

وكانت النتيجة أن إجتاحت المظاهرات ولايات الشرق عقب الإستفتاء والتي تطالب بدورها بتقرير المصير، كما إنطلق تنظيم جديد في المنطقة أطلق على نفسه إسم **الجبهة**

[1]-هانئ رسلان، "المسارات العامة للأزمة السودانية وتداعياتها على مستقبل الدولة"، **شؤون عربية**، عدد 139، خريف 2009 ، ص66.

[2]- رخا أحمد حسن،" السودان و التحديات الداخلية و الخارجية"، **شؤون عربية**، عدد 142، صيف 2010، ص 120.

الثورية لأبناء الإقليم الأوسط، وقد تبنت خطابا مشابها لخطاب الحركة الشعبية لتحرير السودان خاصة وأن هذه الأخيرة لها علاقات قوية مع قادة منطقة الشرق منذ سنوات التمرد .

3- جنوب كردفان والنيل الأزرق:

أدى انفصال الجنوب إلى إبراز مسألة ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان الحدوديتين، فهناك تخوف من استغلال آلية المشورة الشعبية* سياسيا ضد الحكومة المركزية لاسيما أن هناك العديد من الخلافات حول مدلول المشورة الشعبية على مستوى الحكومة المركزية وعلى مستوى حكومتي الولايتين؛ الأمر الذي يوضح حجم التحديات التي تواجه عملية الإستقرار السياسي والأمني في الولايتين فبينما ترى الخرطوم أن المشورة الشعبية ما هي إلا مجرد إستطلاع رأي غير ملزم؛ بإعتبار تبعيتهما الجغرافية للشمال نجد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان على النقيض من ذلك تروج إلى أن المشورة الشعبية تعني منح سكان ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق الحق في المطالبة بحق تقرير المصير.

ثانيا: زيادة حالة الاستقطاب السياسي في الشمال:

أدى إنفصال الجنوب إلى زيادة حالة الإستقطاب السياسي بين الحكومة والمعارضة الشمالية حيث تحمل المعارضة حزب المؤتمر الوطني الحاكم مسؤولية إنفصال الجنوب، وهو ما يعني حسب المعارضة فقدان النظام لشرعيتة السياسية مما يستدعي حكومة إنتقالية قومية تعمل على عقد مؤتمر دستوري لتحديد شكل دولة شمال السودان.

وما يزيد من خطورة نشاط المعارضة هو أنها قد تعتمد على إحياء روح الثورة التي تنتشر في عدد من البلدان العربية في تعبئة الشارع في الأقاليم المضطربة.[1]

ثالثا: التحدي الاقتصادي :

*-المشورة الشعبية عبارة عن آلية ديموقراطية، لمعرفة وجهة نظر شعبى ولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق، بشأن اتفاقية السلام الشامل بخصوص كل من الولايتين، وإرساء السلام وتصحيح أى قصور بخصوص الترتيبات الدستورية، السياسية والاقتصادية المستعملة حول هيكل ونوع ومستوى الحكم اللامركزى والعلاقة بين المركز والصلاحيات التنفيذية والتشريعية ونصيب كل من الولايتين فى الثروة والسلطة القومية المضمنة فى اتفاقية السلام الشامل ، فهى سلسلة من الإجراءات السياسية والقانونية يتم عبرها إشراك الشعب فى معالجة المشكلات التى يعانى منها.

[1]-المرجع نفسه.

كذلك مسالة تقاسم عائدات البترول تعتبر من أكبر التحديات فالشمال تضرر كثيرا من ضياع نصيبه من عائدات بترول الجنوب، والذي يقدر بنحو 80% وهو ما يعني إنخفاضا كبيرا في حجم العملة الصعبة؛ نظرا لكون صادرات النفط هي العنصر الأساسي لتوفير إحتياطات النقد الأجنبي لشمال السودان فضلا عن أنها تشكل نحو 36% من الموازنة العامة وهو ما يضع الخرطوم في وضع إقتصادي حرج للغاية.

صحيح أن الرسوم التي سيدفعها الجنوب للشمال مقابل مرور بتروله وشحنه من ميناء بورسودان قد تسد بعض العجز، إلا ان الجنوب قد يعمد لتغيير مسار بتروله بإتجاه ميناء مومباسا في كينيا، كما خطط كذلك إلى بناء معمل لتكرير البترول حتى لا تعتمد على البنية التحتية للشمال.

هذا الوضع الإقتصادي الجديد سوف ينتج عنه آثار اقتصادية مهمة، سوف تضطر حكومة الشمال إلى ضغط النفقات العامة مما سيؤثر سلبيا في قطاعات الخدمات الأساسية الصحة، التعليم، ناهيك عن رفع الدعم جزئيا عن بعض السلع الأساسية مما سيؤدي إلى غلاء الأسعار، كما قد تضطر الدولة لتعويض ذلك بزيادة الضرائب والرسوم الجمركية دون زيادة الأجور، مما يؤدي إلى إضطرابات سياسية وتفاقم فشل الحكومة في الوفاء بتعهداتها الداخلية في إتفاقيات السلام إتجاه تعمير وتأهيل وتنمية مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان، وكذا تسديد الديون الخارجية.[1]

لاحظنا من خلال دراستنا لفشل الدولة في السودان أن شبكة معقدة من العوامل الداخلية؛ المرتبطة بسوء تقدير النظام لأزماته والخارجية النابعة من أطماع القوى الكبرى في المجتمع الدولي في ثروات البلاد؛ تسببت في تدهور الأوضاع في السودان، كما أن تجربة إنفصال

[1]–سامي صبري عبد القوي،" أزمة الشمال : تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان"، **السياسة الدولية**، العدد 186، أكتوبر 2011، المجلد 46، ص ص ،145 ، 146.

جنوب السودان أكدت أن فكرة فصل الأجزاء المضطربة الرافضة الخضوع لسلطة الدولة لا يشكل الحل لأزمة الدولة الفاشلة فعملية التجزئة هذه أنشأت دولة فاشلة أخرى، المنطقة في غنى عنها حيث تعالت داخل الدولة الوليدة مطالب بإنهاء التهميش ودفع عجلة التنمية وتجاوز الإنقسامات العرقية الطائفية وهي أزمات كانت في مرحلة سابقة سببا في فشل دولة السودان.

الخاتمة

من خلال ماتقدم في دراستنا هذه، يمكن القول أنتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة قد حولت الدولة من فاعل واحد مهيمن ضمن حدوده الإقليمية؛ إلى فاعل منافس ضمن مجموعة من الكيانات؛ التي أصبحت تقاسم الدولة وظائفها، بل وفي الحالات الأكثر تطرفا كانت تحل محلها، وتعمل هذه الكيانات– رغم إفتقادها للشرعية – على إقامة علاقات دولية من خلال نشاطها على المستويين الإقليمي و العالمي، ويساعد الوضع المتردي داخليا هذه الكيانات على النشاط بحرية و إكتساب شعبية لدى المواطنين الذين فقدوا ثقتهم في جهاز الحكم، خاصة مع ذلك الحصار "**فوق الوطني**" الذي تمارسه المؤسسات العولمية على السيادة الوطنية وماله من تحفيز للإنتماءات "**ماقبل الوطنية**" من أجل المقاومة و الإجهاز على ما تبقى من سيادة الدولة مما أنتج وضعا دوليا مختلفا، أصبحت الدولة القومية فيه هي **التّهديد** و ليس **المُهدَد**، وقد وضحت لنا هذه الدراسة مجموعة إستنتاجات تمحورت حول:

1. إن الذي أكده تفشي ظاهرة الدولة الفاشلة في فترة التسعينات؛ أن التهديدات التقليدية للأمن لاتزال قائمة نعم، ولكن الجديد يتمثل في ذلك التداخل المعقد بين المصادر الداخلية و الخارجية لهذا التهديد، فليس من الضروري أن يتم الإختراق الخارجي لحدود الدولة بالقوة العسكرية لإلحاق خسائر و أضرار إستراتيجية بها، وإنما بات التهديد صناعة محليةذات أبعاد متعددة.
2. المآسي الإنسانية التي تخلقها الدولة الفاشلة تضع المجتمع الدولي في حرج، فمن جهة الكل مجبر على إحترام سيادة الدولة التي تؤكد عليها المواثيق الدولية، ومن جهة أخرى فإن الجميع أيضا مسؤول عن حماية قيم الإنسانية؛ التي روج لها عالم مابعد الحرب الباردة .
3. إن مسألة تصنيف دولة على أنها فاشلة أو لا يبقى يشوبه الكثير من التسييس، وهو ما يؤكده تشومسكي في كتابه الدول الفاشلة؛ ذلك أنه و بإسقاط مواصفات الدولة الفاشلة على الولايات المتحدة الأمريكية وجد أنها بدورها دولة فاشلة وذلك بالنظر إلى معايير عدم القدرة على حماية مواطنيها، غياب الديمقراطية و تهديدها للأمن الدولي، كما أن تشومسكي و بمقارنة سياسات الحكومة الأمريكية و

الملاحق

الملحق رقم1: التحسن والتراجع في ترتيب الدول على مؤشر الدولة الفاشلة.

Top 10 Most Improved 2011-2012 (by Rank)	Move	2011 Position	2012 Position
Cuba	+15	86th	101st
Dominican Republic	+11	84th	95th
Kyrgyzstan	+10	31st	41st
Bosnia & Herzegovina	+10	69th	79th
Bhutan	+9	50th	59th
Vietnam	+8	88th	96th
Israel/West Bank	+8	53rd	61st
Colombia	+8	44th	52nd
Moldova	+7	66th	73rd
Tajikistan	+7	39th	46th

Top 10 Most Worsened 2011-2012 (by Rank)	Move	2011 Position	2012 Position
Libya	-61	111th	50th
Syria	-25	48th	23rd
Egypt	-14	45th	31st
Senegal	-14	85th	71st
Tunisia	-14	108th	94th
Japan	-13	164th	151st
Zambia	-11	55th	44th
Turkey	-10	95th	85th
Serbia	-9	98th	89th
Djibouti	-7	60th	53rd

Top 10 Most Improved 2011-2012 (by Score)	Move	2011 Score	2012 Score
Kyrgyzstan	-4.4	91.8	87.4
Cuba	-3.5	76.6	73.1
Haiti	-3.1	108.0	104.9
Bosnia & Herzegovina	-3.0	80.9	77.9
Czech Republic	-2.9	42.4	39.5
Dominican Republic	-2.8	76.9	74.1
Chad	-2.7	110.3	107.6
Bulgaria	-2.7	59.0	56.3
Bhutan	-2.6	85.0	82.4
Colombia	-2.6	87.0	84.4

Top 10 Most Worsened 2011-2012 (by Score)	Move	2011 Score	2012 Score
Libya	+16.2	68.7	84.9
Japan	+12.5	31.0	43.5
Syria	+8.6	85.9	94.5
Yemen	+4.5	100.3	104.8
Tunisia	+4.1	70.1	74.2
Egypt	+3.6	86.8	90.4
Norway	+3.5	20.4	23.9
Bahrain	+3.2	59.0	62.2
Congo, D.R.	+3.0	108.2	111.2
Greece	+3.0	47.4	50.4

المصدر:

Krista Hendry, Innovative Technologyfor Assessing Conflict, p p 14,15, Available at,

http://www.fundforpeace.org.

الملحق رقم 2:مؤشراتحولالدولالفاشلة لسنة 2009.

RANK	TOTAL	COUNTRY	DEMOGRAPHIC PRESSURES	REFUGEES / IDPs	GROUP GRIEVANCE	HUMAN FLIGHT	UNEVEN DEVELOPMENT	ECONOMIC DECLINE	DELEGITIMIZATION OF THE STATE	PUBLIC SERVICES	HUMAN RIGHTS	SECURITY APPARTUS	FACTIONALIZED ELITES	EXTERNAL INTERVENTION
1	114.7	Somalia	9.8	9.9	9.7	8.5	7.7	9.5	10	9.9	9.9	10	10	9.8
2	114	Zimbabwe	9.8	9.1	9.1	10	9.7	10	9.8	9.8	9.9	9.7	9.5	7.6
3	112.4	Sudan	9	9.8	9.9	9	9.6	7	9.8	9.5	9.8	9.7	9.5	9.8
4	112.2	Chad	9.3	9.4	9.8	7.8	9.3	8.3	9.8	9.6	9.5	9.9	9.8	9.7
5	108.7	Dem. Rep. of the Congo	9.7	9.6	8.9	8.1	9.3	8.3	8.6	9.2	9	9.7	8.7	9.6
6	108.6	Iraq	8.7	8.9	9.7	9.1	8.6	7.6	9	8.4	9.3	9.7	9.6	10
7	108.2	Afghanistan	9.3	8.9	9.6	7.2	8.4	8.3	9.8	8.9	8.8	9.9	9.1	10
8	105.4	Central African Republic	8.9	9	8.6	5.7	9.1	8.4	9.3	9.3	8.9	9.6	9.5	9.1
9	104.6	Guinea	8.5	7.1	8.2	8.6	8.9	8.7	9.8	9.2	9	9.4	9.2	8
10	104.1	Pakistan	8.3	8.6	9.6	8.3	8.8	6.4	9.1	7.5	8.9	9.5	9.6	9.5
11	102.5	Ivory Coast	8.6	7.8	9	8.4	8.1	8.3	9.1	8	8.5	8.5	8.5	9.7
12	101.8	Haiti	9.3	5.8	7.3	8.6	8.2	8.9	9.2	9.5	8.5	8.4	8.3	9.8
13	101.5	Burma	9	8.8	8.9	6	9.5	8.2	9.5	9	9	8.4	8.7	6.5
14	101.4	Kenya	9	9	8.6	8.3	8.8	7.5	9	8	8.2	8	8.8	8.2
15	99.8	Nigeria	8.5	5.3	9.7	8.3	9.5	6.6	9.2	9	8.6	9.4	9.6	6.1
16	98.9	Ethiopia	9.4	8	8.2	7.7	8.8	8.3	7.9	8.2	8.5	7.5	8.8	7.6
17	98.3	North Korea	8.5	6	7.2	5	8.8	9.6	9.8	9.6	9.5	8.3	7.8	8.2
18	98.1	Yemen	8.8	7.9	7.7	7.4	8.9	8.2	8.3	8.5	7.7	8.4	9	7.3
19	98.1	Bangladesh	8.9	6.9	9.4	8.4	9	8	8.5	8	7.6	8	8.9	6.5
20	97.2	East Timor	8.4	9	7.3	5.7	6.8	8.4	9.4	8.4	7	9	8.8	9
21	96.9	Uganda	8.7	9.3	8	6.5	8.7	7.6	8	8	7.7	8.2	8.2	8
22	96.7	Sri Lanka	7.5	9.3	9.8	6.9	8.5	6.1	9	6.6	8.5	9.2	9.2	6.1
23	96.5	Niger	9.5	6.4	8.5	6.3	7.6	9.2	8.7	9.5	8.2	7.4	7.1	8.1
24	95.7	Burundi	9.2	8.1	7.5	6.5	8.4	8	7.5	9	7.6	7.3	7.7	8.9
24	95.7	Burundi	9.2	8.1	7.5	6.5	8.4	8	7.5	9	7.6	7.3	7.7	8.9
25	95.4	Nepal	8.3	6.8	8.7	6	9.3	8.5	8	7.4	8.7	8.1	8.4	7.2
26	95.3	Cameroon	8	7.5	7.2	8	8.9	6.9	9.2	8	8	7.8	8.7	7.1
27	94.8	Guinea-Bissau	8.6	6.5	5.8	7	8.5	8.5	8.6	8.7	8	8.5	8	8.1
28	93.8	Malawi	9.3	6.3	5.9	8.3	8.5	9.1	8.3	8.8	7.5	5.6	7.8	8.4
29	93.5	Lebanon	7	9	9.2	7.2	7.4	6.3	7.8	6.2	6.9	9.1	9.1	8.3
30	93.1	Republic of Congo	8.9	7.8	6.5	6.1	8	8	8.6	8.8	7.9	7.8	7.1	7.6
31	92.8	Uzbekistan	7.9	5.3	7.4	7	8.7	7.2	9	6.6	9.2	9	9	6.5
32	92.1	Sierra Leone	8.9	6.9	6.6	8.5	8.4	8.6	7.4	8.7	7	6.1	7.7	7.3
33	91.8	Georgia	6.4	8.3	8.5	6	7.5	6	9	6.3	7.5	7.9	8.9	9.5
34	91.8	Liberia	8.6	8	6.1	6.8	8.5	8.2	7	8.5	6.7	6.9	7.9	8.6
35	91.3	Burkina Faso	9	6	6.1	6.5	9	8.2	7.9	9	6.5	7.5	7.6	8
36	90.3	Eritrea	8.6	7	5.8	6.5	6	8.6	8.6	8.6	7.9	7.4	7.7	7.6
37	90.3	Tajikistan	8.2	6.4	6.9	6.5	7.3	7.5	8.9	7.6	8.6	7.5	8.4	6.5
38	90	Iran	6.5	8.5	7.6	6.8	7.4	5.5	8.3	6	8.9	8.6	9.1	6.8
39	89.8	Syria	6.1	9.2	8.2	6.8	8	6.8	8.8	5.7	8.6	7.8	7.8	6
40	89.6	Solomon Islands	8	5	7.5	5	8	8.3	8.3	8.4	7	7.2	8	8.9
41	89.2	Colombia	6.9	9.2	7.2	8.5	8.5	4.3	7.9	6	7.2	7.5	8	8
42	89.1	Kirgizstan	8	5.3	7.2	7.5	8.3	7.6	8.3	6.5	7.6	7.7	7.3	7.8
43	89	Egypt	7.6	6.9	8	6.2	7.6	7	8.6	6.4	8.4	6.2	8.1	8
44	89	Laos	8.2	5.9	7	6.6	6	7.5	8.2	8	8.5	7.6	8.3	7.2
45	89	Rwanda	9.3	6.9	8.7	7.2	7.3	7.5	7.9	7.3	7.3	4.6	8	7
46	88.7	Mauritania	8.7	6.2	8.2	5	7	7.8	7	8.5	7.1	7.9	8	7.3
47	88.3	Equatorial Guinea	8.3	2	6.8	7.4	9	4.4	9.4	8.6	9.2	8.6	8.6	6
48	87.3	Bhutan	6.5	7.5	7.9	6.8	8.7	7.5	7.4	7.2	8.4	5.5	7.7	6.2
49	87.3	Cambodia	7.9	5.2	7	8	7.2	7.5	8.5	7.9	7.4	6.5	7.5	6.7
50	87.2	Togo	7.9	6	5.8	6.9	7.5	8.2	7.5	8.3	7.6	7.4	7.3	6.8
51	86.3	Bolivia	7.8	4.9	7.5	6.9	8.7	7	7.6	7.7	6.8	6.4	8.2	6.8
52	86.3	Comoros	7.4	3.7	5.5	6	6.3	7.8	8.7	8.7	7	7.5	7.9	9.8
53	85.8	Philippines	7.2	6.3	7.5	7.2	7.6	6	8.5	6.1	7	7.7	7.9	6.8
54	85.1	Moldova	6.6	4.2	7.1	8	7	6.8	8.1	6.7	7	8	8	7.6
55	85	Angola	8.6	7	6.1	5.5	9.4	4.5	8	8	7.2	6.2	7.3	7.2
56	84.6	Azerbaijan	6.4	8.2	7.9	5.7	7.4	6.1	8.2	5.5	7	7.3	7.9	7
57	84.6	China	9	6.8	7.9	6.1	9.2	4.5	8.5	7.2	8.9	6	7.2	3.3
58	84.6	Israel/West Bank	7.2	8	9.3	4	7.5	4.1	7.5	7	8	6	8	8
59	84.3	Turkmenistan	7	4.8	6.5	5.6	7.6	6.9	8.5	7.2	8.9	7.6	7.7	6
60	84.2	Zambia	9	7.1	5.3	7	7.1	8.5	7.8	8.4	5.6	5.2	5.7	7.5

مؤشراتحولالدولالفاشلة لسنة 2010

RANK	TOTAL	COUNTRY	DEMOGRAPHIC PRESSURES	REFUGEES / IDPs	GROUP GRIEVANCE	HUMAN FLIGHT	UNEVEN DEVELOPMENT	ECONOMIC DECLINE	DELEGITIMIZATION OF THE STATE	PUBLIC SERVICES	HUMAN RIGHTS	SECURITY APPARTUS	FACTIONALIZED ELITES	EXTERNAL INTERVENTION
1	114.3	Somalia	9.6	10	9.7	8.3	8	9.6	10	9.6	9.9	10	10	9.6
2	113.3	Chad	9.4	9.5	9.8	8.3	9.3	8.5	9.9	9.6	9.6	9.9	9.8	9.7
3	111.8	Sudan	8.8	9.8	9.9	8.7	9.5	6.7	9.9	9.3	9.9	9.8	9.9	9.6
4	110.2	Zimbabwe	9.4	8.6	8.8	9.7	9.4	9.6	9.6	9.4	9.5	9.2	9.5	7.5
5	109.9	D. R. Congo	9.9	9.6	8.6	8	9.5	8.7	8.8	9	9.4	9.8	8.9	9.7
6	109.3	Afghanistan	9.5	9.2	9.7	7.2	8.2	8.3	10	8.9	9.2	9.7	9.4	10
7	107.3	Iraq	8.5	8.7	9.3	9.3	8.8	7.6	9	8.4	9.1	9.5	9.6	9.5
8	106.4	Central African Republic	9.1	9.3	8.9	6.1	9.2	8.4	9	9.2	8.8	9.7	9.1	9.6
9	105	Guinea	8.3	7.5	8.2	8.6	8.7	8.9	9.8	9	9.5	9.4	9.3	7.8
10	102.5	Pakistan	8.1	8.9	9.4	7.9	8.4	6.2	8.9	7.3	8.9	9.7	9.5	9.3
11	101.6	Haiti	9.3	5.6	7.3	8.6	8.3	9.2	9.3	9.5	8.3	8.2	8.4	9.6
12	101.2	Cote d'Ivoire	8.4	8	8.9	8.2	7.9	8	9	8.3	8.3	8.2	8.5	9.5
13	100.7	Kenya	9.1	8.7	8.9	7.9	8.7	7.4	9.3	8.1	8	7.5	8.7	8.4
14	100.2	Nigeria	8.4	5.8	9.5	8.1	9.3	6.9	9.4	9.1	8.8	9.3	9.4	6.2
15	100	Yemen	8.6	8.3	8.2	7.2	8.6	7.9	8.7	8.6	8	8.9	9.2	7.8
16	99.4	Burma	8.5	8.3	8.7	6.3	9.3	8.2	9.6	8.5	9.1	8.2	8.2	6.5
17	98.8	Ethiopia	9.2	7.8	8.6	7.5	8.5	8	7.7	8.1	8.7	7.8	9	7.9
18	98.2	East Timor	8.6	9.1	7.5	6.1	7	8.4	9.1	8.7	7	8.8	8.7	9.2
19	97.8	North Korea	8.5	5.6	7.2	5	8.8	9.6	9.9	9.6	9.5	8.1	7.8	8.2
20	97.8	Niger	9.6	6.5	8	6.5	7.8	9.2	8.9	9.7	8.5	7.3	7.6	8.2
21	97.5	Uganda	8.7	8.9	8.5	6.9	8.4	7.2	7.9	8.2	7.6	8.7	8.6	7.9
22	97.2	Guinea-Bissau	8.5	6.8	5.8	7.1	8.4	8.3	9.1	8.8	8.1	8.9	8.9	8.5
23	96.7	Burundi	9.4	8.4	7.8	6.5	8.4	8.2	7.6	9	7.7	7.1	7.9	8.7
24	96.1	Bangladesh	8.4	6.7	8.9	8.4	8.8	7.9	8	8.3	7.4	8.1	8.9	6.3
25	95.7	Sri Lanka	7.3	9.4	9.6	6.7	8.7	5.9	8.6	6.4	8.8	8.5	9.4	6.4
26	95.4	Nepal	8.1	7	9.2	6.2	9	8.3	8.1	7.6	8.7	7.7	8.5	7
27	95.4	Cameroon	8.2	7.6	7.5	8.1	8.7	7	9	8	7.8	7.8	8.7	7
28	93.6	Malawi	9.2	6.5	6.2	8.4	8.3	9.2	8.1	8.6	7.3	5.4	7.8	8.6
29	93.6	Sierra Leone	9.1	7.1	6.7	8.3	8.8	8.6	7.7	9.1	6.8	5.9	7.8	7.7
30	93.3	Eritrea	8.7	7.2	6.1	7.1	6.2	8.6	8.8	8.6	8.4	7.6	7.9	8.1
31	92.5	Rep. of the Congo	8.7	7.7	6.3	6.4	8.1	7.8	9.1	8.6	7.7	7.6	7.1	7.4
32	92.2	Iran	6.4	8.3	8.1	7.1	7.3	5.5	9	5.9	9.4	8.9	9.5	6.8
33	91.7	Liberia	8.4	8.2	6.3	6.7	8.3	8	7.1	8.5	6.5	6.7	8.1	8.9
34	90.9	Lebanon	6.8	8.9	9	7	7.2	6.1	7.3	6	6.8	8.9	8.8	8.1
35	90.7	Burkina Faso	9.3	6.2	5.9	6.6	8.8	8	7.7	8.8	6.6	7.3	7.6	7.9
36	90.5	Uzbekistan	7.7	5.1	7.4	6.6	8.5	7	8.5	6.4	9.3	8.8	9	6.2
37	90.4	Georgia	6.2	7.8	8.4	5.8	7.2	6.5	9	6.4	7.3	8	9.1	8.7
38	89.2	Tajikistan	8	6.2	6.9	6.3	7.1	7.5	8.9	7.3	8.7	7.3	8.4	6.6
39	89.1	Mauritania	8.5	6.4	8	5.2	6.8	7.7	7.5	8.3	7.3	7.9	7.9	7.6
40	88.7	Laos	7.9	5.9	6.8	6.7	5.8	7.3	8.3	8.1	8.7	7.4	8.5	7.3
41	88.7	Rwanda	9.1	7	8.5	7	7.2	7	7.5	7.4	7.5	5	8	7.5
42	88.7	Cambodia	8	5.3	6.9	7.9	7.1	7.7	8.7	8.3	7.7	6.4	7.7	7
43	88.6	Solomon Islands	8.3	4.8	7	5.4	7.9	8	8.1	8.2	6.8	7	8	9.1
44	88.5	Equatorial Guinea	8.4	2.3	6.8	7.4	8.8	4.7	9.6	8.4	9.4	8.4	8.4	5.9
45	88.4	Kyrgyzstan	7.8	5.2	7.4	7.3	7.9	7.9	8.4	6.3	7.6	7.6	7.4	7.6
46	88.2	Colombia	6.7	9	7.2	8.3	8.3	4.6	7.7	5.8	6.9	7.7	8	8
47	88.1	Togo	8	6.2	5.6	7	7.6	8	7.5	8.4	7.7	7.6	7.6	6.9
48	87.9	Syria	5.9	8.9	8.3	6.6	7.8	6.3	8.6	5.5	8.8	7.6	7.8	5.8
49	87.6	Egypt	7.4	6.7	8.2	6	7.4	6.8	8.4	6.1	8.2	6.5	8.1	7.8
50	87.3	Bhutan	7	7.3	7.7	7.1	8.5	7.5	6.9	7.3	7.9	5.8	7.7	6.6
51	87.1	Philippines	7.7	6.7	7.6	7	7.4	5.8	8.6	6.3	7.5	7.9	8	6.6
52	85.1	Comoros	7.5	3.9	5.6	6.4	6.1	7.6	8.2	8.5	6.8	7.5	8	9
53	84.9	Bolivia	7.6	4.7	7.7	6.7	8.7	6.8	7.1	7.5	6.6	6.5	8.3	6.7
54	84.6	Israel / West Bank	7	7.8	9.5	3.8	7.7	4.4	7.3	6.8	7.8	6.5	8.2	7.8
55	84.4	Azerbaijan	6.2	8.1	7.9	5.7	7.3	5.9	8	5.5	7.2	7.3	7.9	7.4
56	83.9	Zambia	9	7.3	5.4	7.1	7.3	8	7.5	8	5.9	5	6.1	7.3
57	83.9	Papua New Guinea	7.5	4.2	7.1	7.7	9	6.3	7.8	8.3	6.3	6.5	7.1	6.1
58	83.8	Moldova	6.4	4.3	6.9	7.8	6.8	7	7.9	6.7	6.8	7.8	8	7.4
59	83.7	Angola	8.4	6.9	5.9	5.6	9.1	5	8.1	8	7.3	5.9	6.8	6.7
60	83.5	Bosnia and Herzegovina	5.3	7.1	8.7	5.6	7.1	5.7	8	5.4	5.9	7.2	9.2	8.3

مؤشرات حول الدول الفاشلة لسنة 2011

RANK	TOTAL	COUNTRY	DEMOGRAPHIC PRESSURES	REFUGEES / IDPs	GROUP GRIEVANCE	HUMAN FLIGHT	UNEVEN DEVELOPMENT	ECONOMIC DECLINE	DELEGITIMIZATION OF THE STATE	PUBLIC SERVICES	HUMAN RIGHTS	SECURITY APPARTUS	FACTIONALIZED ELITES	EXTERNAL INTERVENTION
1	113.4	Somalia	9.7	10.0	9.5	8.2	8.4	9.3	9.8	9.4	9.7	10.0	9.8	9.7
2	110.3	Chad	9.2	9.5	9.4	8.0	8.9	8.5	9.8	9.6	9.3	9.2	9.8	9.1
3	108.7	Sudan	8.5	9.6	9.9	8.2	9.1	6.4	9.4	9.0	9.7	9.6	9.9	9.5
4	108.2	Dem. Rep. of Congo	9.7	9.6	8.3	7.7	9.2	8.7	9.0	8.9	9.2	9.6	8.8	9.5
5	108.0	Haiti	10.0	9.2	7.3	8.9	8.8	9.2	9.4	10.0	8.0	8.4	8.8	10.0
6	107.9	Zimbabwe	9.3	8.2	9.0	9.3	9.2	9.0	9.3	9.0	9.2	9.0	9.6	7.8
7	107.5	Afghanistan	9.1	9.3	9.3	7.2	8.4	8.0	9.7	8.5	8.8	9.8	9.4	10.0
8	105.0	Central African Republic	8.9	9.6	8.6	5.8	8.9	8.1	9.1	9.0	8.6	9.7	9.1	9.6
9	104.8	Iraq	8.3	9.0	9.0	8.9	9.0	7.0	8.7	8.0	8.6	9.5	9.6	9.3
10	102.8	Ivory Coast	8.1	8.5	8.7	7.9	8.0	7.7	9.5	8.4	8.6	8.6	9.1	9.7
11	102.5	Guinea	8.2	7.7	7.9	8.3	8.4	8.6	9.4	8.7	9.2	9.3	9.2	7.6
12	102.3	Pakistan	8.8	9.2	9.3	7.5	8.5	6.6	8.6	7.3	8.7	9.4	9.1	9.3
13	100.3	Yemen	8.7	8.4	8.6	6.9	8.3	7.7	8.6	8.7	7.7	9.3	9.3	8.2
14	99.9	Nigeria	8.3	6.0	9.6	7.7	9.0	7.3	9.0	9.0	8.6	9.1	9.5	6.9
15	99.1	Niger	9.8	6.6	7.8	6.2	7.9	8.9	8.9	9.5	8.2	8.0	8.6	8.7
16	98.7	Kenya	8.8	8.5	8.7	7.6	8.5	7.0	8.9	7.8	7.7	7.9	8.8	8.5
17	98.6	Burundi	9.1	8.7	8.2	6.2	8.1	8.5	8.2	8.8	8.0	7.7	8.2	9.0
18	98.3	Burma	8.2	8.0	8.7	6.0	9.0	7.9	9.7	8.3	9.0	8.5	8.3	6.7
18	98.3	Guinea-Bissau	8.7	7.2	5.4	7.4	8.1	8.7	9.2	8.4	7.8	9.3	9.2	8.8
20	98.2	Ethiopia	9.1	8.2	8.4	7.2	8.2	7.7	7.5	8.4	8.5	7.9	9.0	8.1
21	96.3	Uganda	8.8	8.0	8.0	6.6	8.4	7.5	7.7	8.3	7.5	8.6	8.6	8.2
22	95.6	North Korea	8.2	5.3	6.9	4.7	8.5	9.2	9.9	9.3	9.5	8.1	7.4	8.6
23	94.9	East Timor	8.5	8.0	7.1	5.8	7.3	7.9	8.8	8.7	6.8	8.3	8.3	9.3
24	94.6	Cameroon	8.0	7.3	7.8	7.8	8.4	7.0	8.8	8.3	8.1	7.8	8.5	6.8
25	94.4	Bangladesh	8.3	6.5	9.2	8.1	8.4	7.7	8.0	8.0	7.1	7.9	8.9	6.2
26	94.0	Liberia	8.3	8.6	6.8	7.0	8.0	8.4	7.0	8.8	6.3	7.3	8.1	9.3
27	93.7	Nepal	7.8	7.4	9.0	5.9	8.7	7.9	7.9	7.7	8.5	7.8	8.0	7.1
28	93.6	Eritrea	8.3	6.8	6.1	7.4	6.5	8.3	8.5	8.4	8.9	7.7	8.1	8.5
29	93.1	Sri Lanka	7.0	8.6	9.4	6.9	8.4	5.3	8.5	6.1	8.6	8.0	9.5	6.8
30	92.1	Sierra Leone	8.9	7.5	6.5	8.0	8.5	8.0	7.7	8.8	6.7	6.0	7.9	7.6
31	91.8	Kyrgyzstan	7.6	6.5	8.3	7.0	7.6	7.6	9.0	6.0	8.0	8.0	8.3	7.9
32	91.4	Rep. of Congo	8.5	7.7	6.0	6.7	8.2	7.3	8.9	8.3	7.5	7.3	6.7	8.2
33	91.2	Malawi	9.1	6.5	6.0	8.1	8.0	8.8	7.9	8.2	7.0	5.2	7.6	8.7
34	91.0	Rwanda	8.9	7.3	8.2	6.8	7.4	7.0	7.1	7.8	8.2	5.8	8.4	8.0
35	90.2	Iran	6.1	7.9	8.5	6.7	7.0	5.4	9.1	5.6	9.0	8.6	9.2	7.0
36	89.4	Togo	8.1	6.5	5.4	7.0	7.9	8.0	8.0	8.5	7.7	7.3	7.8	7.1
37	88.6	Burkina Faso	8.9	6.2	5.5	6.3	8.5	8.0	7.7	8.7	6.4	7.0	7.3	8.0
38	88.5	Cambodia	7.7	5.6	7.2	7.6	6.8	7.2	8.5	8.4	8.0	6.2	8.0	7.4
39	88.3	Tajikistan	7.7	5.9	7.2	6.0	6.8	7.4	8.9	6.9	8.5	7.4	8.6	7.0
39	88.3	Uzbekistan	7.3	5.7	7.4	6.3	8.2	6.8	8.4	6.0	9.0	8.5	8.7	6.0
41	88.1	Equatorial Guinea	8.5	2.7	6.6	7.2	9.1	4.5	9.6	8.1	9.4	8.1	8.2	6.0
42	88.0	Mauritania	8.2	6.8	7.8	5.5	6.5	7.3	7.3	7.9	7.0	7.9	7.9	7.9
43	87.7	Lebanon	6.5	8.5	8.7	6.6	6.8	5.7	7.0	5.8	6.6	8.7	8.8	8.0
44	87.0	Colombia	6.7	8.7	7.5	7.9	8.6	4.1	7.5	5.6	7.2	7.5	8.0	7.7
45	86.8	Egypt	7.1	6.4	8.3	5.7	7.4	6.5	8.6	5.9	8.3	6.8	8.0	7.8
46	86.7	Laos	7.6	5.8	6.5	6.8	5.7	7.2	8.0	7.7	8.5	7.1	8.6	7.2
47	86.4	Georgia	5.8	7.5	8.0	5.5	6.9	6.0	8.4	6.0	6.9	7.9	9.0	8.5
48	85.9	Syria	5.6	8.5	8.7	6.3	7.4	5.8	8.3	5.8	8.6	7.5	7.9	5.5
48	85.9	Solomon Islands	7.9	4.5	6.8	5.1	8.0	7.6	7.9	8.1	6.5	6.7	8.0	8.8
50	85.0	Bhutan	6.6	6.9	7.8	6.8	8.2	6.9	6.6	6.9	7.6	6.2	7.5	7.0
50	85.0	Philippines	7.3	6.5	7.2	6.7	7.1	5.6	8.3	6.1	7.3	8.3	8.5	6.1
52	84.6	Angola	8.6	6.6	6.2	5.9	8.8	4.5	8.5	8.2	7.5	6.2	7.0	6.7
53	84.4	Israel/West Bank	6.8	7.6	9.6	3.8	7.8	4.3	7.3	6.5	7.9	7.0	8.1	7.8
54	84.2	Papua New Guinea	7.4	4.5	6.9	7.4	9.1	6.4	7.5	8.7	6.3	6.6	7.1	6.4
55	83.8	Zambia	8.9	7.6	5.7	6.8	7.3	7.7	7.6	7.8	6.1	5.3	5.8	7.3
55	83.8	Comoros	7.5	4.0	5.3	6.6	5.8	7.6	8.0	8.2	6.6	7.5	8.0	8.7
57	83.6	Mozambique	9.0	4.0	4.6	7.7	7.4	8.2	7.6	8.6	7.0	7.1	5.6	6.7
58	83.2	Madagascar	8.3	4.6	5.2	4.9	7.8	7.6	7.1	8.6	6.0	6.8	8.0	8.3
59	82.9	Bolivia	7.2	4.6	7.7	6.4	8.9	6.5	6.8	7.1	6.3	6.5	8.0	6.9
60	82.6	Djibouti	7.8	7.2	6.2	5.2	6.8	6.0	7.2	7.2	7.0	6.2	7.5	8.3

2012الفاشلة لسنةالدولحولمؤشرات

المصدر:www.Foreignpolicy.com

الملحقرقم : 03 التوزيعالجغرافيللدولالفاشلة:

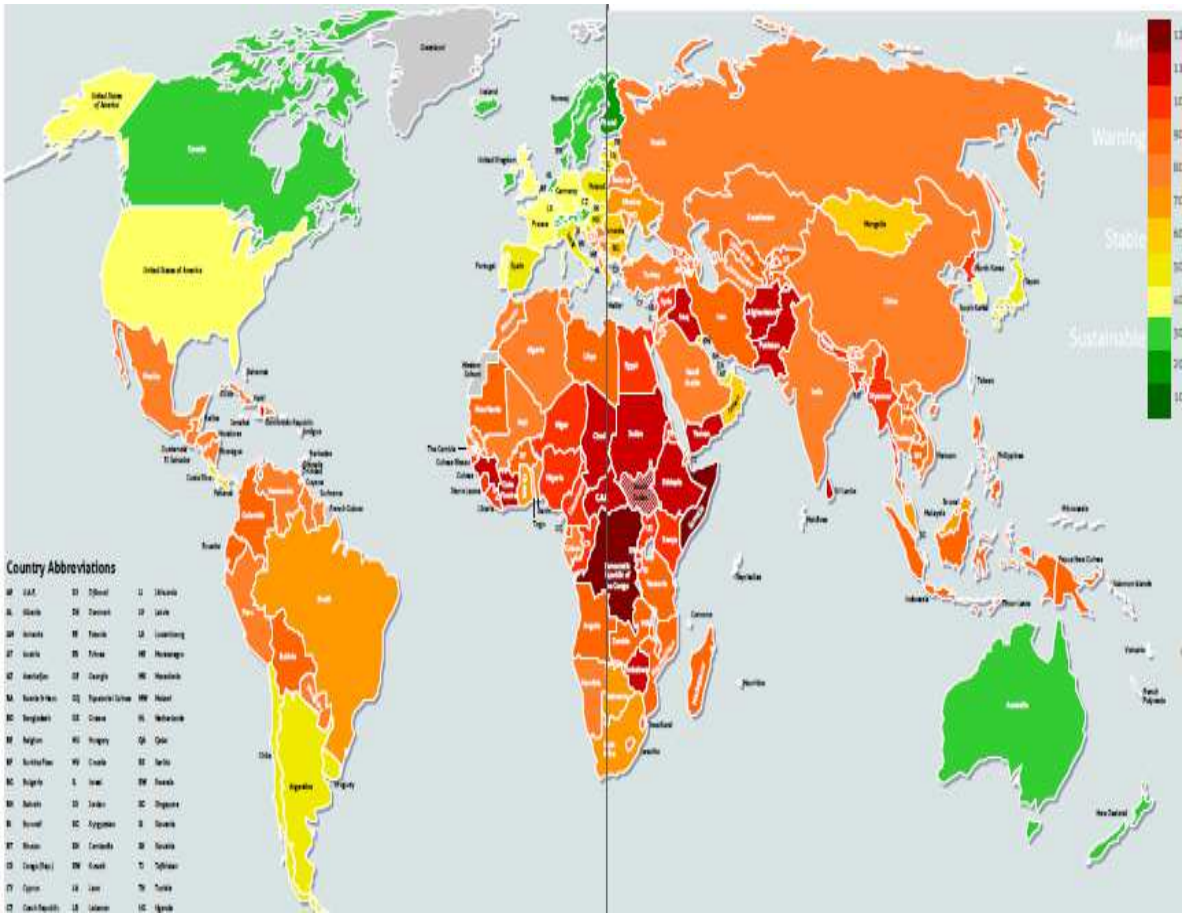

المصدر :

Krista Hendry, Op,Cit, p6.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- إبراهيم علي، (حيدر)، **التيارات الإسلامية و قضية الديموقراطية**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

2- أحمد العدوي، (ابراهيم)، **يقظة السودان**. ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، 1979 .

3- أحمد عبد الغفار، (محمد) **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية : دراسة نقدية وتحليلية**. الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم.ج1، بوزريعة: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2003.

4- أمين، (سمير)، و أوتاو، (فرنسوا)، **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم**. ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

5- ألموند (جابريل إيه) ، باويل (جي. بنجام) ، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**. تر: هشام عبد الله، ط1، الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

6- العفيف، (الباقر)، **ماوراء دارفور الهوية و الحرب الأهلية في السودان**. ط1، تر: محمد سليمان، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2000.

7-فهمي خليفة (الفهداوي)، **السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل**. ط1، الأردن: دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2001.

8- الصديقي، (سعيد)، **الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة** . ط1، الامارات: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2008.

9- هربست، (جيفري)، فهم أسباب النزاعات في إفريقيا الصلات بين الأيديولوجيا وعلم الأمراض وضعف الدولة و الفقر في: **إفريقيا بعد 11 سبتمبر: إستراتيجيات الإنخراط و التعاون**.(تر: كاظم هاشم نعمة). ط1 ، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

10- ويسمان،(فابريس) **في ظل حروب عادلة العنف و السياسة و العمل الإنساني**. ط1، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2006.

11- كالدور، (ماري)، **الحروب الجديدة و الحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية**. (تر: حسني زينة) ، ط1 ، بغداد: دراسات عراقية، 2009.

12- كامل، (الفاتح)، **مؤامرة تقسيم السودان**. ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

13- مالي، (وليم)، إعادة بناء أفغانستان، في: **عوالم متصادمة :الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**. ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2005.

14- مالكي، (أمحمد) وآخرون، **لماذا إنتقل الآخرون إلى الديموقراطية و تأخر العرب**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

15- ممداني، (محمود)، **دارفور منقدون و ناجون: السياسة و الحرب على الإرهاب**. ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

16- منير حمزة، (غسان)، أحمد الطراح، (علي)، **العولمة و الدولة –الوطن و المجتمع العالمي: دراسة في التنمية و المجتمع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية**. ط1، دار النهضة العربية ،2002.

17- علي فضل الله، (فضل الله) **السودان المأزق و الأمل**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، د س ن.

18- تايلر، (أيان) وآخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

19-سامبسون، (سنثيا) وآخرون، **المقاربات الايجابية لبناء السلم**. ط1، تر: فؤاد سروجي، الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع ،2007.

20- غريب، (إدمون)، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ب-الموسوعات:

1- غريفش، (مارتن)، أوكالاهان، (تيري)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ج-الدوريات و المجلات:

1-أبو طالب، (أحمد)، "اشكاليات مفتوحة: تحديات بناء الدولة في جنوب السودان"، **السياسة الدولية**، العدد 186 ، أكتوبر 2011.

2-الحاج علي أحمد، (حسن)، "خصخصة الأمن الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، **دراسات إستراتيجية**، ط1، العدد 123، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007.

3-أحمد حسن، (رخا)، "السودان والتحديات الداخلية والخارجية"، **شؤون عربية**، عدد 142، صيف 2010.

4-أحمد نصر الدين، (ابراهيم)، "الإندماج الوطني في إفريقيا و الخيار السوداني"، **المستقبل العربي**، عدد 63، 1984.

5-العزي، (غسان)، "التحولات الصينية بعد الحرب الباردة"، **شؤون الاوسط** ،العدد 89، نوفمبر 1999.

6-الشاهي، (أحمد)، "الديمقراطية التوافقية في السودان"، **المستقبل العربي**، العدد 334، السنة 29 ، ديسمبر 2006.

7-بولعراس، (بوعلام)، "إعلام الحرب: القوة من خلال التأثير"، **الجيش الوطني**، العدد 519، أكتوبر 2006.

8-دياب، (محمد)، "روسيا و الأزمة العراقية حماية خط الدفاع الأخير"، **شؤون الأوسط**، العدد 70، مارس 1998.

9-هاشم، (تغريد)، "الأمل الذي ينتظره النازحون داخليا في السودان الجديد"، **نشرة الهجرة القسرية**، الأردن: مركز دراسات اللاجئين، فيفري2011.

10-زياني، (صالح)، زقاع، (عادل)، "نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في افريقيا"، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد الخامس، جامعة ورقلة، 2011 .

11-حسن شافعي، (بدر)، "تطبيع العلاقات السودانية الاريتيرية ...لماذا الآن"، **السياسة الدولية**، العدد 163، جانفي 2006.

12- بدر حسن الشافعي، "التطور التاريخي للصراع بين شمال و جنوب السودان"، **السياسة الدولية**، العدد 183، جانفي 2011.

13-حسين الصاوي، (عبد العزيز)، "المسألة القومية و أزمة الوحدة الوطنية في السودان"، **المستقبل العربي**، العدد 211، سبتمبر 1996.

14-كامل محمد، (ثامر)، "تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"، **شؤون الأوسط**، العدد 100، نوفمبر 2000.

15-(ـ،ـ)، "الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد و معضلة النظام العربي"، **دراسات استراتيجية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، عدد 172، دس ن.

16-مبارك، (وليد) ، "مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة حالة لبنان"، ط1، **سلسلة محاضرات الامارات**، الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2004.

17-مرتضى، (إحسان)، "العقوبات الأمركية ضد السودان"، **شؤون الأوسط**، العدد 69، فيفري 1998.

18-مختار موسى، (عبده)، "مستقبل الديموقراطية في السودان بعد انتخابات ابريل 2010"، **المستقبل العربي**، العدد382، 2010.

19-(ـ،ـ)، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاق السلام"، **المستقبل العربي**، عدد 319 ،سبتمبر 2005.

20-صالح، (عبد الله)، "الأزمة التشادية ...الى أين"، **السياسة الدولية**، العدد 172، أبريل 2008.

21-صبري عبد القوي، (سامي)، "أزمة الشمال : تحديات ما بعد انفصال الجنوب في السودان"، **السياسة الدولية**، العدد 186، أكتوبر 2011.

22-عبد الله المهدي، (مالك)، "الحرب الأهلية في السودان في التطور التاريخي والسياسي"، **مجلة دراسات**، العدد12، السنة الرابعة، د س ن.

23-عبد الرحمان حسن، (حمدي)، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، **السياسة الدولية**، العدد 183، جانفي 2011.

24-(ـ،ـ)، "لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الضعف العام الى التقسيم الجغرافي"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011.

25-سلامة، (عبد الغني)، "السودان الجنوبي ...المولود الجديد"، **شؤون عربية**، عدد 146، صيف 2011.

26-قمورية، (أمين)، "الأزمة الداخلية في السودان و الأبعاد الاقليمية و الدولية"، **شؤون الأوسط**، العدد 60، مارس 1997.

27- رسلان، (هانئ)، "السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية...الأبعاد والمخاطر"، **السياسة الدولية**، العدد174، أكتوبر 2008.

28-(ـ،ـ)، "أبعاد التغيير في السياسة الأمريكية إتجاه السودان، **السياسة الدولية**، العدد 149، يوليو2002.

29-(ـ،ـ)، "السودان و الحركات الاسلامية ...الدور و أبعاد العلاقة"، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003.

30-(ـ،ـ)، "المسارات العامة للأزمة السودانية وتداعياتها على مستقبل الدولة"، **شؤون عربية**، عدد 139، خريف 2009.

د-التقارير:

1-علاء شلبي وآخرون، "**حقوق الإنسان في الوطن العربي التقرير السنوي 2009**". **2010**، ط1، لبنان: المنظمة العربية لحقوق الإنسان،ص118

2-شارون ويهارتا، "التخطيط لعمليات السلام و نشرها".في: **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

3-"الإقتتال على الغنائم حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى"، **تقرير السودان: التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان**، عدد 18، نوفمبر 2011.

4-"كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات و المجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات"، **تقرير مسح الأسلحة الصغيرة**، عدد 16، سبتمبر 2008.

5-"مسح الأسلحة الصغيرة: التقييم الأساسي للأمن الإنساني"، **تقرير السودان**، العدد6، أفريل 2007.

هـ-مواقع الإنترنت:

1-مها عبد اللطيف الحديثي، "النظام السياسي والسياسة العامة"، 2012، من الموقع:
http://sadakasoft.ahlamountada.net/t9727-topic

2 -بيار، (أمبرواز)، "جنوب السودان: بانتظار فتح درب الحريات في أصغر دولة في العالم"، مراسلون بلا حدود، تقرير بعثة جوان 2012، من الموقع :
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/…/rapport_soudan_du_sud_ar_final-2.pdf

3 -بريتفيلد، (جولي)، "توقعات غير واقعية: التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان"، المعهد العالي للدراسات الدولية و التنموية، جنيف 2010، من الموقع :
http://www.smallarmssurveysudan.org/…/HSBA-WP-21-Curren Challenges-to-Reintegration-in-Southern-Sudan-arabic.pdf

4 -هيلي، (سالي)، و هل، (جيني) ،" اليمن والصومال: الارهاب وشبكات الظل وحدود بناء الدول "، أكتوبر 2010، من الموقع:
http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/109494

5 -وولت، (ستيف)، " العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة " ، ترجمة عادل زقاع وصالح زياني، من الموقع:
http://www .geocities.com-adelzeggah.ir.

6 -حمزاوي، (عمرو)، " في تشريح أزمة الدولة الوطنية: ملاحظات على النقاش العالمي"، القدس، 2010، من الموقع:
http://web.alquds.com/docs/pdf-docs/2010/12/17/page17.pdf

7 -عباس مداني، (مداني)، السودان: بلدان ومزيد من التحديات، من الموقع :
http://www.socialwatch.org/sites/default/files/2012_arab.pdf

8-عبد الرحمان حسن، (حمدي)، و عاشور مهدي (محمد)، المسلمون ومشكلات التعددية و الإثنية في جنوب السودان، من الموقع:

http:// www.ccps-egypt.com/upload/63360182798235058O.pdf

9-عبد الرحمان حسن، (حمدي)، التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا، من الموقع:

http://www.sudanjem.com

10 -(ـ،ـ)، عسكرة العولمة و مخاطر التنافس الدولي في السودان، من الموقع:

http:// albayan.co.uk/Files/articleimages/takrir/3-2-5.pdf

11-فانوس، (صفوت)، "أثر إنفصال الجنوب على علاقات السودان الخارجية"، من الموقع:

http://www.shebacss.com/docs/hfaidh002-10.pdf.

12- غسان العزي، "مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي"، من الموقع:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4360

13-"السودان في المصطلح المريكي: فهل هو دولة" فاشلة"؟!"، من الموقع:

http://www.alwasatnews.com/22/news/read/117938/1.html

14- "المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة"، من الموقع:

http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=34747 .

15- البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم 2011، الصراع و الأمن و التنمية"، من الموقع:

http://arabic.arabianbusiness.com/society/politics..apr/11/5278

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1-Cary,(Richard), **Conflict And Fragility The State'e Legitimacy In Fragile Situation**. Secretary General Of The OECD ,2010.

2-Chabal,(Patrick), Daloz , Bascal,(Jean), **l'Afrique est Partie**. Paris : Economica, 1999.

3-Chandra, (Kanchan), **Constructivist Theories Of Ethnic Politics**. United States Of America: Oxford University Press, 2012.

4-Charillon, (Frédéric), **Politique Etrangère Regard**. Paris : Presses de la Fondation National Des Sciences Politique, 2000.

5-Chrsterman,(Simon) **Making State Failure And The States Crisis Of Governance Wor**. New York: United Nation University Press, 2005.

6-Dario,(Battistila), **Theories Des Relation International**. Paris : Pres de Science Politique, 2003.

7-Guillouet-Rochefort, (Sophie), **l'Etat**. Editions Ellipses Marketing , 2010.

8-Kostovicova, (Denisa) And Bojicié Djelilovic, (Vesna), **Persistent State Weakness In The Global Age**.England: Ashgate Publishing Limited, 2009.

9-Lindemann,(Thomas), **Sauver La Face Sauver La Paix, Sociologie Constructiviste Des Crises Internationales**. Paris: l'Harmattan, 2010.

10- Mentes,(Osman) And Hagerty, (Robert. W.), **How To Stabilize Failing States: The Good, The Bad And The Ugly Of International Intervention**. California: Naval Postgraduate School, Monterey, 2011.

11-Patman,(Rebert.G.), **Globalization And Conflict : National Security In New Era Strategic**. New York: Routledg, 2006.

12- Pierre De Samarchens, **La Mondialisation :Théories Enjeux et Débats**, 2eme Edition, Paris: Edition Dalloz, 2001.

13-Rotberg,(Robert) **When States Fail: Causes And Consequences**. New Jersy: Princetion University Press, 2004.

14- Sedes , **l' Afrique Continent Pluriel** .Paris, 2003.

ب -المجلات و الدوريات:

1- Aidan, (Hehir) "The Myth Of The Failed State And The War On Terror: A Challenge To The Conventional Wisdom", **Journal Of Intervention And Statebuilding**, Volume 1, Number 3, 2007, Available at:
http:// www.comw.org/tct/fulltext/0711hehir.pdf.

2-Badmus,(Isiaka Alani) And Ogunmola (Dele), "Towards Rebuilding A Failed State: The United Nations Intervention In The post-civil war sierra leone", **Journal Of Alternative Perspectives In The Social Sciences** , Volume 1, Number 3, 2009, Available at :
http://www.japss.org/upload/9._BadmusandOgunmolaarticle.pdf.

3-Boas,(Morten) And jennings,(kathleen.M.) "Failed States And State Failure Theats Or Opportunities", **Globalizations**, Volume 4 , Number 4, decembre 2007.

4-Call, (Charles. T.),"The Fallacy of the Failed State ", **Third World Quarterly**, Volume 29, Number 8, 2008, Available at :
http://www.tweedekamer.nl/images/6706465_118-181480.pdf.

5-Cojanu, (Valentin), And Popescu, (Alina Irina) "Analysis of Failed States:Some Problems of Definition and Measurement, " **The Romanian Economic Journal**, Number 25, November 2007, Available at:

http://www.rejournal.eu/Portals/0/…/JE%2025%20%20Cojanu%20Popescu.pdf .

6- Di John, (Jonathan), " Failed States In Sub Sahara Africa : A Review Of The Literature", **Saharan Africa Literature Review** ,2011, Available at :
http://www.realinstitutoelcano.org/…/ARI52011_DiJohn_Failed_States_Sub Saharan_Africa_Literature_Review.pdf.

7- Engbehart, (Neil.A.), "States Capacity, State Failure And Human Rights ", **journal of peace reserch**, volume 48, Number 2, march 2009, Available at:
http://www.ukrainianstudies.uottawa.ca/pdf/Englehart%202009.pdf

8-Eriksen, (Stein Sundstol), "State Failure' In Theory And Practice: Extraversion, Domestication And The Idea of The State **, Review of International Studies**, Volume 37, January 2011, Available at:
http://www.nupi.no/content/download/3623/…/PaperSundstøl%20Eriksen.pdf.

9-Francois, (Monika) And Sud," (Inder) Promoting Stability And Development In Fragile And Failed States", **Development Policy Review**, Volume 24, Number 2, 2006, Available at:
http://www.citeulike.org/article/508772.

10- Fraser, (Derek), "Failed States Whey They Matter And What We Should Do About Them?", **International Insights**, Volume 5, Number2, Available at :
http://www.journals.hil.unb.ca/index.php/JCS/ view/11243.pdf.
11-Gaulme, (Francois), " Etats Failis, Etats Fragil : Concepts Jumeles D'une Nouvelle Reflexion Mondiale", **Politique Etrangère**, Printemps 2011, Disponible sur :
http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2011-1-page-17.htm.
12-Godfrey ,(Luke) "Are Failed African States A Threat To The Western World?", **International Relation**, August 2012, Available at:
http://www.e-ir.info/.../are-failed-african-states-a-threat-to-the-western-world.
13-Groupe d'Etudes et d'Expertise, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Sécurité et Technologie**, spring-2009, Available at :
http://www.geest.mshparis.fr/IMG /Security_for_Buzan.mp3.pdf
14-Hameiri, (Shahar), "Bringing State Theory Back In Why We Should Let Go Of Failed States", **Global Dialogue**, Volume 13, Number 1, Spring 2011, Available at:
http://www.worlddialogue.org/content.php?id=504.
15-Hededam, (Lars), "Failed Approaches To A Failed States, Somalia And The Union Of Islamic Courts" ,**Global Studies** , Spring 2010, Available at:
http://www.connecting-africa.net/query_2.php?rid=B00026846.

16- Holsti, K.J." War, Peace, And The State Of The State", **International Political Science Review**, Volume 16, Number 4, 1995, Available at:
www. mises.org/rothbard/warpeace.pdf.

17- Joseph, (Richared) And Herbest, (Jeffrey), "Responding To State Failure In Africa", **International Security** , Volume 22, Number 2, 1997, Available at:
http://www.accessmylibrary.com/article-1G1-20291083/responding-state-failure-africa.html.

18- Matthew Kirwin, "The Security Dilemma And Conflict In Cote D'ivoire" , **Nordic Journal Of African Studies**, Volume 15, Number 1 ,2006 , Available at :
http://www.njas.helsinki.fi/pdf-files/vol15num1/kirwin.pdf.

19- Menkhaus, (Ken), "Quasi-States, Nation-Building, And Terrorist Safe Havens", **The Journal Of Conflict Studies**, Volume 23, Number 2, 2003, Available at:
http://wwwjournals.hil.unb.ca/index.php /article/view/374.pdf.

20- Patrick, (Stewart), "Weak States And Global Threats: Fact Or Fiction", **The Washington Quarterly**, Volume 29, Number 2, 2006, Available at:
http://www.cgdev.org/files/7034_file_06spring_patrickTWQ.pdf.

21- Rotberg, (Robert .I.), "The New Nature Of Nation – States Failure", **The Washington Quarterly**, Volume 25, Number 3, Summer 2002, Available at:
http://www.boell./.../The_New_Nature_of_NationState_Failure_Rotberg_2002_en.pdf.

22-Schoeman, A, "The Dilemma Of The Failed State Thesis In Post-9/11 World Affairs", **Koers - Bulletin For Christian Scholarship**, Volume 73, Number 4, 2008, Available at : http://www.koersjournal.org.za/index.php/koers/article/download/182/151.

23-Shlapentokh, (Dmtry), "The Russian Approach To Human Rights Intervention", **Contemporary Review**, Volume 278, Number 02, Mars 2001, Available at : http://www.findarticles.com/p/articales/mi_m2242/1622_278_ai.

24- Shltz, (Richard), "The Sources Of Instability In The Twenty First Centry Weak States, Armed Groups Irregular Conflict", **Strategic Studies Quarterly**, Volume 5, Number 2, Summer 2011, Available at: http://www.au.af.mil/au/ssq/2011/summer/shultzgodsonhanlonravich.pdf.

25- West, (Jessica), " The Political Economy Of Organized Crime And State Failure: The Nexus Of Greed, Need And Grievance ", **Innovations A Journal Of Politics**, Volume 6, Available at: http://www.pec.ucalgary.ca/.../West%20The%20Political%20Economy%20Organized%20Crime%2,pdf.

ج- الملتقيات:

1- Carment, (David), "Anticipating States Failure", in **Why States Fail And How To Resuscitate Them Conference**, WPF PROGRAM, January 2001, Available at: http://www4.carleton.ca/cifp/app/serve.php/1018.pdf.

2-Orchard, (Phil), "**The State As Villain Weak States As A Cause Of Communal Conflict** ", Seminar Organized by Canadian Political Science Association, University Of British Columbia, 2004, Available at:

http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2004/Orchard.pdf.

د-المذكرات:

1- Emeka, (John), " **The Failure And Collapse Of The African State: On The Example Of Nigeria**", Thesis On Doctorat Of Political Science, University Of Cologne, 2006, Available at:

http://www.fride.org/.../the-failure-and-collapse-of-the-african-state:-on-the-example-of-nigeria.

2-Howard, (Tiffiany. O.),"**Failed States And Spread Of Terrorism In Sub Sahara Africa**", Thesis On Doctorat Of Political Science, l'University Of Nevada, Department Of Political Science, 2010, Available at:

http://www.psa.ac.uk/journals/pdf/5/2010/159_1514.pd.

3- Rost, (Nicolas), "**Weak States, Human Rights Violatio, And The Outbreak Of Civil War**", Thesis Prepared For The Degree Of Master Of Science, University Of North Texas, May 2005, Available at:

http://www.digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc4748/m2/1/high../thesis.pdf.

4-Watson, (Scott), "**Societal Security: Applying The Concept to The Process Of Kurdish Identity Construction**", Thesis On Doctorat Of Political Science, University Of British Columbia Department of Political Science, Available at:
http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2005/watson.pdf.

هـ-التقارير:

1- Ashworth,(John), "**The State Of Sudan's Comprehensive Peace Agreement Report**", IKV Pax Christi,2010, Available at :
http://www.ikvpaxchristi.nl/.../cpa-alert-1-the-state-of-sudans-comprehensive-peaceagreement.pdf.

2-Goldstone, (Jack.A.), and Others, **State Failure Task Force Report**, Sebtember 2000 ، Available at :
http://www.cidcm.umd.edu/.../SFTF%20Phase%20III%20Report%20Final.pdf.

3-Huria, (Sonali), "**Failed States And Foreign Military Intervention** , Institute Of Peace And Conflict Studies Report, New Delhi, February 2009, Available at :
http://www. ipcs.org/pdf_file/issue/SR66-Sonali-Final.pdf.

4-Madut Jok, (Jok), Diversity, Unity, And Nation Building In South Sudan, **United States Institute Of Peace Report**, 2011, Available at:
http.//www.dspace.cigilibrary.org/jspui/.../1/USIP%20Report%20287.pdf

5-Stepputat, (Finn), And Engberg-Pedersen, (Lars), **Fragile States: Definition, Measurements And Processes** ", Danish Institute For International Studies REPORT 2008, Available at:

http://www.diis.dk/…/2008_11_fragile_states_%2definitions_measurements_processes.pdf.

6-W. Brinkerhoff, (Derick), "**World Bank Institute, Le Renforcement Des Capacites Dans Les Etats Fragile**", Decembre 2007, Available at:

http://www.capacity.org/capacity/export/sites/…/_Fragile_FR.pdf.

و-أوراق عمل:

1- Atta, (Andrews), and Hemmer, (Jort), "**Southern Sudan: The Option Of Secession Qnd It's Regional Implication**", Institute For Security Studies, 2010, Available at:

http://www.dspace.cigilibrary.org/jspui/bitstream/…/1/SouthernSudan30Sep2010.pdf.

2- Bedea, (Cristina), "**Natural Resources, Weak States And Civil War: Can Rents Stabilize Coupprone Regimes**", Working Paper The World Bank, May 2006, Available at:

http://www.siteresources.worldbank.org/intdbetdept/Resources/…/WPS6071.pdf.

3-ECDPM Editorial Team," **Failed States Or Failed Donors? Eu Challenged To Better Align Its Policy And Practice On Fragil States**", Working Paper Of European Centre For Development Policy Management, Available at:

http://www.ecdpm-talking points.org.

4-Gill ,(Bates), And Huang, (Chin-Hao), "**China's Expanding Role In Peacekeeping**", SIPRI, November 2009, Available at:

http:// www.books.sipri.org/files/PP/SIPRIPP25.pdf.

5-Hemmer, (Jort), "**Southern Sudan: The New Kid On The Block**", **The Clingendael Conflict Research Unit**", 2010, Available at : http://www.obsafrique.eu/wpcontent/…/CRU_policy_brief_13_jort_hemmer.pdf.

6-Louise Andersen, "**International Engagement In Failed States** ", Working Paper Of Danish Institute For International Studies, Available at:

http://www.diis.dk/graphics/Publications/…/20_lan_international_engagement.pdf.

6-Martin Doornbos, "**Failing States Or Failing Models?: Accounting For The Incidence Of State Collapse**", Working Paper Of Tallinn University Of Technology, Norway, 2010, Available at: http://www:technologygovernance.eu/files/main//22410385858.pdf

7-Mason, (Simon), "**Failed States Post Conflict States And Reconstruction**", Working Paper Of Center For Security Studies, Available at:

http://www.swiss peace –ch/fileadmin user-upload.

8-Menkhaus, (Kenneth. J.), "**State Fragility as a Wicked Problem**", Working Paper Produced For The Stanley Foundation "Forging a U.S. Strategy for Strengthening Fragile States, Available at:

http://www.ndu.edu/press/lib/images/prism1-2/6_Prism_85-100_Menkhaus.pdf.

9- Ottaway, (Marina), And Mair, (Stefan), "**State at Risk And Failed States**", Carnegie Endowment For International Peace, September 2004, Available at :

http://www.carnegieendowment.org/files/Ottaway_outlook3.pdf.

10-Patrick, (Stewart), "**Weak States And Global Threats: Assessing Evidence Of "Spillovers"**", Working Paper Centre For Global Development, January2006 , Available at:
http://www.cgdev.org/files/5539_file_WP_73.pdf.

11-Poncelet, (Anne-Sophie), "**Comment Aider au Mieux Les Etats Défaillants**", Pax Christi Wallonie-Bruxelles, 2006, Disponible sur:
http://ww. paxchristiwb.be/files/files/etats-defaillants.pdf.

12- Uvin, (Peter), "**Fostering Citizen Collective Action in Post-Conflict Societies, in What Really Works in Preventing And Rebuilding Failed States** ", Working Paper For Woodrow Wilson International Centre For Scholars, Available at:
www.wilsoncenter.org/sites/default/files/ocpaper.pdf.

18- Ylönen, (Aleksi), "**On Sources Of Political Violence In Africa: The Case Of "Marginalizing State" In Sudan**", Available at:
http://www.redalyc.org/redalyc/pdf/267/…/26711870003_Abstract_2.pdf.

ز- مواقع الأنترنت:

1-Alexandru, (Andra), "Failed States :Security Theats For The International Community Or Victims Of Great Powers", Center for European Policy Evaluation,2012, Available at:
http://www.cepeoffice.comof-great-powers-interests/pdf.

2-Aron,(Leon), And Jensen, (Kenneth .M.), "The Emergence Of Russian Foreign Policy", Available at :
http://www.country studies .us/russia/77.htm.

3-Ayuen, (Tears), "South Sudan: A Failed States" , 2012 , Available at:**http://www.paanluelwel2011wordpress.com/2012/05/14/south-sudan-failed-state.**

4-Brooks, (Rose), "Failed States Or The States As Failure", 2005, **http://www.law berkely.edu /.../spring 05broun etats unis.**

5-Burbidge, (Dominic), "The Security Dilema In Norty Kivu, The Democratic Republic Of The Cong Conflict Trends", Available at: **http://www.mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/109813/.../96ceefc3.../6.pdf.**

6- Corn Well, (Richard), "Collapse Of African state", Available at: **http://www.iss.co.za.**

7-Geiser, (Christian), et Parant, (Mark), "Approches Théoriques Sur Les Conflits Ethniques Et Les Réfugiés", Paix des Balkans, 1998. Disponible sur : **http://www.paixbalkans.org/contributions/geiserparant_bosnie.pdf.**

8-Honghua, (Men), "Remedial Measures For State Failure, A Strategic Dimension Of Sino-U.S. Cooperation", Available at : **http://www.docstoc.com/docs/.../remedial-measures-forstate-failure.**

9-Hironak, (Ann), "Neverending Wars", Harvard University Press, 2004, Available at: **https://webfiles.uci.edu/.../9%20Hironaka%2025%20Ethnic%20Conflict%20part%201.pdf**

10-Institute For Safety, "Notions Of Security Shifting Concepts And Perspectives", 2007, Available at :

http://www.transnationalterrorism.eu/tekst/…/Notions%20of%20Security.pdf .

11- James Traub, "Think Again: Failed States" 2011, Available at :

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/think_again.

12- karieh, (youssouf), "Esquisse d'une Sociologie Des Clans Somalis: Les Termes, La Situation, La Strucure", Disponible sur :

http://www.lesnouvelles.org/P10_magazine/16_analyse03/16141_somalis_karieh1.html.-

13- Khor, (Laura), "Somalia Terrorist Haven And Proxy Wars", Available at :

http://www.pol.ed.ac.uk/__data/assets/word_doc/0003/15690/Khor_Paper.doc.

14-Kimenyi, (Mwangi.S.) And Mbaku, (John Mukum), "South Sudan: Avoiding State Failure", Available at:

http://www.brookings.edu/research/opinions/2011/07/08-south-sudan-kimenyi-mbaku.

15-Krause, (Keith), " Approche Critique Et Constructiviste Des Etudes De Sécurité", Disponible sur :

http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/krause2003.pdf.

16-Iupair, (jacob.k), "Failed States Symptomatic Of Reactionary : Leaderships", South Sudan News Acrency, Available at:
http:// www.southsudane wsagency.com/opinion/ analyses.
17-Marla .C. (Haims), "Breaking The Failed-State Cycle", RAND Corporation, 2008, Available at :
http://www.rand.org/pubs/occasional_papersRAND_OP204.pdf.
18-Marton, (Peter), "Liberal Vs. Liberation Leviathan Or Predator Vs. Alien In a Critical Theory Of State Failure", Available at :
http:// www.ceeis a conf –uni.wroc..
19-Natalia, (Chantzi), " The Threat Of Failed States", Anatolia College Model United Nations 2012, Available at :
http://www.acmun.gr/documents/guides/GA1_Failed_States.pdf.
20-Nguyen, (Minh), "The Question Of Failed States", Jesuit Social Justice Centre, 2005, Available at:
http://www.uniya.org/research/state_failure.pdf.
21- Patrick, (Stewart), "Why Failed States Shouldn't Be Our Biggest National Security Fear", 2011, Available at:
http://www.articles.washingtonpost.com/.../35262565_1_security-concerns-national-security-state-hillary-rodham-clinton.
22-Posen, (Barry.R.), "The Security Dilemma And Ethnic Conflict", dans:
http://www.web.mit.ed-people/posen/securitydilemma.pdf
23- Pureza, (José Manual), and Other, "Peace Building And Failed States: Same Theorical Notes", 2006, Available at :

http://www.ces.uc.pt/publicacoes/oficina/256/256.pdf.

24-Rada, (Peter), "Rebuilding Of Failed States", Budapest, 2007, Available at:

http://www.turin.sgir.eu/…/Peter%20Rada,%20Rebuilding%20of%20failed%20states.pdf.

25-Rotberg, (Robert .I.), " Failed State, Collapsed States, Weak States, Causes And Indicators" , Available at:

http://wilsoncenter.net/…/Failed%20States,%20Collapsed%20States,%20Weak%20States%20Causes%20and%20Indicators.pdf.

26-(-,-), "Weak And Failing States: Critical New Security Issues", Available at:

http://www.gpia.info/files/u16/rg_Weak_and_Failing_States-26-

27-Storo,(Christine)" The Failed State Notion Of South Sudan, Post Secession", Available at :

http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com.

_TPQ2004-2-rotberg.pdf.

28-Tavares, (Charleta.B.), And Others, "Failed States Fixing A Broken World :The Planet's Most Aretched Places Are Not Always The Most Dangerous", The Economist Print Edition, 2000, Available at:

http://www.economist.com/node/13035718.

29-Updike, (John), "Sudan: A Failed States", 2010, Available at:

http://oladiab.wordpress.com/2010/09/19/sudan-a-failed-state/.pdf.

30- Vatrsions, (Andrew .S.), "Time Lag And Sequencing Dilemmas Of Post Conflict Reconstruction", Available at:

http://www.ndu.edu/press/lib/images/prism1-1/7_Prism_63-76_Natsios.pdf.

31-Vladimir, (Baranovsky), "Humanitarian Intervention :Russia's Approache -Baranouski ", Available at:

http://www.biznesvipersonru/data/200705/humanitarianintervention.doc.

32-Wolff, (Stefan), "State Failure In A Regional Context, University Of Bath", Available at:

http://www.stefan wolf .com /working…/state failure.pdf.

33- Yoo,(John), "Failed States ", dans:

http://www.law.northwestern.edu/colloquium/international/documents/Yoo.pdf.

34-Crisis Fragil And Failed States: Difinition And The CSRS, Crisis States Workshop, London, March 2006, Available at :

http://www2.lse.ac.uk/internationalDevelopment/…/crisisStates/…/FailedState.pdf.

فهرس الخرائط

أ-فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة تبين الترابط بين المنظمات الإرهابية عبر العالم	75
02	خريطة تبين الحدود السياسية لدولتي جنوب السودن والسودان.	162
03	خريطة تبين المناطق التي تنتشر فيها أهم حركات التمرد في جنوب السودان	166

فهرس الأشكال والجداول

ب –قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين عدد المنظمات الإرهابية الموجودة في الدول العشرين الأولى على مؤشر الدولة الفاشلة.	82-81
02	جدول يبين عدد الهجمات الإرهابية التي تمت في الدول التي تحتل مراتب متقدمة في مقياس الدول الفاشلة.	83
03	جدول يبين تقييم لهدفي تعزيز الامن والتنمية الاقتصادية خلال عميات إعادة بناء الدول.	115-114
04	جدول يبين أهم حركات التمرد السودانية الجنوبية بحلول نوفمبر 2011	157-155

ج–قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبين الطريق التصاعدي الحلزوني الذي يتحقق عبره مسار بناء الثقة.	99
02	شكل يبين الخطوات السبعة بإتجاه المصالحة.	104

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحتوى **الصفحة**

مقدمة.....1-9

الفصل الأول: الدولة الفاشلة مقاربة إبستيمولوجية وأنطولوجيه.....11-64

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي المفسر للفشل الدولاتي 12

المطلب الأول: الإطار النظري المفسر للفشل الدولاتي.....12

المطلب الثاني: تعريف الدولة الفاشلة 20

المطلب الثالث: الدولة الفاشلة كعملية مستمرة من الضعف إلى الإنهيار .. 27

المبحث الثاني: تحديد معايير فشل الدولة ومؤشراتها.....33

المطلب الأول: أسباب الفشل الدولاتي.....33

المطلب الثاني: فهرسة الدولة الفاشلة 40

المبحث الثالث: إنفجار المأزق الأمني المجتمعي داخل الدول الفاشلة 47

المطلب الأول: المأزق الأمني من المستوى فوق الدولاتي إلى المستوى

تحت الدولاتي 47

المطلب الثاني: العجز الوظيفي داخل الدولة الفاشلة كمقدمة لإنهيار

التماسك الأجتماعي.....55

الفصل الثاني: الدولة الفاشلة كظاهرة أمنية متعدية لحدود الدولة القومية.....66-120

المبحث الأول: التأثيرات الخارجية للدولة الفاشلة 67

المطلب الأول: ديناميكية انتقال التهديد في عالم مابعد الحرب الباردة 68

المطلب الثاني: تهديد الدولة الفاشلة للمجمع الأمني الاقليمي.....70

المطلب الثالث: البعد العالمي للفشل الدولاتي.....73

المبحث الثاني: إستراتيجية القوى الكبرى في مواجهة خطر الدولة الفاشلة....85

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الدول الفاشلة 88

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأوروبية إتجاه الدول الفاشلة 90

المطلب الثالث: الإستراتيجية الروسية إتجاه الدول الفاشلة.....92

المطلب الرابع: الإستراتيجية الصينية إتجاه الدول الفاشلة 96

المبحث الثالث: إعادة بناء الدول الفاشلة بين إحتمالات النجاح وأفضلية الوقاية 99

المطلب الأول: إشكالية أولوية بناء السلم أو بناء الدولة.....99

المطلب الثاني: متطلبات إعادة بناء الدولة الفاشلة 104

المطلب الثالث: ملابسات عمليات إعادة البناء 112

الفصل الثالث: الدولة الفاشلة في السودان: الأسباب، الأبعاد والآفاق.....122-174

المبحث الأول: أسباب الفشل الدولاتي في السودان 123

المطلب الأول: عجز دولة الإستقلال عن تحقيق الإندماج الإجتماعي 124

المطلب الثاني: التركة الكولونيالية كعائق أمام بناء الدولة القومية

في السودان 131

المطلب الثالث: تفشي النزعات الإنفصالية في السودان 135

المبحث الثاني: الدولة الفاشلة في السودان والمجتمع الدولي بين التأثير والتأثر.....138

المطلب الأول: الدولة الفاشلة في السودان من الأجندة الداخلية إلى الأجندة الدولية 138

المطلب الثاني: تشابك النزاعات الإنفصالية بين السودان وجواره الإقليمي 140

المطلب الثالث: دور الدولة الفاشلة في السودان في تفاقم خطر الأصولية الإسلامية 144

المبحث الثالث: جنوب السودان وتحديات المرحلة الجديدة 151

المطلب الأول: إشكاليات بناء الدولة القومية في دولة جنوب السودان 154

المطلب الثاني: تعميق الفشل الدولاتي داخل السودان الشمالي.....169

الخاتمة.....176-179

الملاحق.....181-186

قائمة المراجع.....188-209

فهرس الخرائط.....211

فهرس الأشكال والجداول 213-214

فهرس الموضوعات 216-218